جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة بعنوان:

العقيدة الأمنية الجزائرية: بين الثبات والتغير

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة: إلهام عطوي

تحت إشراف: أ. سالم حمزة

-أعضاء لجنة المناقشة-

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ وسام ميهوب	أستاذة مساعدةقسمأ	رئيسا
أ/ سالم حمزة	أستاذ مساعد قسمأ	مشرف ومقررا
أ/عصام قصري	أستاذ مساعد قسمأ	مناقشا

السنة الجامعية: 1442-1443هـ الموافق لسنة 2021-2022

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة بعنوان:

العقيدة الأمنية الجزائرية: بين الثبات والتغير

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة : إلهام عطوي

تحت إشراف: أ. سالم حمزة

-أعضاء لجنة المناقشة-

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ وسام ميهوب	أستاذة مساعدةقسمأ	رئيسا
أ/ سالم حمزة	أستاذ مساعد قسمأ	مشرف ومقررا
أ/عصام قصري	أستاذ مساعد قسمأ	مناقشا

السنة الجامعية: 1442-1443هـ الموافق لسنة 2021-2022

﴿وَقُلْرَبِّزِدْنِيعِلْمًا﴾

سورة طه- الآية 114.

شكر وعرفان

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

الحمد لله الذي هداني لطلب العلم لأستنفع وأنفع

فبنعمته وفقت لإنجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر والامتنان أولا إلى الأستاذ المشرف**الأستاذ "سالم حمزة"**على مرافقتي في كل كبيرة وصغيرة وكثير صبره عني في هذاالبحث العلمي.

كما أشكر لجنةالمناقشة الموقرة لقبولها مناقشة عملي.

وأتقدم أيضا بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وأخص بالذكر أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة سكيكدة.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى كل من:

أمي وأبي سندي وعزوتي.

وإلى زوجي وأبنائي: تيم،تسنيم حفظهم الله ورعاهم

إلى أختي وأخواتي

إلى كل أساتذتي وزملائي وزميلاتي في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إلى كل الطاقم البيداغوجي والإداري لكلية الحقوق والعلوم السياسية.

إلى كل الزملاءوالأصدقاءبكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية الذين كانوا عونا وسندا لي في انجاز هذا العمل المتواضع أشخاص كثيرون : رئيسي في العمل الأستاذ رماش عبد الوهاب على تعاونه وتسامحه معي .

أساتذة ،طلبة الدكتوراه لكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،أصدقاء لا يسمح المقام بذكرهم ساهموا في هذا العمل ولا يسعني إلاالإقرار بان هذا البحث كان أحسن بفضل إضافاتهم ، فلا يسعني إلا أن أعرب لهم عن خالص شكري وعرفاني نظير حسن صنيعهم

إلهام عطوي

ملخص:

يهدف موضوع البحث المعنون بـ " العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثبات والتغير" إلى فحص وتحليل وفهم مسارها ومعرفة مواطن الثبات والتغير فيها، بالتركيز البعد التاريخي ومضامين ودلالات التغير فيها، تبعا لنصوص التعديلات الدستورية الأخيرة المتعلق بها في جانب منها، فضلا عن التركيز على دواعيها وانعكاساتها المحتملة على الأمن القومي الجزائري، بالإضافة إلى التركيز على حدود التغير فيها واستشراف مستقبلها ومسار اتجاهاتها.

وتوصل البحث في الموضوع إلى أن المتغير الحاكم لتغير العقيدة الأمنية هي بروز التهديدات الأمنية الجديدة والاضطرابات الإقليمية ذات التأثير المباشر بالأمن القومي الجزائري

الكلمات المفتاحية: العقيدة الأمنية الجزائرية، الثبات، التغير، التهديدات الجديدة، الاضطرابات الاقليمية،

Abstrut : The topic of the researchentitled "The Algerian security doctrine betweenstability and change" aims to examine, analyze and understanditspath and know the places of stability and change in it, by focusing on the historical dimension and the implications and implications of change in it, according to the texts of the recentconstitutionalamendmentsrelated to it in part, as well as focusing on its causes and potentialrepercussions On the Algerian national security, in addition to focusing on the limits of change and anticipatingits future and the course of its trends.

The research on the subjectconcludedthat the ruling variable for the change in the security doctrine is the emergence of new securitythreats and regionaldisturbancesthat have a direct impact on the Algerian national security.

Keywords: Algerian security doctrine, stability, change, new threats, regional turbulences

خـــطة الموضـــوع

مقـــدمـــة

الفصل الأول: الاطارالمفهومي والاسناد النظري لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الأول: الإطار المفهومي لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تشكيل العقيدة الأمنية

المطلب االثالث:التمييز بين المفاهيم ذات الصلة بمفهوم العقيدة الامنية

المبحث الثاني: الإسناد النظري لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: تفسيرات العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال الاتجاه الواقعي

المطلب الثاني:تموقع العقيدة الأمنية الجزائرية من طرح الاتجاه اللبرالي

المطلب الثالث: المنظور البنائي وانعكاسه على العقيدة الأمنية الجزائرية

الفصل الثاني:الثبات في العقيدة الأمنية الجزائرية : المحددات والمرتكزات الثبات

المبحث الاول: محددات ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

المطلب الأول: البعد التاريخي للعقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية: مواطن الثبات ومكامن الاهتزاز

المطلب الأول: مواطن الثبات في العقيدة الأمنية مبرراتها

المطلب الثاني: مكامن الاهتزاز في العقيدة الأمنية ومخاطرها

المطلب الثالث: جدلية أعباء المبادئ واعتبارات المصلحة الوطنية

الفصل الثالث: التغير في العقيدة الأمنية الجزائرية: الدواعي والاهداف....الحدود والانعكاسات

المبحث الأول: دلالات ودواعي و أهداف التغيير في العقيدة الأمنية و أليـاتها

خـطة الموضــوع

المطلب الأول: دلالات وابعاد مضمون التغير في العقيدة الأمنية وتركيبتها الجديدة

المطلب الثاني: دواعي التغيير في العقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثالث: أليات تجسيد التغيير في العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني: التغيير في العقيدة الأمنية : بين الحدود ،الانعكاسات والافاق

المطلب الأول: حدود التغيرفي عقيدة الامن الجزائرية

المطلب: الثاني: انعكاسات التغيير الممكنة والمحتملة للتغيير على الامن القومي الجزائري

المطلب االثالث: أفاق العقيدة الأمنية الجزائرية في المستقبل المنظور

الخـــــاتمة

مقدمـــة

مقدمة:

استلهمت العقيدة الأمنية الجزائرية في تشكيله في البداية عقب الاستقلال الوطني مرتكزاتها من المبادئ المعيارية المستقاة في أصولها التاريخية من المرجعية الثورية، ومن متطلبات الأمن القومي ومجابهة التهديدات الدولتية في حدود مقتضيات المصلحة الأمنية الوطنية ومبادئها الوطنية الثابثة، وبذلك صممت العقيدة الوطنية على أنقاض وتصورات التهديدات الدولتية الانتساب. وباستثناء المشاركة الجزائرية في الجبهة العربية بقواتها العسكرية إبان حربي1967، و1973 ضد الصهاينة في الشرق الأوسط، فقد اتسمت بالثبات القائم على خط الدفاع في خضم التصورات الكلاسيكية للأمن العسكري من منطلق مجابهة للتهديدات الدولتية. كما أنها كانت ولا تزال تقريبا محكومة بمحددات متعددة، تاريخية، جيوبولتيكية، وايديولوجية، إلى جانب المحددات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية الخادمة للأمن القومي الشامل.

غير أنه، ومع التحولات البنيوية وافرازتها الفوضوية التي شهدها النظام الدولي ونظمه الإقليمية الفرعية بعد نهاية الحرب الباردة، ببروز عديد المخاطر و التهديدات الجديدة المصاحبة لعواصف العولمة؛ كالإرهاب، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال ، تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية، النزاعات الطائفية والعرقية وغيرها، و التي كانت سببا مباشرا في انكشاف المفهوم التقليدي للأمن المنحصر في بعده العسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى اتساع مفهومه ليشمل أبعادا أخرى، ما جعل الدول تتبنى مفهوما مسعا لأمنها، ومن بينها الجزائر يبدو أنها استوعبت تدريجيا، تراكم وتشعب وتعقد وسرعة تدفق التهديدات الأمنية على حدودها، خاصة مع انفجار الاضطرابات الإقليمية على تخومها في ليبيا ودول الساحل الافريقي (مالي)،وهو الأمر الذي استدعى منها ضرورة إعادة النظر جزئيا عقيدتها الأمنية.

إدن، ومع استفحال المهددات الأمنية غير التقليدية، فقد استشعرت الجزائر اهتزازات ظلت تهز أركان عقيدتهاالأمنية، الأمر الذي دفع بها إلى مراجعة بعض المبادئ تماشيا ومتطلبات المصلحة الأمنية الوطنية، وظروف المرحلة الراهنة؛ حيث التهديدات غير

دولتيهالانتساب، مع عدم انتفاء نقيضتها الأخرى، بعد نقاش حاد دام لسنوات إطار بين أعباء المبادئ واعتبارات المصلحة الوطنية، أفضى بالنهاية إلى ادخال تعديلات طفيفة منذ إقرار التعديلات الدستورية شهر نوفمبر2020، نظرا لحساسية الأمن القومي الجزائري بمفهومه الأشمل من جهة ، وخطورة مجمل التهديدات الأمنية التي ما فتئت تواجهها.

i. **التعريف بالموضوع:** تنتسب هوية الموضوع المعنون بـ " العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثبات والتغير"، إلى حقل التفاعل في العلاقات الدولية بشكل عام، ونطاق الدراسات الأمنية والسياسية بشكل خاص، أين شكلت فيها العقيدة الأمنية الجزائرية المتقلبة بتقلب الظروف والمنغصات الامنية من حيث الأهمية، التموقع والتأثير في الاحداث والاضرابات في محيطها الاقليمي ، بتداعياته الأمنية المختلفة، ومحفزاته الاقتصادية المشجعة للجزائر إلى ضرورة عدم اغفال الجوار الإقليمي والعمق الافريقي، واعتباراتهالجيواستراتيجية ذات الصلة بأمنها القومي، خاصة وأن الجوار الإقليمي للجزائر، فضلا عن عمقه القاري أضحى مرتعا ومنطلقا لقذف التهديدات والمخاطر الأمنية المتعددة المصادر والطبيعة، الذي دفع بالجزائر إلى ضرورة قراءة هذه التهديدات على النحو الذي يمكنها من صنع مقاربة أمنية في أطار عقيدته الأمنية كمناعة أمنية ضدها.

ii. **أهمية الموضوع:** تنبع أهمية الموضوع من أهمية الجزائر في حدّ ذاتها، على اعتبار أنها دولة محورية على الصعيد الإقليمي والقاري، بموقعها الجيوبولتيكي الهام ومساحتها الجغرافية المترامية الأطراف خاصة في عمقها الصحراوي، وحدودها الجغرافية الطويلة، ومتطلبات تأمنيها من كافة المخاطر والتهديدات الدولتية الانتساب، أو غير الدولتية المصدر. ومن هذا المنطلق تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية بغض النظر عن ثباتها، وتغيرها أهمية كبيرة، خاصة وأن العقيدة الأمنية بالنهاية تشكل المنطلق النظري السياسي والأمني والعسكري لاستتباب الامن القومي للدولة عمليا، ومن ثم فإذا كانت العقيدة الأمنية للدولةتركز على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية القريبة، المتوسطة والبعيدة، وما تمده للفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي ، فإن عقيدة أمن الجزائر الحاليةبتوجهها العام قد اعتراها تعديل بعض المبادئ فيها، خاصة عدم التدخل

في شؤون الآخرين، نتيجة تبعاته السلبية وقيوده في ظل العقيدة التقليدية قد أبان التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية منذ 2011 قصوره في الحفاظ على الامن القومي الجزائري، كما ابان قصوره في تحرك الجزائر بالنظر إلى قوتها العسكرية والسياسية مقارنة بدول المنطقة في الحفاظ على أمنها. وعلى هذا النحو ما دفع إلى تعديل لها بما يستجيب ومتطلبات المصلحة الوطنية.

iii. **أسباب اختيار الموضوع:** طبيعة الموضوع هي التي تمنح الأسباب الموضوعية سيما الذاتية، والموقف الفصل وراء اختيار الموضوع، ويمكن ايجازالأسباب الموضوعية والذاتية فيما يلي:

- **الأسباب الموضوعية:** وتتجلى في:

- الوقوف على حقيقة وطبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث الثبات والتغير وتفاعلهافي الإطار الإقليمي خاصة والقاري عامة، ومحاولة اختبار ومعرفة طبيعتها، وكذا تحولاتها.

- محاولة معرفة حقيقة مواطن الثبات التي حكمت ثبات العقيدة الأمنية لعقود، ومكامن الاهتزاز التي هزتها بفعل الاضطرابات الإقليمية ذات الانعكاسات السلبية على أمن الجزائر القومي

- معرفة أسباب ودواعي وابعاد التغير الجزئي الذي طال العقيدة الأمنية الجزائرية.

- معرفة مضامين التغير في العقيدة الأمنية ودلالاتها السياسية والاقتصادية والأمنية إقليميا وقاريا. فضلا عن معرفة حدود التغير فيها، وعائدات تغيرها على القومي الجزائري.

- فهم التغيير الحاصل في العقيدة الجزائرية، واستشراف مسارات اتجاهها على النحو الذي يعزز أي المسارات والسيناريوهات أنجع للجزائر وأمنها القومي

- **الأسباب الذاتية**: وتتجلي منها فيما يلي:

- الرغبة الخاصة بمعرفة ومواكبة تطورات مدركاتالامن الوطني من محيط الجزائر الإقليمي، على اعتبار أن عدم استقرار محيطها هو عدماستقرارها، والعكس بالعكس والعكس أصح.

- الرغبة في الإحاطة المعرفية بما يجري على حدودنا الشرقية والجنوبية، كما هو الحال بجميع حدود بلادنا.

- الرغبة في مواكبة التطورات الحاصلة على الدولي والإقليمي خاصة الملفات ذات الصلة أمننا القومي، ومنها تطورات الملف الليبي والساحلي وتداعياته على أمننا القومي

- الرغبة في تقديم إضافة علمية، قد تسهم ولو بشق بسيط في فهم ما يجري في محيطنا.

iv. **إشكالية الموضوع:** تمت صياغة إشكالية الموضوع بالصورة التي يمكن أن نحقق من خلالها هدفين أساسيين إثنين:

هدف نظري؛ نسعى من خلاله إلى تقديم إضافة علمية، قد تساهم إثراء مجال الدّراسات الإقليمية، بهدف الكشف عن الحقائق العلمية والموضوعية الكامنة وراء الظواهر الدولية والإقليمية، ومنها ظاهرة العقيدة الأمنية الجزائرية المؤثرة والمتأثرةبالمتغيرات والظروف الاقليمية والقارية

هدف عملي؛ نسعى من خلاله إلى كشف وفهم طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث الثبات وضرورات التغير فيها، خاصة في ظل تنامي التهديدات على اختلافها في الجوار الإقليمي للجزائر حيث أعنف الاضطرابات الأمنية الإقليمية منذ العقيدين الأخيرين، ومدى انعكاساتها على الامن القومي الوطني، في ظل هيمنة عديد المبادئ المعيارية على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام والعقيدة الوطنية بشكل خاص.

ونعتقد أن أمثل طريقة تساعدنا على بلوغ هذين الهدفين هي طرح الإشكالية التالية:

إذا كان الثبات في العقيدة الأمنية الجزائرية قد تلائم مع التهديدات الأمنية الاكلاسيكية ،فكيف من الممكن أن يساهم التغير الجزئي فيها في التكيف مع التهديدات الأمنية الجديدة ؟

وبغرض تبسيط هذه الإشكالية نحاول تفكيكها الى مجموعة من التساؤلات تتمحور حول:

1- ماهي مواطن الثبات في العقيدة الأمنية الجزائرية؟
2- ماهي مكامن الاهتزاز والقصور في العقيدة الأمنية الجزائرية؟
3- ماهي مضامين وأبعاد وحدود التغير في العقيدة الأمنية الجزائرية
4- ماهي ما هي انعكاسات التحول الجزئي المحتملة في العقيدة الأمنية على الأمن القومي الجزائري؟
5- ما آفاق التغير في العقيدة الأمنية الجزائرية واتجاهات مسارها في المستقبل المنظور؟

v. **فرضيات الموضوع:**

- **الفرضية الأولى:**

شكل الثبات الذي ظل مهيمنا لعقود على العقيدة الأمنية الجزائرية، عجزا أمنيا للاستجابة لمختلف التهديدات خلال العقد الماضي

- **الفرضية الثانية**

كلما سادت الاضطرابات في المحيط الإقليمي للجزائر، كلما أثر ذلك على الأمني القومي الجزائري

- **الفرضية الثانية:**

لولا بروز التهديدات الأمنية والاضطرابات الإقليمية في العقد الأخير، لما دفع دلك بالجزائر إلى مراجعة عقيدتها الأمنية مؤخرا

vi. **المقاربة المنهجية والنظرية**

أ – المقاربة المنهجية: تم استدعاء المناهج التالية:

- المنهج الوصفي؛ لوصف موضوع العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث الأهمية والمتطلبات الأمنية.
- المنهج التاريخي؛ حيث تبرز أهميته في تحليل الظروف التاريخية التي رسمت تصورات العقيدة الجزائرية في الماضي.
- المنهج المقارن، وذلك لمقارنة دوافع صياغة العقيدة التقليدية، ودواعي تغيرها الراهن.
- تقنية تحليل المضمون، للوقوف على دلالات ومضامين المواد القانوية التي وردت في الدستور المتعلقة بالجانب الأمني للجائر، فضلا عن تحليل مضامين المقولات السياسية والأمنية حول العقيدة الأمنية الجزائرية.
- تقنية السيناريوهات: لاستشراف مسارات واتجاهات العقيدة الأمنية الجزائرية الحالية في المستقبل المن

ب- **المقاربات النظرية:** تم توظيف المقاربة الواقعية لتفسير تموقع العقيدة الأمنية الجزائرية من منظورها، بالتركيز على متغير المصلحة القومية ودورها في السلوك السياسي الخارجي للجزائر إطار الصراع من أجل القوة الإقليمي والقاري. والتركيز على فوضوية النظام الدولي ومن ثم فوضوية النظام الإقليمي وأثره على العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث الصياغة والتغير. فضلا عن توظيف مقاربة الاعتماد المتبادل ضمن إطار اللبرالية لتفسير التعاون الاقتصادي من منظور كذلك المصلحة القومية في ظل الإقليمي والدولي في افريقيا، فضلا عن المقاربة المؤسساتية كإطار للتعاون الذي تدعمه الجزائر وعقيدته الأمنية. بالإضافة إلى توظيف البنائية وسبل بناء هوية أمنية إقليمية من خلال التوجهات الإقليمية الأمنية الجزائرية.

vii. **صعوبات الموضوع:** أكثر الصعوبات؛ تتجلى صعوبات انجاز الموضوع في شح المراجع المتعلقة بالموضوع، وهي صعوبة لازمتني خلال فترة انجاز المذكرة، نظرا لجدية الموضوع وحداثته، خاصة ما تعلق بالمراجع التي تتناول التغير في العقيدة الأمنية الجزئرية. فضلا عن أن أغلب الدراسات المتوفرة باللغة العربية و على قلتها نجدها تناولت العقيدة

الأمنية الجزائرية من جانب الثبات ، فالدراسات الأدبية التي اهتمت بالعقيدة الأمنية الجزائرية ركزت على الجانب الأخلاقي بينما أهملت الجانب المصلحي ، حيث يعتبر هذا التوجه جديد بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية. كما أن موضوع الدراسة غير محدد زمنيا مما شكل صعوبة الالمام بحركية العقيدة الأمنية الجزائرية. كما أن جائحة كورونا ساهمت في ضيق وقت البحث والتقليل من فرص التطلع على المراجع المكتبات الوطنية.

8- الدراسات السابقة للموضوع:

- كتاب عبد النور بن عنتر :"البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر- أوربا والحلف الأطلسي، "، والذي بين فيها الكاتب أهممحددات الأمن الوطني الجزائري معرجا على حجم التحدياتوالتهديدات التي يتعرض لها كما ساهمت هذه دارسة بإبرازالأهداف الخفية للتحالفات، والنتائج المترتبة عن التنافس الأمريكي الفرنسي في منطقة الإقليمية.

- كتاب العقيدة الأمنية العسكرية الجزائرية القيادة والاستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة لصاحبه نسيم بهلول جاءت هذه الدراسة لتوضح الاستراتيجية العسكرية المتبعة في الدولة الجزائرية وكيفية تطبيق أليات الدفاع في الامن القومي الجزائري ؛ مبينا ضرورة الاستعداد لمواجهة تحديات جديدة غير دولتية التي لم يسبق للجزائر والتعامل معها .

- حسام حمزة، مذكرة ماجستيربعنوان :"الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، سنة 2011،جامعة باتنة، تناول الموضوعالتطرقإلى الجانب المفاهيمي والنظري لجيوسياسية الامن القومي الجزائري ،و اهتم بالدائرتين المغاربية والافريقية واستكمل دراسته بتسليط الضوء على العلاقات الجزائرية والأوروبية في ظل الدائرة المتوسطية و الحلف الأطلسي .

وأحاول في موضوعي هذا تقديم إضافة علمية، لما تقدم بشأنه كتبا آخرون من زاوية إثارة التغير في العقيدة الأمنية وأثرها على الامن القومي الجزائري، مقرة بأن هذا التغير مزال بصدد الاختبار كون لم يمر على التعديلات الدستورية بشأنه سوى عام ونص منذ أواخر العام2020.

viii. الاطار الزماني والمكاني: من الصعب تحديد الحد الزماني هنا،لكن يمكن القول أنهمن خلال المسح لنشأة العقيدة الامنية أين تجلت بالثبات، إلى غاية التعديلات الأخيرة منذ 2020. أين رسمت معالم التغير فيها.

ix. تبرير الخطة: تم تشكيل الخطة على النحو الذي يساعد على الإجابة على الإشكالية، عبر ثلاث فصول؛ الفصل الأول بفصل مفهومي ونظري لموضوع العقيدة الأمنية الجزائرية.

أما الفصل الثاني فيتمحور حول الثبات في العقيدة الأمنية الجزائرية، مواطن ثبتها ومخاطر اهتزازها التي أدت إلى إعادة النظر فيها جزئيا.

أما الفصل الثالث فتعلق بالتغير في العقيدة الأمنية من حيث المضامين والحدود والانعكاسات المحتملة على الامن القومي فضلا عن الآليات تجسيدها، بالإضافة إلى محاولة استشرف اتجاهاتها في المستقبل المنظور

الفصل الأول:

الإطار المفهومي والإسناد النظري لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث: الأول: الإطار المفهومي لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني: الإسناد النظري لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية

الفصل الأول :الإطار المفهومي والاسناد النظري لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية

تتطلب دراسة العقيدة الأمنية بشكل عام، سيما دراسة العقيدة الأمنية الجزائرية موضوع الدراسة بشكل خاص إحاطة مفاهيمية واسنادا نظريا للحيلولة لفهمها وتفسيرها بشكل علمي. وفي خلال هذا الفصل سنعرض لموضوع الدراسة ضمن إطار مفاهيمي، حيث يتم توضيح مفهوم العقيدة الأمنية وكذا العوامل المتحكمة أو المؤثرة فيها من حيث التشكيل والصياغة أو من حيث تحويل اتجاهها ومسارها على النحو الذي يخدم الأمن القومي للدولة بمفهومه الشامل، لا سيما مفهوم الامن القومي الجزائري، فضلا عن التطرق لعديد المفاهيم ذات الصلة بالعقيدة الأمنية وتفكيك دلالاتها تفاديا للبس والغموض المفهومي، في حين سنسند موضوع الدراسة نظريا في خضم هذا الفصل إلى بعض اسهامات المقاربات النظرية كالواقعية، اللبرالية، البنائية و النقدية واستنطاق نظرتها للعقيدة الأمنية بشكل عام وموضوع الدراسة بشكل خاص. بالتركيز على افتراضاتها الأساسية ومفاهيمها المركزية ذات الصلة، ومحاولة اسقاطها اسقاطا علميا على الموضوع.

المبحث: الأول: الإطار المفهومي لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية

تعتبر العقيدة الأمنية من المفاهيم المهمة في السياسات الأمنية للدول، وتتحكم في صياغتها وبلورتها مجموعة من العوامل، كما أنها تعد الركيزة الأساسية بالنسبة لتوجهات الدول وسلوكاتها الخارجية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي على أنقاض مبادئ تقوم عليها، واهداف أمنية بالنهاية خادمة لمصلحتها القومية وأمنها القومي بشكل عام. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العقيدة الأمنية وتعريفها، فضلا عن الإشارة إلى العوامل المتحكمة في صياغتها وبلورتها، بالإضافة إلى التطرق الى عديد المفاهيم ذات الصلة بها.

المطلب الأول:مفهوم العقيدة الأمنية: إن أصل كلمة عقيدة (doctrine) لاتيني وهو(doctrina)وتعني عملية تعليم، نظرية ومنهجية وتعتبر العقيدة أنها مجموع الأفكار الصحيحة التي تترجم الواقع وانعكاس لكل المبادئ والأفكار والمفاهيم النظرية التي يتبعها الأفراد والتي تهدف من خلالها إلى توجيه السلوكات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والعلمي والديني.[1]

تعتبر العقيدة الأمنية ذلك التصور الأمني الذي يحدد المنهجية التي تتبعها الدولة لإدراك أمنها، اعتماد أفضل السبل لتحقيق نجاعته، وقد يستخدم مصطلح العقيدة كذلك كدلالة لنظام فكري ينسب إلى مفكر أو جماعة وتعد العقيدة إيديولوجية عندما تعبر عن فكر متناسق يقدم تصورات يعتقد أنها صحيحة وصادقة.[2]

وقد وردتتعريفات عديدة لمفهوم العقيدة الأمنية، فيعرفها البعض من الباحثين والاستراتيجيين على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة، التي توجه سلوك الدولة الأمني وقرارتها على المستوى المحلي والخارجي، والذي تحدد إدراك قادتها لبيئتهم الأمنية وكيفية استخدام القوة الوطنية بكافة أشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.[3]

ويرى البعض الاخر أن العقيدة الأمنية تعد الطريق والسبيل لصناع القرار من أجل إبراز المصالح والأولويات والسلوكات الداخلية لدولتهم كما تسهل عليهم التعاملات على الصعيد الخارجي من اجل مواجهة التحديات التي تقابلها. وتتمثل أهمية العقيدة الأمنية كونها الدليل الذي يسير به القادة السياسة الأمنية لحكوماتهم داخليا وخارجيا، وعلى العموم هي عبارة عن إمداد الفاعلين الأمنيين بأفكار متناسقة من أجل تحقيق أهداف الدولة. وبالتالي تتبع عقيد أمنية هو محاولة من الدول للتعاطي مع تحديات قد تواجهها فهي عبارة عن تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها.

---

[1] سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكاليات التكيف مع التهديدات الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع. 02 (2019):ص.1330.

[2] نفس المرجع، ص 1330.

[3] حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة: العلوم السياسية، 2011)، ص54.

إن العقيدة الأمنية كانت موجودة منذ الحروب النابولونية(1799) وكانت مرادفة للعقيدة العسكرية، وتكون صنيعة قائد سياسي أو رئيس دولة وتسمى باسمه[1]، لكن هذا لا يمنع أن هناك مؤسسات إيديولوجية تساهم في بناء هذه العقيدة عن طريق المشاورات.

وهناك من يرى أن العقيدة الأمنية هي مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمرتبطة التي تواجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/غير تعاوني).[2] وهي عبارة عن "مجموعة القيم والمبادئ التي تتعلق بالبشر أو بالدولة" وللعقيدة غاية عملية كما يقول جاكسلورانت" Laurent Jacques المبادئ القائدة عندما يتم تشكيلها تخدم كدليل أو مرشد في بناء القرارات العملية التي سنتخذها".[3]

وقد ورد في الموسوعة العسكرية السوفييتية تعريفا للمذهب بكونه" نظام من وجهات النظر التي تتبناها الدولة خلال فترة زمنية معينة، منطلقا من الأمور الجوهرية، الأهداف وطبيعة حرب ما قادمة، أيضا تحضير البلد والقوات العسكرية لهذه الحرب ووضع الوسائل الممكنة ."أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعرفها الدليل من أجل قيادة الحروب والعمليات الأخر يغير الحروب".[4]

وكثيرا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكريما ينسب إلى مفكر، كالعقيدة الماركسية نسبة لكارل ماكس، أو سياسي كعقيدة مونرو نسبة للرئيس الأمريكي جيمس مونرو، أو للدلالة على براديم كالعقيدة الليبرالية نظاما فريدا ومتناسقا من التصورات للعالمَ وقد تأخذ العقيدة بعدا إيديولوجيا إذا تقبل على أنها صحيحة وصادقة دون نقد أو مناقشة .قصد بها مجموع الآراء والمعتقدات التي تشكل نظاما، أما العقيدة الأمنية للدولة وقاعدة مرجعية مسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا والتهديدات التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية

---

[1]Charles Zogbibe, **l'avenir de la sécurité internationales**,(paris :presses des sciences politiques, 2003), p123.

[2]نور الدين فلاك ،"دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الانية الجديدة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 04، العدد 02، ص1090.

[3]صالح نيوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، (كوبنهاغن: الأكاديمية العربية، 2010)، ص70.

[4]**ص**الح نيوف، مرجع سابق، ،ص ص 70،71

تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وتعتبر الأمنية القضايا، كالعقيدة الأمنية التي تبنت ظاهرة الهجرة كمعطى أمني.[1]

فالعقيدة الأمنية في أبسط تعريفها حسب" ليدل هارت" بكونها":الإستراتيجية العليا للدولة، حيث تعبر عن فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية للدولة أثناء السلم أو الحرب لتحقيق الغايات والأهداف السياسية.[2] ويرى أغلب الباحثين أن العقيدة الأمنية للدولة هي أكبر ما يمكن للدولة بلوغه من استراتيجيات، وسياسات فهي عبارة عن تصور مقاربة تقوم من خلالها الدولة بتحقيق أهدافها الوطنية في إطار النظام الدولي، ومن خلالها يبرز رهان الدولة في الحفاظ على قيمها ومصالحها وأهدافها، أمام كل ما يتربص بأمنها من أخطار ومهددات، مع ما في ذلك من صعوبة لموازنة بين تحقيق أمنها في وسط دولي غير متزن ودائم الحراك ."وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها سواء على المستوى المحلي، الإقليمي أو علي مستوى النظام الدولي ككل.[3] وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف في تعاطيها مع القضايا الأمنية، بالنظر الاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها، وكذا نظرا الاختلاف في الرؤية لهذه المخاطر.

فالتصور الأمني يحدد المنهجية التي تقربها الدولة أمنها، فالعقيدة الأمنية أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى، وتسمح العقيدة الأمنية بما تحتويه من مبادئ وقواعد للقادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الوقائع، وتساعدهم على شرح وتبرير أفعال دولتهم للدول الأخرى، وتعريف اهتماماتها وانشغالاتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي، وفي المقابل تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكيات الدول الأخرى.[4]

---

[1]Collin mcinnes, **security and strategy in the new Europe**(London Taylor& Francis e-library, 2002), p41.

[2]André Peaufre, **Introduction à la stratégie**,(paris hachette littératures, 2008), p50.

[3]صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر**، ع.**05**(**2010**): ص290.

[4]عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر 2005)، ص41.

ومن خلال ما ورد من تصورات وتعريفات لمفهوم العقيدة الأمنية على اختلافها، وكتعريف اجرائي، فإن تعريف العقيدة الأمنية بشكل عام هي "مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الامن في الدولة، وهي المبدأ التنظيمي الذي يساعد الدولة لتحديد وترتيب أولويات المصالح الجيوسياسية للبلاد، ولا يمكن القفز بتحديد سياسة الأمن الوطني للبلد عن طريق العديد من العوامل قبل تحديد نوع العقيدة المتبناة"

ويلاحظ تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب، المتوسط والبعيد .ويمكن القول عموما أن العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار مفهومي متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.خاصة وأن العقدية الأمنية تتحكم في صاغتها وبلورتها عوامل متعددة ذات تأثير مباشر وغير مباشر.

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في تشكيل العقيدة الأمنية

تساهم عدة عوامل في صياغة العقيدة الأمنية، وتجد تبريراتها في تاريخ الأمة وفلسفتها الجمعية، المرتبطة بالدين والعادات والتقاليد، تحت تأثير البيئة الإقليمية والدولية وضمن رؤى النخب الحاكمة وتفسيراتها الخاصة ورآها للأمور. وتتمثل العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة الأمنية للدولة في العناصر الأساسية التالية:[1]

1- **استراتيجية الأمن القومي المعتمدة:** والتي تعد المصدر لجميع مستويات العقيدة بشكل عام، ونظرا لاختلاف العقائد الشاملة للدول لا يمكننا القول بوجود عقيدة أمنية شاملة.

2-الخلفية **التاريخية للدولة ومؤسساتها الأمنية خاصة المؤسسة العسكرية:** والذي يعد مصدرا فعالا لبناء عقيدة أمنية وتطيرها لأنها حصيلة خبرة وتجارب متكررة.

[1]قوي بوحنية وآخرون، **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، (عمان، مكتبة ودار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص321.

3-التكنولوجيا **والتطور التقني الذي وصلت إليه الدولة:** وهذا لان المظاهر التقنية ذات تأثير كبير على تطور النظريات الأمنية وممارستها.

4-التهديدات **المدركة سواء منها الحقيقة أو المحتملة:** فمصادر التهديد والتغيرات المستمرة في النظام الدولي ينعكس أثرها على العقيدة الأمنية.

5-**حجم الموارد القومية التي تخصصها الدولة لبناء منظومتها الأمنية: أي** الحروب والنزاعات المتوقع ان تخوضها الدولة من حيث شكلها ومستوياتها ومشروعيتها ووسائلها.

6-الموقع **الجغرافي** وتأثيره في قدرة الدولة على الدفاع عن وجودها وحماية مواطنيها وممتلكاتهم: فموقع الدولة لا يحدد حجم تنظيماتها الأمنية وحسب وانما نوعيتها وطريقة استعمالها.

7-**الموارد البشرية والعوامل الاقتصادية** التي تمتلكها الدولة، والتي يمكن تسخيرها للمجهود العسكري والتعبوي.

فالعقيدة الأمنية تصنع في أغلب الأحيان تبعا لتصورات الرجل الأول في الدولة، سواء كان رئيس الدولة أو كبير خبرائها، ولهذا نجدها عادة تحمل اسم واضعها، كعقيدة مونرو أو عقيدة هواري بومدين والتي حددها في أحد خطاباته بقوله" :إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون إتفاق مع الجزائر".[1]

وتساهم المؤسسات والتاريخ والإيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، لكن مع تسجيل اختلاف في درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة السياسية، وذلك باختلاف توجهاتها وأنماطها، ففي الدول الديمقراطية يكون للمؤسسات الحظ الوافر في صياغة عقيدتها الأمنية، بينما الدول التسلطية فنجد أن مبادئ عقيدتها الأمنية تستمد زخمها من فكر الزعيم القائد، أومن الإيديولوجية التي تتبناها الدولة.[2]

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص42.

[2] سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2015)، ص90.

بالمقابل، هذا لا يعن أن صياغة القادة السياسيين للعقيدة الأمنية لا يتأثر بعوامل أخرى، بل على العكس تماما من ذلك حيث تساهم المؤسسات سواء منها الرسمية أو غير الرسمية، والشخصيات والمستشارين تحت تأثير من التاريخ والإيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية مع اختلاف في درجة تأثير هذه العوامل، وبالنسبة للجزائر تشكل عوامل التاريخ والجغرافيا والإرث الثوري، عامل أساسيا في بلورة العقيدة الأمنية للبلاد، حيث رأت الجزائر نفسها عقب الاستقلال الوطني قائد الحركات التحرر في العالم الثالث[1].

وما يمكن استخلاصه في هذا المطلب أنه، إذا كانت العقيدة الأمنية بتعريفها كونها بالمحصلة تشير إلى مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الأمن في الدولة، كمبدأ تنظيمي يساعد الدولة في تحديد وترتيب أولوياتها ومصالح الجيوسياسية والجيواستراتيجية، حيث لا يمكن تجاوز سياسة الأمن الوطني للدولة عن طريق العديد من العوامل قبل تحديد نوع العقيدة المتبناة"، فإنهوعلى اختلاف العقائد الأمنية للدول في تعاطيها مع القضايا والتهديدات الأمنية الممكنة منها والمحتملة، الصلبة منها واللينة، بالنظر الاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها، وكذا نظرا الاختلاف في الرؤية لهذه المخاطر، فإن العقيدة الأمنية الجزائرية في مفهومها لا يخرج عن هذا الإطار المفهومي، خاصة وأن الأهم في صياغتها وبلورتها يخضع لعديد العوامل المتحكمة فيها التي تتلخص في العوامل المادية والقيمية التي تحدد طبيعتها وتوجهاتها. طالما أن مفهوم العقيدة الأمنية بشكل عام والعقيدة الجزائرية بشكل خاص، يعد مفهوما أوسع مقارنة بعديد المفاهيم الأمنية ذات الصلة.

المطلب الثالث: التمييز بين المفاهيم ذات الصلة بمفهوم العقيدة الامنية

ثمة عديد المفاهيم ذات صلة بمفهوم العقيدة الأمنية، وهي تكتسي أهمية بالغة من حيث الدلالات السياسية والأمنية، وتساهم بشكل كبير في صياغة وبلورة العقيدة الأمنية للدولة ومن بينها الجزائر، ومن ثم تشكل نقطة انطلاق تحرك السياسة الخارجية لأي دولة في إدراك مصالحها في محيطها الإقليمي أو الخارجي كتحرك السياسة الخارجية الجزائرية على تخوم محيطها الإقليمي، فضلا عن تحركها إزاء القضايا الدولية العاكسة لمصلحتها القومية، ونشير إلى أهم المفاهيم ذات الصلة بالعقيدة الأمنية أهمها:

[1] المرجع نفسه، ص229.

1-الأمن القومي: ظهر كمصطلح نتيجة لقيام الدولة القومية في القرن 16، ويعتبر من المفاهيم الصعبة والغامضة والمحورية في علم السياسة.ومن المفاهيم المتداولة للأمن القومي أنه مجموعة الإجراءات التي تتبعها الدولة لمواجهة جميع التهديدات والأخطار التي تحدق بها على مستوى حدودها الإقليمية وتكون عبارة عن ذرع وقاية بقوات مسلحة أو أحلاف عسكرية.[1]كما عرفه فرانكلين هديل: "معناه يفوق مجرد السلامة من غزو أجنبي أنه يتضمن ضرورة المحافظة على نظام مستقر للحضارة".[2]

ويعرف البروفسور إسماعيل صبري مقلد الأمن القومي على أنه: "ذلك العمل على حماية الكيان الإقليمي أو الدولي وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي والدولي حماية القيم والمصالح الحيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي ضد التهديدات الموجهة ضدها والمحافظة على النظام السياسي إذا كان يمثل معنى خاص للشعب.[3] كما يعرف جون سباينز (Spanies John) الامن القومي على أنه: "يتمثل في البقاء العضوي وحماية إقليم الدولة والاستقلال السياسي[4] "،

الملاحظ أنه من خلال التعاريف السابقة تكاد تصب في اتجاه واحد وهي القدرة العسكرية وهذا ما ذهب إليه "والتر ليبمان (LippmannW.) الذي يعتبر من الأوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح "الأمن القوميإذ يقول: "أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[5]. ويفهم من قول ليبمان أن وجود الأمن القومي للدولة مرتبط بوجود وسلامة القيم الأساسية للدولة، فضلا أن انخراطها في الحرب إذا ما دخلت فيها، هدفها دوما ما إن دخلت فيها، هو من أجل صون مصلحتها بالمرتبطة بتلك القيم الأساسية. كما يلاحظ من مقولته أن المفهوم للأمن القومي عنده يبقى مفهوما تقليديا لا يخرج عن معناه الصلب الذي يتطلب ادراكه بوسيلة صلبة وهو الأداة العسكرية.

---

[1] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي في الجزائر**، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1992)، ص17.

[2] صلاح الدين حافظ، **صراع القوى حول القرن الإفريقي**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والقانون والأدب، 1990)، ص154.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت، دار إسماعيل، 1984) ، ص130.

[4] John Spaniers, **Games Nations Play**,(New York: College Publishing, 1984),p 57.

[5] سليمان عبد هللا الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، ع. 19 (ب س ن): ص14.

لكن، ومع التحولات في البيئة الدولية المقترنة بتحول وظهور تهديدات أمنية جديدة مختلفة الهوية والطبيعة، يصعب مجابتها عبر الأدوات الصلبة (القوة العسكرية) فقط، فقد أدى انعكاسها على مفهوم الامن عموما، ومفهوم الأمن القومي للدولة خصوصا، فعلى الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها. أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم).[1] فيما توجد تعاريف أخرى سمتها الأساسية هي التباين والتنوع مما يوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدراً من التخلف النظري للمفهوم. ويذكر باري بوزان عدة أسباب لذلك التخلف، وهي[2]:

أ–الأمن القومي مفهوممعقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة،أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

ب–التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسةالواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظرللأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج–ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاًللأمن القومي وهو السلام.

د–غلبة الدراسات الإستراتيجيةفي مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمةالمتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليليوالبعد النظري للمفهوم.

[1]Arnold Wolfers, **Discord and collaboration**, **Essays on International Politics** (Baltimore : John Hopkins UniversityPress, 1962), P.150.

[2] Barry Buzan, **People**, **States and Fear** (London : Wheatsheaf Books, LTD, 1983), PP 6-10

هـ–دور رجال السياسة فيتكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاكالداخلي أم الصراع الخارجي.

ويمكن استنتاج أن مفهوم الأمن القومي عرف تطورا واتساعا ليشمل ابعادا متعددة بسبب اتساع دوائر التهديدات ومن ثم التحول في طبيعتها، فبعد أن كان مفهوم الامن القومي ينحصر في البعد العسكري، فقد توسع ليشمل ابعادا سياسية واقتصادية، وبيئية...الخ إلى جانب البعد العسكري. وبالتالي هذا يتطلب عقيدة أمنية تتماشى والتحولات الجارية والابعاد المتعدة. ومن ثم ما يميز العقيدة الأمنية عن الأمن القومي، أن العقيدة الأمنية هي وسيلة لتحقيق الامن القومي في أبعاده المختلفة الصلبة واللينة، في حين أن العقيدة العسكرية تناط بمدركات تحقيق الامن الصلب.

2–العقيدة العسكرية: العقيدة العسكرية لغة مصدرها انجليزي تم إطلاق هذا الاصطلاح للتعبير عن المستوى الاستراتيجي للنهج العسكري. واصطلاحا: تعتبر العقيدة العسكرية بمثابة القانون الأساسي للدولة في المجال العسكري والتي من خلالها تعطى صفة المشروعية لجميع العمليات العسكرية التي تقام داخل الدولة أو خارجها.[1]

لقد ظلت العقيدة العسكرية هي المعبر عن العقيدة الأمنية للدولة، وذلك بالنظر لسيادة مفاهيم النظرية الواقعية على السياسات الأمنية للدول منذ ظهور النظام الدولي بشكله الحالي، فبالنظر لاعتبار التهديد العسكري هو التهديد الأمني الوحيد للدولة ظلت العقيدة الأمنية للدولة هي عقيدتها العسكرية، حيث تحدد التهديدات بالخطر العسكري الماثل أو المحتمل وفق مبادئ ميزان القوى، ومسلمات القوة المرتبطة بالقوة العسكرية والمصلحة الوطنية والعون الذاتي[2]، فالعقيدةَ العسكرية للدولة على أنها مجموعة المبادئ ومرجعيات محددة للفلسفة الدفاعية للدولة، وما تستلزمه من توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها في الواقع، وهي عبارة عن رؤية استشرافية استباقية للصراعات المسلحة التي قد تجد الدولة نفسها أمامها، في المستقبل القريب أو البعيد[3]،فبكونها الأسس الإيديولوجية والسياسية موجهة أنشطة

---

[1] نسيم بحلول، **العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة الإستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة ط1**، (الأردن، دار الجامعة الأردن،2019)،ص57.

[2] ريتشارد ليتل، ترجمة: هاني تابر، **توازن القوى في العالقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج**. (بيروت: دار الكتاب العربي،2009)، ص.123.

قسايسة إلياس، "التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة: الإرهاب والجريمة المنظمة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: قسم الدراسات الدولية،2017).ص88.

الحرب، وفي هذا الصدد يقول هوللي(Holley.B) :"إن العقيدة العسكرية هي مجموعة التصورات الرسمية والأسلوب الأمثل في إدارة الشؤون العسكرية".[1] في دلالة على أن العقيدة العسكرية إلى تجسيد تصورات القيادة السياسية والعسكرية للخطط والاستراتيجيات والتكتيكات العسكرية في إدارة الشؤون العسكرية سواء دفاعية كانت أو هجومية، على النحو الذي يخدم أمن الدولة بمفهومه الصلب.

كما تعرف عقيدة الجيش بأنها مجموعة من المبادئ والأفكار حول كيف تقوى قوات الجيش الحل كجزء من قوة مشتركة وتبيان كيفية القتال، إنها تضع إطار مرجعي مشترك بما في ذلك الأدوات الفكرية التي يستخدمها قادة الجيش لحل المشكلات العسكرية.[2]وعليه نستخلص بان العقيدة الأمنية هي مجموعة القيم والمبادئ الفكرية التي تعمل على تحديد نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحقيق مصالح وطنية في حالتي الحرب والسلم.[3]

وتؤثر في عملية صياغة العقيدة العسكرية جملة من العوامل، كطبيعة استراتيجية الأمن القومي المعتمدة لدى الدولة، والخلفية الحضارية للدولة، ومستوى العامل التكنولوجي، وطبيعة التهديدات المدركة، والموارد القومية المخصصة لبناء القوة، وتتألف العقيدة العسكرية من مكونين أساسيين،[4] مكونات ذات طابع سياسي، مرتبطة بصانع القرار العسكري في الدول، ومكونات ذات طابع عسكري مرتبطة بالجانب التقني لخوض الحروب .

بالمحصلة يمكن القول أن العقيدة العسكرية كانت فيما مضى تعني العقيدة الأمنية للدولة، لكن في الحقيقة هي جزء منها، يهتم بتصور التهديدات الخارجية للدولة وكيفية التعامل معها في حال أضحت مهددات فعلية للدولة، قياسا لإمكانيات الدولة العسكرية، الاقتصادية وغيرها من عناصر القوة.[5] ومن ثم فمفهوم العقيدة العسكرية هو جزء من العقيدة الأمنية. بمعنى آخر فإن هذه الأخيرة هي أوسع من العقيدة العسكرية.

---

[1] قوي بوحنية وأخرون، **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، (عمان: مكتبة ودار الحامد للنشر والتوزيع 2015)، ص214.

[2] .صلاح الدين الزيداني، رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية، مفهوم واهمية العقيدة العسكرية،**مجلة المسلح**، تصفحت يوم 2022/05/27، https://**www.almusallh.ly/ar/thoughts/1576-2018-02-19-18-39-06**

[3] **ن**سيم بهلول، مرجع سابق، ص57.

[4] إلياس قسايسية، "العقيدة الأمنية للدولة بني حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي"، **مجلة السياسة العالمية**، ع.**3** (2021): ص 162

[5] المرجع نفسه، ص 9.

3- **المصلحة القومية:** يعتبر مفهوم المصلحة القومية عن الأوضاع التي ترى الدولةفي وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهي تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجيةودعم هيمنتها الاقتصادية. وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم للتأثير على البيئة الدولية لصالحها. وبالتالي يجري استخدام مفهوم المصلحة القوميةكأداة تحليلية لوصف وشرح وتقويم مصادر السياسة الخارجية للدول ومدى كفاءتها أو نجاعتها. ويتم توظيف هذا المفهوم كأداة للعمل السياسي في تبرير أو استنكارأو اقتراح سياسة ما. وغالباً ما يتم الربط بين المصلحة القومية والقوة، والنظر إليها على أنها هي التي تقرر السياسة الخارجية، وذلك أن تلك السياسة يتم رسمهابهدف تعزيز المصالح القومية وليس فقط مصالح كل فرد على حدة.

بالمقابل، ثمة من لا يعتبر أن مفهوم المصلحة القوميةكأداة تحليلية في مجال السياسة الخارجية على أساس غموض المفهوم واتساعه المفهوم وافتقاره إلىالتحديد الكلي والتصنيف الجزئي لمكوناته، فضلا عن غياب الوسائل الإجرائية لتجسيده بعد تحديده. كما أن ارتباط المفهوم بالقيم يجعله كياناً أضخم من مكوناته أو غامضا في دلالاته[1]. وبالتالي فالعلاقة بين المصلحة القومية والامن القومي، تسير في اتجاهين، الأول يستخدم كلا المفهومين كمرادفللآخر. في حين أن الثاني يقر بوجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين، فنظرية الأمنالقومي لدولة ما تعكس مصلحتها القومية، وكذلك فإن تحديد المصلحة القومية للدولةينطلق من مفهوم واضح لأمنها وما يمكن أن يشكل خطراً أو تهديداً للأمن القومي.

4- **الإستراتيجية الأمنية:** قد يمكن فهم الاستراتيجية الأمنية ودلالتها، انطلاقا من فهم "الاستراتيجية" التي يقصد بيها بالنهاية فن القيادة، وهي مفهوم عسكري أساساً تطور وأصبحت له مضامين سياسيةواجتماعية، فصارت الإستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكلمصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة من أجل تحقيق المصلحةالقومية العليا، والأهداف المطلوب إنجازها في إطار فلسفة الأمن القومي.

[1] Keith Krause and Michael William, **Critical Security Studies** : **Concepts and Cases**, ed.1, (Minneapolis : University of Minnesota Press, 1987).p22

ومما لا شك فيه أن المصالح القومية هي محصلة للتفاعل بين القيم والبيئتين المحلية والدولية،ومن ثم فمن الصعوبة بمكان تحديد كيفية تشكيل الإستراتيجية القومية وتنفيذها، فإذا كان المراد أن تُقدم هذه المصالح القومية الأهداف الاستراتيجية القومية، إلا أنه عمليا توجد صعوبتين مهمتين تتسببان في إعاقة تشكيل الاستراتيجية الأمنية القومية[1]؛ تتعلق الصعوبة الأولى في العناصر المؤثرة على البيئة الدولية كونها قد تكون غير مؤكدة أو غامضة، من حيث الطبيعة ودرجة التهديدات للقيم الواضحة. فقد لا تكون هذه البيئة واضحة أو قد يتم إدراكها بشكل مختلف. في حيت تتعلق الثانية في عدم وجود ميكانيزم الذي من خلاله يتم وضع استراتيجية للأمن القومي تنبع من المصالح القومية. وتبعا لذلك فبدلاً من أن تكون هناك خطة متكاملة تخدم لتحقيق المصالح القومية وتقود تشكيل سياسة الأمن القومي، فإن الإستراتيجية تميل إلى أن يتم تشكيلها من خلال المفاهيم والمعتقدات لصانعي القرار كل على حدة، والهياكل والعمليات لصنع قرار الأمن القومي. وتشكل هذه الهياكل والعمليات نظام الأمن القومي.

وبهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة، فإن ذلك يتطلب صياغة تنفيذ الإستراتيجيةالقومية باستخدام الإمكانات القوميةالمتاحة تحت جميع الظروف من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات. وبالتالي هما تعبر الاستراتيجية القومية على انها منظومة الأساليب والوسائل العلميةوالعملية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية من أجل تحقيقأهداف الأمن القومي. أو أنها مجموعةالخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القوميةللدولة في جميع المجالات في نطاق التعاون الدولي وإدارة تلك الخطط والمبادئلتحقيق أهدافها القومية في حدود القوة المتاحة، وفي إطار المبادئ والقواعدالتي تحدد طبيعة النظام الدولي المعاصر.

بالمقابل، إذا كان زيادة القوة القومية للدولة يؤدي إلى زيادة الشعور بالأمن القومي والعكسبالعكس. فإنه في هذا الصدد نجد اختلافاً في وجهات النظر حول طبيعة العلاقات بين الدول، فهناك من يرى أن النمط الصراعي هو الرئيسي والوحيد للعلاقات بين الدول، ما يتطلب لدى الدولة صياغة سياسات واستراتيجيات الأمن القومي على افتراض مؤداه أن الأمة لا تكونآمنة دونما الزيادة في قوتها الذاتية إلى أقصى حد مقارنة بالدول الأخرى. وهناك من يرى أن النمط التعاوني والتكاملي بدل النمط الصراعي هو

[1]Daniel Kaufman,and Others, **U.S. National Security A Framework for Analysis** (Toronto : Lexington Books, 1985), p.15.

أساس العلاقات بين الدول ومن ثم يتطلب ذلك إنقاص قوة الدولة وعدم تعظيم مصادرها، لكي يزداد شعور الدول الأخرى بالأمن، الذي يؤدي إلى انتفاء التهديد، فيزداد التعاون والتكامل والاعتماد المتبادل فيما بينهافينشأ مفهوم الأمن القومي الجماعي فيما بين هذه الدول فيحقق في إطاره الأمن القوميالخاص بكل دولة[1].

وبالتالي، إذا كان مفهوم الإستراتيجية القومية في عمومه يشير إلى تعبئةوتوحيد موارد المجتمع وينطوي على عدد من الاستراتيجيات السياسية والعسكريةوالاقتصادية ونحوها التي تسعى كل منها وفي مجالها إلى تحقيق الأهداف القومية، فإن علاقة مفهوم الاستراتيجية القومية، يتقاطع مع مفهومالأمن القومي بما يتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكوناته كما تتضمنه كذلك الاستراتيجية القومية من خطط وأساليب في مختلف المجالات.

وبالنتيجة، يستنتج من خلال هذا المبحث أن العقيدة الأمنية برغم من أنها تختلف طبيعته، صياغتها وبلورتها من دولة إلى أخرى، إلا أنها بقدر ما تشير إلى مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الأمن في الدولة، يساعد الدولة في تحديد وترتيب أولوياتها ومصالح الجيوسياسية والجيواستراتيجية الخادمة لأمنها القومي بالنهاية، بقدر ما لهذه العقيدة من عوامل متحكمة في صياغتها وبلورتها، بل أكثر من ذلك فهذه العوامل هي من تحدد نوع العقيدة المتبناة من قبل الدولة، ومثال ذلك خيارات الجزائر عقب مراجعتها الأخيرة لعقيدتها الأمنية بما يتماشى ومدركات أمنها القومي في الوقت الراهن.

كما أنه يمكن استخلاص أن مفهوم العقيدة في حّد ذاته على صلة بعديد المفاهيم؛ كمفاهيم الأمن القومي، العقيدة العسكرية والمصلحة القومية والاستراتيجية القومية، وعلى اختلاف مفاهيمها ودلالاتها، إلا أنها ذات تأثير متبادل بينها وبين مفهوم العقيدة الأمنية. فإذا كان أبلغ "أمن قومي للدولة" يتمثل في الحفاظ على وجود الدولة كمصلحة قومية بالنهاية، فإن هذه الأخيرة تمثل هدف تشكيل العقيدة الأمنية بالأساس، وإذا كانت هذه الأخيرة(العقيدة الأمنية القومية)هي أوسع من مفهوم العقيدة العسكرية، فإن هذه الأخيرة (العقيدة العسكرية) تمثل أهم مرتكز ووسيلة في العقيدة الأمنية، وهذه الأخيرة مرتبط نجاحها

[1] محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام**، ط1، (القاهرة، دن، 2000)، ص 24.

بمدركات تحقيق الامن القومي للدولة بمفهومه الاشمل. وبالتالي كل هذه المفاهيم مترابطة وظيفيا وكلها خدومة لمسألة الأمن القومي للدولة بمفهومه الشامل.

المبحث الثاني: الإسناد النظري لموضوع لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية:

تستقي العقيدة الأمنية دراستها وتحليها بغية فهمها، سيما العقيدة الأمنية الجزائرية من عديد منظارات المقاربات النظرية ذات العلاقة بالدراسات الأمنية، التي قدمت اسهامات نظرية في المجال الأمني، وفي هذا المبحث سوف نعرج على بعض اسهامات تلك المقاربات؛ كالاتجاه الوقعي بشقيه التقليدي والجديد و اللبرالي بمحتواه الكلاسيكي و الجديد، فضلا عن ما قدمته اسهامات النظرية البنائية والنقدية في مجال الأمن، في محاولة لإسقاط بعض تحليلات، افتراضات ومفاهيم تلك المقاربات على موضوع الدراسة بغية تحليله وتفسيره على النحو الذي يمكن فهمه واستيعابه.

المطلب الأول: تفسيرات العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال الاتجاه الواقعي

تعتبر النّظرية الواقعية تقليدا عريقا، تعود جذوره إلى الفلسفة اليونانية، إلاّ أنّ التطوّر السّريع الذي عرفته العلوم الاجتماعية، خلال القرن 20 تأثير التيارات السّلوكية، قسمت الفكر الواقعي إلى واقعية تقليدية وواقعية جديدة[1]، كمقاربتين تفسيريتين لسلوكات الدول ذات العقائد الأمنية المتضاربة في أوقات السِّلم والحرب في الساحة وكفواعل أساسية في العلاقات الدّولية.

أولا: الواقعية التقليدية: المصلحة الوطنية كمدرك استراتيجي للعقيدة الأمنية الجزائرية

ظهرت الواقعية التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت هذه الدّراسات الأكاديمية في الولايات المتّحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثّانية، كردَّة فعل مزدوج "على المثالية الولسونية وعلى النُّزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين"[2] في ظلّ النّقاش الدائر في تلك الفترة حول الدّور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتّحدة الأمريكية، والمبادئ التي يقوم على أنقاضها هذا الدّور، في ظل تنامي قوتها على المسرح الدولي. وأهم روادها هانس مورغانتو، وتعتمد الواقعية على في تحليلها لتفاعلات السياسة الدولية على الافتراضات التالية:

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**، ط1، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 136

[2] Jean jaques Roche،**Théories des relations internationales**, 2eme ed, (paris; Montchrestien, , 1997), p. 19.

1- الدور المركزي للدولة باعتبارها منشئة المجتمع المدني على المستوى الداخلي والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي.

2- الدولة هي الفاعل الوحيد في الساحة الدولية

3- سيادة الدولة كحجر الزاوية في أي بناء سياسي.

اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية، مثل القوة، والمصلحة الوطنية، وميزان القوة. وسنركز في موضوع الدراسة على مفهوم المصلحة القومية كغاية ومرجعية لتحرك الدول كفاعل وحيد في الساحة الدولية، فضلا عن التركيز على مفهوم القوة على اعتبار أن القوة تبقى الغاية التي تبرر السلوك الخارجي للدول، أو كما يقول مورغانتو أن: "السّياسة الدولية ككل، هي صراع من أجل القوّة، ومهما تكن الاهداف النهائية للسّياسة الدولية، القوّة هي دائما الهدف العاجل"[1]، ويفهم من مقولة مورغانتو أن المصلحة هي مرادف للقوة مادامت الدول تحركها النزعة المصلحية من أجل بلوغ القوة، وبلوغ القوة يعني الحفاظ على المصلحة الوطنية المتمثلة في وجود الدولة كأحدى أنواع المصالح الدائمة.

وبالتالي فالدول تصيغ وتشكل عقائدها الأمنية والعسكرية، أو حتى إعادة النظر فيها، انطلاقا من مدركات متغير ومتطلبات المصلحة الوطنية للدولة من المنظور التقليدي الواقعي بهدف ادراك القوة بالنهاية التي تعكس المصلحة الوطنية، ويعتبر مورغانتو أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه توجيه وتقويم العمل السياسي[2] طبقا لما يمليه المبدأ الثاني للواقعية السياسية "إذ أن القائد السياسي يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة المرادة للقوة"[3].

وعلى هذا الأساس النظري، يمكن اسقاط التحليل الواقعي التقليدي، دور المصلحة الوطنية كغاية ووسيلة لتشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية التي اتسمت بالثبات طيلة عقود من الزمن مع استثناءات(*)، فاتبعت

---

[1] Paul R. Viotti, Mark V.Kauppi. **International relations Theory**, **Realism Pluralism**, **Globalism and Beyond**, 3rd ed (London,:1999) 56-57.

[2] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، ب ط (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) ص 28

[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 135

(*). يقصد باستثناءات العقيدة الأمنية الجزائرية، ارسال الجزائر على مرتين جيشها خارج حدودها للمشاركة في جبهات القتال في الشرق الأوسط عامي 1967،1973 في الحرب العربية الصهيونية

الجزائر سياسة متشدّدة مناهضة للإمبريالية العالمية، تتمثل في تضامنها مع العالم الثالث في عهد الرئيسين الراحلين، أحمد بن بلة وهواري بومدين، ليظهر هذا في موقف الجزائر من القضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني. وجاء الميثاق الوطني لعام 1976 ليحدّد الأساس المنطقي لمثل هذه السياسة الخارجية ومن ثم العقيدة الأمنية الجزائرية، وفي الثمانينيات من القرن الماضي، حوّل الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، تركيز السياسة الجزائرية على أساس أنها بالمحصلة تعكس عقيدة الجزائر الأمنية تدريجياً من قيادة العالم الثالث إلى سياسة إقليمية تركّز على المنطقة المغاربية، أي المجال الإقليمي المحيط بالجزائر وفق ما تمليه متطلبات المصلحة الوطنية والأمن القومي الجزائري، بغية العمل على تأسيس اتحاد المغرب العربي، وانتهج نهجًا داخليًا ركّز على الشأن الإقليمي الجزائري، واتجه نحو إعادة هيكلة المسار السياسي والاقتصادي للبلاد، إلا أن الأمر قادهم إلى مشكلات اقتصادية وسياسية[1].

بالمقابل أدّت الأزمات الداخلية الحادّة في التسعينيات ، إلى مزيد من التراجع في السياسة الخارجية الجزائرية ومن ثم تراجع خدمة المصلحة الوطنية بالشكل المنوط به، بسبب عدم استقرار الأوضاع الداخلية في البلاد ، مما أعاد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، السياسة الخارجية للدولة، وأدارها نحو براغماتية المصلحة الوطنية، خصوصًا وأن بلدًا مثل الجزائر له حدود مع دولٍ عدة، وتحكمها معها مصالح أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، وبالتالي يجب أن تكون حذرةً في تعاملاتها على كل الأصعدة.

لكن، وعلى الرغم من هيمنة المبادئ المعيارية الموروثة على محدّدات توجه السياسة الخارجية الجزائرية منذ السنوات الأولى للجزائر المستقلة، حيث بقيت المصلحة الجزائرية هي العليا من حيث المحافظة على استقرار الداخل، واحترام سيادة النظام والأمن الداخلي للبلاد، وإبقاء مسافة للتعامل مع المسائل الخارجية، كحروب إقليم الساحل ومسألة الصحراء الغربية وحرب ليبيا وغيرها كأساس للعقيدة الأمنية الثابتة بصفة خاصة والنظام الأمني التقليدي بشكل عام ، إلا أن عدم الاستقرار الناجم عن التهديدات الأمنية والعسكرية في عديد الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائريوهي عوامل رفعت مستوى القلق

[1] مهيب الرفاعي، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، منشور بتاريخ، **2020.12.23**، اطلع عليه في **2022.06.02** على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/opinion

الأمني في الجزائر ، تعديلًا على المسار الأمني التقليدي(العقيدة الأمنية) الذي كانت تسير وفقه الجزائر ، الأمر الذي تطلّب تعديلاً للنظام الأمني التقليدي[1].

وبالتالي، يستخلص من خلال المنظور الواقعي التقليدي واسهاماته، تحرك الجزائر كدولة فاعلة إقليميا ونشاطها الاقليمي المستمر في ظل عقيدتها الأمنية سواء التقليدية أو في خلال التعديل الجاري لها، هو بدافع من مصلحتها القومية متعددة الأوجه والخادمة بالنهاية لقوتها وأمنها القومي، في وقت شكلت فيه بوزر تهديدات جديدة انتجت فوضى دولية أثرت على كيفية إدراك مصلحتها القومية متعددة الجوانب، خاصة تلك المتعلقة بالبحث عن مصادر تعزيز الامن القومي في ظل الفوضوية الدولية والإقليمية كما تقول الواقعية الجديدة.

ثانيا: الواقعية الجديدة: الفوضوية الدولية وأثرها على بنية العقيدة الأمنية الجزائرية:

قبل اسقاط بعض اسهامات وبعض افتراضات التحليل الواقعي الجديد من خلال انعكاسات الفوضوية الدولية والإقليمية وأثرها على العقيدة الأمنية الجزائرية، تجدر الإشارة إلى توصيف الواقعية الجديدة، وكذا التعرض إلى افتراضاتها وبعض مفاهيمها المركزية، التي تساعدنا على فهم دواعي التغير في النظام الأمني التقليدي بشكل عام والعقيدة الأمنية الجزائرية بشكل خاص.

وقد اعتبرت الواقعية الجديدة أو كما يطلق عليها الواقعية البنيوية أو النسقية امتدادا للواقعية التقليدية ضمن إطار اتجاه الفكر الواقعي الى غاية فترة ثمانينات القرن الماضي، تزعمها الأمريكي كنيث والتز Kenneth Waltz وغيره[2].وقد جاء ظهورها في وقت شكل فيه عالم المواجهة ضمن تأثيرات الحرب الباردة إبّان الصراع ما بين القوتين العظميين وقتذاك الولايات المتحدة الامريكية و الإتحاد السوفياتي السابق ، بعد فشل ما عرف بسياسة الانفراج الدولي بينهما كإطار تاريخي للواقعية الجديدة، وهو و إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية أو كما يرى روبرت كوكس Robert Cox أن الواقعية الجديدة ظاهرة أمريكية بالأساس تعكس الخصوصية المتميزة للحرب الباردة وأحداثها وتبعاتها، ومن ثم فبنية النظام الدولي انتجت على المستوى التنظيري في الفكر الواقعي بروز تيار وتصور فكري بديل

[1] نفس المرجع

[2] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 26.

لإعطاء شرعية لأي سلوك أمريكي اتسم بالعدوانية والهيمنة تحت حجة الحفاظ على الامن القومي الأمريكي تستعمل كل من متغيرات القوة، العقلانية وكذا الفرضيات البنيوية Structural Hypothesis باتباع نوع جديد من التفكير الواقعي[1].وتقوم الواقعية الجديدة على الافتراضات التالية[2]:

1- فوضوية النظام الدولي كمحدد لسلوك الفواعل
2- الدولة كوحدة أساسية للتحليل في النظام الدولي.
3- أمن الدولة هو الغاية القصوى لها في النظام الدولي.
4- النظام الدولي هو المسؤول عن توزيع القوى فيه.

ومن المفاهيم المركزية التي تنطلق منها الواقعية الجديدة في تأكيد افتراضاتها المشار إليها، فنجد أنها ترتكز على مفاهيم؛ النظام الدولي، الفوضوية الدولية، والأمن بالإضافة إلى ميزان القوى الدولي،إلا أن سنركز في هذا المقام على مفاهيم الفوضوية الدولية وأثرها على سلوك الدول، و مفهوم أمن الدولة في ظل هذه الفوضوية بالنظر الى التركيز فقط على بعض افتراضات الواقعية الجديدة الدولة كوحدة تحليل أساسية في النظام الدولي، وكذا أمنها فيه قبل كل شيء وغايتها الأساسية من تحركها الدولي في اطار النظام الدولي الفوضوي المسؤول عن تصرفاتها.

فبالنسبة فوضوية النظام الدولي يعتقد الواقعيون الجدد أن الحالة الفوضوية للعلاقات الدولية هي المبدأ التنظيمي للنظام الدولي. ومن ثم فهذا الأخير يأخذ شكل الفوضوية (Anarchic)على نقيض التسلسلية أو الهيراركية (Hierarchy) المميزة النظم الداخلية في الغالب[3]. وعلى هذا الأساس الواقعي الجديد ف فالحالة الفوضوية للعلاقات الدولية هي نتاج افتقار النظام الدولي (نظام العلاقات الدولية) إلى سلطة دولية فوقية تضبط سلوكات الدول تجاه بعضها البعض، وهذه الحالة لا لا تمنع فحسب حدوث حروب، ولكن أيضا تصعّب على الدول إمكانية إدراك غاياتها ومصالحها لغياب سلطة مركزية فوق دولية، مقارنة

[1]Barry Buzan, Richard Little, **The Logic of Anarchy : Neorealism to Structural Realism**,1sted,(Columbia ; University Press,1993),p152.

[2] Jean jaques Roche, Op.cit.p 88

بوجودها داخل الدول، ما يجعل الدولة تتوقى أمنها بالاعتماد على الذات والبحث عن القوة للحفاظ على وجودها بالنهاية[1].

أما بالنسبة لمركزية مفهوم الامن في الواقعية الجديدة، يعد الأمن الهدف الأبلغ للدولة بالنسبة للواقعيين الجدد في ظل فوضوية النظام الدولي، حيث يقول في هذا الصدد كينث والتز أنه: " في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، وهذه الأخيرة ستقوم بالبحث عن أهداف أخرى مثل الهدوء، الربح والقوة". في إشارة إلى أنه عندما يتحقق الأمن يستمر وجود الدولة[2]. وإذا كان من منظور هؤلاء أن الزيادة في القوة والقدرات العسكرية مرتبطة بالجانب الأمني والتي ليس من أجل القوة في حدّ ذاتها كما يقول مورغانتو وإنما فحسب من أجل الدفاع عن أمنها إقليمها ودوليا، فإن مدركات الدول الأمنية فيما بينها مبنية على الشك المتبادل، ما يجعل الأمن مقترن بعنصر الخوف المنبثق عن حالات نذرة الأمن في النظام الدولي المتسم بالفوضوية. وبذلك يصبح النظام الدولي وفروعه الإقليمية هو المسؤول عن سلوك الدول في اتخاذ إجراءات توقي الأمن سواء في تعظيم القوة والاعتماد على الذات[3] أو في تغيير عقيدتها الأمنية.

ولعل ابرز مثال في هذا الصدد اتجاه الجزائر بفعل تنامي التهديدات الأمنية والفوضوية في محيطها الإقليمي، إلى جانب الفوضى الدولية إلى اتخاذ إجراءات تعظيم قوتها العسكرية لمجابهة التهديدات الصلبة الممكنة والمحتملة وتغيير عقيدتها العسكرية، واتخاذ إجراءات تخص تغيير عقيدتها الأمنية التقليدية بشكل عام بما قد يستجيب لمجابهة المخاطر الأمنية المتعددة الصلبة منها واللينة[4]، لرفع الحرج والمتاعب السياسةالتي أثقلت كاهل الدبلوماسية الجزائرية لعقود طويلة، بسبب عدم التدخل الأمني والعسكري في حدود ما تقتضيه تبعات المصلحة الوطنية.ولمحاولة فهم انزواء الجزائر إلى إعادة النظر في عقيدتها الأمنية بما يتناسب وحجم التهديدات والمخاطر الامنية الممكنة والمحتملة، فإنه يمكن الاستعانة ببعض افتراضات الواقعية الجديدة وبعض مفاهيمها المركزية لفهم ذلك.

---

[1] Ibid,p88

[2] Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, (New York ; McGraw-Hill, 1979), P. 102.

[3] Ibid.p102

[4] عبد القادر، عبد العالي، تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر، منشور بتاريخ2014.05.24، تاريخ الاطلاع2022.06.02على الرابط: http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/591

فقد واجهت الجزائربعقيدتها الأمنية مشكلاتٍ أثرت على استراتيجياتها الأمنية الخارجية والداخلية، خاصة في المنطقة الافريقية، التي عدت أشد منغصا لاستقرار الامن القومي الجزائري، وحائلا دون حماية المصالح الوطنية، فكانت قضية "انتفاضة الطوارق" في الأزواد في مالي وأكادير النيجر ، وعدم الاستقرار السياسي في تونس، وانهيار الدولة في ليبيا، والمشاكل والمنغصات الأمنية والدعائية الخفية منها والمعلنة التي يثيرها النظام المخزني في المغرب ضد الجزائر منذ عقدين، وكذا قضية الصحراء الغربية كتحدّيات أمنية وسياسيةظلت تواجه الجزائر وعقيدتها الأمنية، بالإضافية إلى التحديات التي لها تداعيات داخلية وخارجية التي أدت إلى مضاعفات أخرى،و زادت من الضغط على العقيدة الأمنية الجزائرية، خاصة في ظل تزايد التدخل الدولي في المنطقة، تحت حجّة محاربة القاعدة والتنظيمات الإرهابية الموالية لها، ومحاربة الجريمة المنظمة[1].

فمن المنظور الوقعي الجديد، ومن خلال توصيف تلك التهديدات الأمنية المشار إليها المشكلة في مجملها فوضى إقليمية ولما لها من مخاطر وتداعيات سلبية على أمن الجزائر القومي، وفي ظل مستلزماته الأمنية، ومتطلبات المصلحة الوطنية بالنسبة للجزائر، يمكن الإشارة الإجراءات الأمنية المتخذة التي بادرت الجزائر بغية فهمها واستيعاب ابعادها.

فبالموازاة مع تنامي التهديدات الأمنية الصلبة واللينة، وفي إطار توقي الأمن الجزائري بضغوط من النظام الفوضوي الإقليمي والدولي، بادرت الجزائر إلى تدعيم صناعاتها العسكرية المحلية، وزيادة الانفاق العسكري الذي وصل عام2020 إلى 6.7 في المئة حسب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لسنة 2021[2] ، وهي نسبة مرشحة للارتفاع بالنظر إلى حجم التهديدات المتزايدة في قادم السنوات على خلفية التقارب الصهيوني المغربي الذي فسّر وفق خبراء ومحللين، المخاوف المتنامية للجزائر من تسليح الصهاينة للمغرب، فضلا عن تحديث الجزائر لترسانتها العسكرية الجوية والبرية والبحرية وتكثيف التعاون

[1] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2018.02.05)،ص 04

[2] معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الانفاق العسكري(%من اجمالي الناتج المحلي، منشور على موقع المعهد ، تاريخ النشر 2021، اطلع عليه في 2022.06.5 على الرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=DZ

العسكري مع كبريات الدول أهمها روسيا[1]، وتنسيق التعاون الأمني والاستخباراتي مع دول المنطقة المجاورة إقليميا لاحتواء المنغصات الأمنية.

فكل هذه الإجراءات الأمنية ما هي إلا سعي الجزائر من المنظور الواقعي الجديد للبحث عن القوة وتعظيم مكاسبها لتوقي أمنها بالنهاية.

وبالمقابل وتماشيا مع مستلزماتها الأمنية أدخلت الجزائر تعديلات على عقيدتها الأمنية مع ازدياد التوتر الإقليمي وكثافة التهديدات غير الدولتية، حيث دخلت المؤسسة الأمنية الجزائرية حالة من الصراع بين التصوّر "المطلق" لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المجاورة؛ والمبادئ الأخلاقية من جهة؛ وتصوّرها لمصالح أمنها القومي والمصالح السياسية والعسكرية من جهة أخرى، وهو الأمر الذي غذى تغيّر نمط التهديدات، من تهديد دولاتي إلى تهديد غير دولتي، ورغبة الجزائر في تغيير تصورات التعامل مع هذه التهديدات المزدوجة، حيث دفعت هذه الأوضاع غير المستقرة في البيئتين المغاربية والإفريقية، إلى القيام بتعديلاتٍ أمنية خفيفة، تندرج ضمن خطتها الأمنية لضمان سلامة حدودها من الاختراقات، كما يهدف التعديل الذي مس عقيدة الامن الجزائرية بعد الاستفتاء الشعبي في دستور 2020 إلى إمكانية الانخراط العسكري والأمني ضمن نطاق حفظ السلام، تحت اشراف أممي وإفريقي بعد موافقة البرلمان[2].

وبالتالي، فمن المنظور الواقعي الجديد يفهم أن فوضوية النظام الدولي، سيما الإقليمي–بخلاف المنظور الواقعي التقليدي–هو المسؤول عن السلوكات السياسية والأمنية الجزائر خاصة فيما تعلق بمراجعة عقيدتها الأمنية وفق مستلزمات أمنها الوطني.

بالمحصلة، وما يمكن فهمه من خلال المنظور الواقعي التقليدي والجديد أن مسار العقيدة الأمنية الجزائرية بشكل عام ثباتا أو تعديلا، أن هذه الأخيرة يحكمه متغيرين إثنين هما؛ متغير اعتبارات المصلحة الوطنية، وفوضوية النظام الدولي والإقليمي وأثرها على الخيارات الأمنية الجزائرية. وحتى خياراتالتعاون الإقليمي، الذي تدعمه الطروحات اللبرالية.

---

[1] عربي تي آرتي، هل يتسبب الدعم العسكري الإسرائيلي للمغرب في اندلاع حرب مع الجزائر؟ منشور في 2022.01.17، اطلع عليه في 2022.05.13 على الرابط التالي: https://www.trtarabi.com/issues/

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص05

المطلب الثاني: تموقع العقيدة الأمنية الجزائرية من طرح الاتجاه اللبرالي:

قبل استنتاج تموقع العقيدة الأمنية الجزائرية وخياراتها من خلال هذا الطرح اللبرالي عموما الذي يعطي نظرة تفاؤلية حسب منظريه الكلاسيكيين والجدد، يمكن في البداية التطرق لتصورات هذا الطرح، واسقاط بعضا من تحليلاته وافتراضاته على موضوع الدراسة. خاصة وأن هذا الطرحيقربإمكانية للتعاون الدولي والإقليمي في خضم هذه الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وفروعه الاقليمية، عن طريق الاعتماد المتبادل، والتعاون المؤسساتي لا سيما في مجال التعاون الأمني إلى جانب التعاون الاقتصادي. وفي هذا الصدد نشير إلى أهم طروحات الاتجاه اللبرالي حيث اللبرالية الكلاسيكية والمؤسساتية الجديدة.

أولا: اللبرالية الكلاسيكية: الاعتماد المتبادل ضرورة جزائرية اقتصادية بأبعاد أمنية

على عكس الواقعية، تتبنى النظرية اللّبرالية نظرة مركزية الدولة الخاضعة للبنية العالمية، وهي كتقليد في السياسة الدولية، حيث تعتمد اللبرالية الكلاسيكية على أجندة موسّعة من حيث وحدات التحليل ومستوياته، على اعتبار أنها وعلى الرغم من أنها تضم مجموعة من التيارات اللبرالية(اتجاهات التكامل، الوظيفية، الوظيفية الجديدة ..الخ)، إلا أنها تتفقعلى افتراضات وأهداف مشتركة، وعلى الرغم أيضا من اختلاف مناهجها، إلا أنها تسعى لتحقيق ما يسمى بالاعتماد المتبادل في إطار تعدّية الأطراف، لذلك سمية اللبرالية بـ "التعددية"[1] التي تنطلق في تصورها للسياسة الدولية من أربعة افتراضات أساسية[2]:

1- الدولة ليست فاعل وحيد في العلاقات الدولية بل ثمة فواعل أخرى كالمنظمات الدولية
2- الفاعلين غير الدول وحدات مهمة في تفسير السياسة العالمية
3- الدولة ليست الدولة فاعلا وحدويا، بل تتكون من افراد، جماعات ومصالح وبيروقراطيات متنافسة.

ومن المفاهيم المركزية التي تبنى عليها اللبرالية التعددية نركز على مفهوم المصلحة الوطنية والتعاون بين الدول في إطار الاعتماد المتبادل على اعتبار أن الدولة في نظر اللبرالية ما هي إلى مجموعة من الافراد ينضوون تحت سلطة سياسية تحكمهم في نطاق جغرافي يشكل نطاق الدولة.

[1]Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi,op,cit,p199.

[2]Ibid.p200

ففي إطار تلك المفاهيم المركزية حاولت اللبرالية الإجابة على الأسئلة التالية: كيف ولماذا تتعاون الدول؟ كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أولويات وأفعال الوحدات الدولية وغير الدولية؟ أن الإجابة على هذه الأسئلة تعكس دون شك الخلفية أو المرجعية الفكرية للتعدّدية. وتركز التعدّدية اللبرالية في دراستها للسياسة العالمية على محورين أساسيين: تحليل وتفسير السياسة الخارجية من خلال دراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمام نحو الفرد، الجماعات الصغيرة والمسارات التنظيمية والسياسة البيروقراطية. أما المحور الثاني المتعلق "بالعبر الوطنية فهو يتناول مواضيع ومسائل العصرنة، التكامل، الإعتماد المتبادل وتعددية الأطراف.

وفي هذا الصدد نركز على مسائل الاعتماد المتبادل بين الأطراف، حيث مدركات المصالح الوطنية للدول والافراد في التعاون الدولي.وبالنظر إلى أهمية الاعتماد المتبادل لدى اللبراليين التعددين، فإنه يمثل صميم تصورهم للسياسة العالمية، وهو بمثابة "توازن القوى " كما لدى الواقعيين من حيث الأهمية،[1] وأبرز رواد الاعتماد المتبادل ضمن نطاق الاتجاه اللبرالي "جوزيف ناي" و" روبرت كيوهان " مدلول الاعتماد المتبادل ليأخذ شكل اداة تحليلية أكثر عملية في تقديم تفسير دقيق للسياسة الدولية الحالية، مما قد يقدمه تفسير توازن القوى[2].

ويفترض مفهوم الإعتماد المتبادل وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التفاعل والتعامل والتبادل بين الدول (خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري) وبين ارتفاع مستوى الإعتماد المتبادل في النظام الدولي ككل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى سيادة الأمن أو على الأقل بين الدول التي يحدث بينها تبادل كثيف، وعلى العكس من ذلك، كلما انخفضت مستويات التفاعل والتبادل بين الدول كلما انخفض مستوى الإعتماد المتبادل بينها وزادت درجة الاستقلالية، فهذه الأخيرة هي ما يقابل ويناقض ظاهرة الإعتماد المتبادل[3].

وبالتالي، يفهم أن الاعتماد المتبادل مبني بالأساس على متغير المصلحة الوطنية ذات الأبعاد المختلفة بما فيه الأبعاد الأمنية لكل طرف من الأطراف، وكدافع نحو التعاون في عديد المجالات سيما الاقتصادي والأمنية، فإذا ما أرادت دولة ما الانخراط تجسيد مصلحتها الوطنية في إطار عملية الاعتماد

[1]J-Jack Roche, op.,cit.p 63

[2]Ibid, p63.

[3] نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، **مجلة السياسة الدولية**،ب. ع،(1985):16

المتبادل، فإن ذلك يتطلب منها إعادة النظر في بعض من مبادئها الاقتصادية والسياسية بما فيها عقيدتها الأمنية.

اذن ومن خلال اسقاط التحليل اللبرالي، الذي يربط بين مركب الامن والتنمية وعلاقتها التأثيرية والتأثرية المتبادلة، من خلال الاعتماد المتبادل خاصة على المستوى الإقليمي، باشرت الجزائر توطيد قدمها في القارة السمراء لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية لتدعيم مواقفها السياسة من أمهات القضايا الافريقية، والتي تتطلب بالنهاية متابعة أو مرافقة أمنية، غير أنه هذه المرافقة اصطدمت بطبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية المبنية على عدم التدخل والمبادئ المعيارية التي ظلت مهيمنة على النظام الأمني الجزائري لعقود[1].

وفي خضم الاحداث الأمنية المتسارعة على الصعيد الافريقي، ودرجة التنافس الاقتصادي الدولي والإقليمي، لم تدرك الجزائر مكانتها الحقيقة في القارة الافريقية بالاعتماد فقط على الآلية الدبلوماسية لإدراك مصالحها الاقتصادية ذات الابعاد الأمنية فحسب. ولذلك دفع بالجزائر مؤخرا بعد نقاش كبير لإعادة تعريف مدركات المصالح الوطنية خارج الحدود الوطنية، وكذا متطلبات التعاون الافريقي وخاصة الأمني، حين قامت الجزائر بتعديل عقيدتها الأمنية وفق مستلزمات الأمن القومي من جهة، والمصلحة الوطنية في المجال الاقتصادي من جهة أخرى.

فمنذ العام 2015 وبعد تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسات ذلك سلبا على استقرار البلاد والعباد بمفهومه الأمني الشامل ، وإلى جانب مبادرة الاعتماد المتبادل في إطار الشراكة الافريقية في إطار النيباد، عولت الجزائر على الشراكة الجزائرية الإفريقية وما عرف بالشراكة الأفرو–جزائرية التي جنحت إليها الجزائر بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية ذات الأبعاد الأمنية الوطنية بالنهاية تتمثل في؛ البحث عن أسواق افريقية واعدة لتصدير منتوجاتها، وزيادة الإيرادات الوطنية من العملة الصعبة لانعاش الخزينة العمومية، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في مجالات مختلفة، والتخفيف من حدة البطالة ، بالإضافة إلى تنويع الاستثمارات في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة والسياحة على النحو الذي تضمن من خلاله الجزائر موارد مالية دائمة للخزينة العمومية لتغطية النفقات العامة من جهة، ومن جهة ثانية تشجيع المؤسسات والشركات الحكومية الجزائرية وكذا أفراد رجال

[1] مهيب الرفاعي، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، مرجع سابق، ص03

الأعمال الجزائريين للاستثمار في بلدان القارة، وتحقيق عائدات مالية ومادية خادمة للاقتصاد الوطني ومن ثم للاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي بأبعاده الأمنية، مدركة أن السعي لتحقيق تلك الأهداف كمصالح وطنية ذات الأبعاد الأمنية الشاملة يستلزم إعادة النظر في بعض القيود السياسة ، والتشريعات القانونية في مجال التجارة الخارجية والاقتصاد[1]، بالإضافة إلى إعادة النظر في عقيدة الأمن الجزائرية، طالما أن مفهوم الأمن أصبح مفهوما موسعا يشتمل على مستويات متعددة يتجاوز المفهوم التقليدي له.

بالنتيجة، ومن خلال ما سبق تبين أنه من خلال الطرح اللبرالي بالتركيز على أهمية الإعتماد المتبادل بالنسبة للجزائر يتحكم فيه متغير المصلحة الوطنية العابر للحدود الوطنية، الذي يقتضي التعاون بينها وبين دول محيطها الجغرافي خاصة تلك الدول الإفريقية من دول الساحل ونحوها في إطار الاعتماد المتبادل. فإذا كان مفهوم التنمية مرتبط بمفهوم الأمن ، وإذا كان استقرار الجزائر وأمنها القومي على صلة باستقرار وأمن الدول المجاورة خاصة الجنوبية منها، فإن بعث التنمية الاقتصادية فيها والشراكة معها ليس مرتبط فقط بتحقيق موارد اقتصادية ومصالح برغماتية، وإنما هو بناء السلم والامن فيها على النحو الذي يخدم الأمن القومي الجزائري عبر بوابة التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل متعدد الأطراف، والدفاع عن هذا التعاون في مؤسسة الاتحاد الافريقي.

ثانيا: اللّيبرالية الجديدة(المؤسّساتية):التعاون الأمني في اطار الاتحاد الافريقيكمستلزم أمني جزائري

قبل محاولة اسقاط التحليل اللبرالي الجديد(المؤسساتي) لفهم تموقع العقيدة الأمنية الجزائرية ضمن زاوية أخرى من التفسيرات النظرية في العلاقات الدولية ومن ضمنها الاتجاه اللبرالي في شقه الجديد، نحاول في البداية إعطاء توصيف لهذه النظرية أهم افتراضاتها العلمية، فضلا عن معرفة مفاهيمها المركزية التي تساعدنا علة فهم السلوكات الدولية وعلاقاتها بالمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية كفواعل مهمة في تفسير تفاعلات السياسة الدولية.

تعني فكرة المؤسساتية في العلاقات الدولية –وفقا للمنهج الليبرالي–وجود العديد من المؤسسات، سواء كانت إقليمية أم دولية تساهم في منع اندلاع المواجهات بين الدول، والتقليل من النزاعات المسلحة، واللجوء إلى التفاوض الدولي كوسيلة لحل النزاعات من خلال الأطر التنظيمية لتلك المنظمات، حيث

[1] حمزة غربي، "الاستثمار والشراكة الافريقية الجزائرية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية**،ع.05،(2020):ص230

جاءت الليبرالية المؤسساتية الجديدة(*) للرد على النظرية الواقعية الجديدة. واعتبار أن المؤسسات هي التي تدفع الدول إلى التّعاون، لأن سير التعاون الدولي يؤدي إلى الحدّ من أوجه عدم اليقين الكامن في الفوضى[1]. وانطلاقا من النظرة التفاؤلية للعلاقات الدولية التي تبعث بها هذه النظرية المؤسساتية، تقوم هذه الأخيرة على الافتراضات الأساسية الآتية[2]:

- الدولة هي فاعل أناني يسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب.
- أهمية الدول كفاعل والتركيز على الدور الذي يلعبه الفاعلون غير الدولة.
- إن المصالح تخضع للتكون والتشكل وهنا الاختلاف الجوهري عن الواقعية الجديدة فتشكيل المصالح هو اهتمام كل النظريات الليبرالية.
- الدول ومن أجل أن تضمن بقائها تعتمد "الاعتماد المتبادل" مع دول أخرى حيث تعتقد بوجود مصالح مشتركة.

غير أنه سوف يتم التركيز في هذا الموضوع على بعض هذه الافتراضات بشكل ضمني وصريح، من حيث افتراض أن الدولة هي فاعل أناني يسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب التي تقود بالضرورة الى الشعور بالأمن. وكذا أهمية الذي يلعبه الفاعلون غير الدولة المتمثلة في المنظمات الدولية والإقليمية، إضافة إلى هذه الافتراضات الأساسية، يمكن التركيز أيضا على المفاهيم التي توظفها المؤسساتية "كآليات" التعاون والاعتماد المتبادل والفوضى والمنظمات الدولية[3].

ويفهم من خلال اسهامات الطرح اللبرالي الجديد، أن النظرة للعلاقات الدولية ليست بالضرورة صراعية فحسب على الرغم من إقرارها بدوافع الدول الصراعية، وكذا فوضوية النظام الدولي، وإنما ثمة إمكانية للتعاون الدولي بشكل عام والإقليمي بشكل خاص رغم مسببات الصراع، بالنظر إلى لما توفره

(*) الليبرالية المؤسساتية الجديدة، تيار يعتبره البعض ضمن الاتجاه التعددي، الا أن البعض يصنّفه ضمن تيار الواقعية لتقاسمه كثيرا من افتراضاته مع الواقعيين. لذا يسميه البعض بالواقعية اللينة (Soft-Realism)، ويمثل مؤلف (H.Bull) " المجتمع الفوضوي" أهم مرجع لهذا التيار.

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**،تقرير مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007)، ص18

[2] – محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة. "دراسة المفاهيم والنظريات**، ط1،(بيروت: دار الجيل ،1999) ص ص170-171

[3] جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، ط1(مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005) ص ص.78 -83

المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية للدول من مساحة لترقية مصالحها بما فيها المصالح الأمنية بشكل وظيفي على أساس الاعتماد المتبادل في إطار تلك المنظمات.

لكن، وعلى الرغم من وجود المؤسسات الدولية وانخراط الدول القومية فيها على أساس تعاوني بدوافع اقتصادية ذات أبعاد أمنية شاملة بالنهاية، إلا أن العديد من الدول نجدها عضوة في المنظمات خاصة الإقليمية، لكنها رغم تبنيها لفكرة الاعتمادية والتبادلية نظريا، إلا أنها عمليا خاصة في الجانب الأمني تكون أكثر تحفظا في الانخراط في مسائل التعاون الأمني الإقليمي بالموازاة مع انخراطها في التعاون الاقتصادي الإقليمي، بسبب تعارض عقيدتها الأمنية ومبادئها مع مبادئ واهداف تلك المنظومات الإقليمية.

ولعل أبرز مثال في هذا الشأن، الجزائر بعقيدتها الأمنية "التقليدية" قبل تعديلها جزئيا مؤخرا، بحيث وعلى الرغم من النشاط السياسي والدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في إطار الاتحاد الافريقي للنهوض بالسلم والامن والرفاه الاقتصادي للقارة الافريقية كدولة فاعلة فيه، خاصة في إطار مبادرة الشراكة والتنمية في افريقيا النيباد، ودورها في حلحلة الازمات والتوترات في افريقيا، إلا أنها ترفض ارسال جيشها ضمن قوات الاتحاد الافريقي لاستتباب الامن والاستقرار في بؤر التوتر الافريقية المؤثرة على إمكانية التعاون الاقتصادي في إطار هذه المؤسسة على غرار مؤسسة الاتحاد الأوروبي. ومن ثم خلق متاعب سياسية للسياسة الخارجية الجزائرية خاصة على الصعيد الدبلوماسي، بل أكثر من ذلك نتج عن التناقض بين مبدأ عدم التدخل الخارجي في شؤون الغير كمبدأ ظل لعقود طويلة تتبناه الجزائر كثابت من ثوابث عقيدتها الامنية[1]، وبين مستلزمات نجاح دور الاتحاد الافريقي كمنظمة إقليمية هادفة لتتعاون المشترك في شتى المجالات بما فيها الأمن، تعد الجزائر فاعلا مهما فيه، وبين مصالحها الأمنية والاقتصادية في القارة السمراء خاصة على حدودها مع دول الساحل وليبيا ونحوها.

فقد تسببت طبيعة التهديدات غير الدولتية وانتشار الأزمات في تخومها وتعقدها في بعض التناقض في مواقف الجزائر في إطار الاتحاد الافريقي كمؤسسة للتعاون الاقليمي، وذلك جراء التوتر الناشئ بين المبادئ المؤسِّسة لعقيدتها الأمنية والمصالح (الأمنية)، فبمقدار رفضها لانخراطها بجشيها في بؤر التوتر

[1] مهيب الرفاعي، مرجع سابق، ص03

إطار الاتحاد الافريقي بفعل عقيدتها الأمنية، بمقدار ما حتم عليها تعاملًا مرنًا مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية ذات الصلة بأمنها القومي، وقضية فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية، وهذا يتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل، رغم انه يتوافق ومصلحتها الأمنية، لأن التدخل الفرنسي في الساحل يخلِّصها أيضًا من تهديد إرهابي على حدودها، ومن ثم تعد أزمة مالي نموذجًا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين الأخلاقي والمصلحي ولكيفية إدارة الدولة لتناقضات موقفها[1].

ومن ثم وعلى هذا الأساس جاء إعادة النظر في العقيدة الأمنية الجزائرية وتعديلها لسببين أثنين، الأول متعلق بالوضع الأمني غير المستقر بجوارها، والتهديدات غير دولتية مرتفعة الحدة على حدودها[2]. أما السبب الثاني، فهو تفادي التناقض في موقفها على الصعيد القاري حيث مواقفها ضمن مؤسسة الاتحاد الافريقي في التكفل بالأمن الإقليمي ومشاركتها في حفظ السلام الافريقي بموافقة البرلمان.

وبالتالي، فإن إعادة قراءة الجزائر وتعريفها للتهديدات غير الدولتية والمخاطر الأمنية على أمنها القومي من المنظور الأمني اللبرالي المؤسساتي، بالإضافة إلى إعادة تقييم ومراجعة موقفها إزاء قضية التكفل بالأمن الإفريقي في إطار التعاون الأمني في خضم مؤسسة الاتحاد الإفريقي[3]، هي من بين الدوافع الأساسية لتعديل العقيدة الأمنية الجزائرية.

بالاستنتاج، فإن تموقع العقيدة الأمنية الجزائرية من المنظور اللبرالي الجديد، هي من تموقع مفهوم الأمن الوطني والإقليمي وتعريفهما في حدّ ذاتهما من هذا المنظور في إطار التعاون عبر منظومة الاتحاد الافريقي، على اعتبار أن مفهوم الأمن أضحى ينطلق منطلقات أوسع مبتعدة عن القراءة الجغرافية/العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، ومقحمة فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي، إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر "ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام الدولي والإقليمي

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 05

[2] نفس المرجع، ص 05

[3] نفس المرجع السابق، ص06

المطلب الثالث: المنظورالبنائي وانعكاسه على العقيدة الأمنية الجزائرية

قبل اسقاط التحليل البنائي، واسهاماته النظرية على موضوع الدراسة واستخلاص تموضع العقيدة الجزائرية وإعادة صياغتها أو تعديلها على النحو الذي يحقق متطلبات الأمن القومي الجزائري، تجد الإشارة في البداية إلى توصيف المقاربةالبنائية ، فضلا عن الإشارة إلى بعض افتراضاتها العلمية وكذا بعض من مفاهيمها المركزية، ومحاولة توظيفها في اتجاه فهم واستيعاب الموضوع علميا.

البنائية: الرؤية الجزائرية نحو بناء هوية أمنيةٌ إقليمية مشتركة

ظهرت البنائية منتصف ونهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي على مشارف نهاية الحرب البارد، في جو اتسم بنوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التكهن بنهاية الحرب البارد سلميا، حيث برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية من خلال كتابات نيكولاس وأنوف(Onouf Nicolas) ، ويعد "ألكسندر وندت Alexander Wendt" الملقب بأب البنائية من أشهر دعاة البنائية الاجتماعية في مجال دراسة العلاقات الدولية، والذي أعدّ مقالا نُشر في المنظمة الدولية سنة 1992 تحت عنوان: " الفوضى هي ما تصنعه الدول منها: البناء الاجتماعي لسياسات القوة؟ ألكسندر وأندت (Wendt Alexander) ، لذا جاءت البنائية كرد فعل على النظريتين الواقعية والليبرالية الجديد بعد أن فشلتا في تكوين بنية للنظام الدولي وتفسير الجانب المعيارية[1]. وتنطلق البنائية من الافتراضات الأساسية التالية[2]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل

-البني الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل تذاتاني .

-هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البني الاجتماعية أكثر ماهيموجود بشكل منعزل ضمن النظام.

تأسيسا لهذه الافتراضات يقترح البنائيون تصورا يقول بأن العالم مبني اجتماعيا، أي أن الناس هم من يصنعون المجتمع ووجوده مرهون بكينونتهم، وببنى المجموعة الإنسانية تحددها أساسا الأفكار المشتركة

[1] حسن الحاج علي أحمد،" العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، **مجلة عالم الفكر**، ع1(2005):13

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**، مرجع سابق، **323**.

والمتقاسمة أكثر مما تحددها القوى المادية، وبالتالي فان البنية الاجتماعية تتشكل من ثالثة عناصر أساسية هي:

1 –معارف مشتركة.

2 –المصادر المادية تتخذ شكلها تبعا لتأويلات الفاعلين التي تنعكسعلى ممارساتهم[1].

3 –ممارسات هؤلاء الفاعلين

وبعكس الواقعيين الذين يفصلون بين الفاعل والبنية من ناحية منح أهمية لطرف على حساب الآخر، جاءت البنائية كمحاولة لإيجاد حل لإشكالية العلاقة بين الفاعلActorوالبنيةStructure ، حيث يعتقد البنائيون أنهما عنصران متلازمان غير قابلين للانفصال، طالما أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول هي المصقّل لهوياتها، وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون. فالقوى لم تعد موجودة كمحدد للمصلحة القومية بشكل حصري واعلام اليوم باستثناء بعض الحالات الشاذة أو الظرفية، وعليه العالم تطور نحو ثقافة "لوكية" بل وحتى "كانطية" كما هو الشأن في أوروبا الغربية، فهذه الثقافة الأخير تحدد سلوك دول المجموعة الأورو–أطلسية حيث لما تتحرك دولة من هذه المجموعة التشبع مصلحتها الوطنية فقط بل حتى مصلحة الدول الصديقة والحليفة.

ومن بين المفاهيم المركزية في البنائية نجد مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، الهوية، والفوضى الدولية والأمن.

فإذا كان مفهوم القوة (قوة الدولة) لدى البنائيين هو بناء اجتماعي يمدّ ذاته ويتحدد معناه وانعكاسه جراء التفاعل بين الوحدات السياسية الفاعلة في النظام الدولي والبناء يحتوي على التفاعل. وإذا كانتالمصلحة الوطنية من المنظور البنائي ليست شيئا محددا بشكل موضوعي، بل هو مشروع دائم التكوين ومتغير بتغير المراحل والازمنة، والعلاقات الاجتماعية للفاعل، فإن البنائيون يربطون متغير مفهوم المصلحة الوطنية بمفهوم الهوية، وكيفية تحديد المصلحة وفق الأفكار والهوية والعكس. وبالتالي فالمصلحة والأفكار والهوية تعتبر مفاهيم ذات علاقة ترابطية بالأساس[2].

[1] المرجع نفسه،ص 327

[2] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 14

بالمقابل، إذا كانت الفوضى مفهوما أساسيا في التحليل البنائي بخلاف الوقعيين الجدد الذين يقولون بأن الفوضى معطى دولي مسبق. ففي نظر البنائيين وعلى رأسهم واندت لا يوجد ثمة منطق للفوضوية متأصل بذاته أو عما ترغبه الدول أو تعتقده، كون الفوضى هي ما صنعته الدول[1]، وبالتالي ليست حتما مرادفا لحالة الحرب وليست جوهرا ثابتا بل تتخذ أشكالا متعددة، فإن الأمن يعد مرتكزا أساسيا، كون تحقيق الأمن والسلام يعدّ أولوية للحكومة المركزية في الدولة، وذلك بدوره يقود إلى تداول مفاهيم وقيم تتعلق بالأمن، أو ما يعرف بالأمننة عن طريق اللغة والخطاب لتشكل تلك المفاهيم والقيم جزءا من الإطار الاجتماعي "البناء" الذي يتفاعل معه الأفراد. ومن ثم وفي ظل التفاعل تصبح ثقافة الأمن هي العامل المهم في رسم سياسات الدول[2].

انطلاقا من اسهامات البنائية نحاول اسقاط بعضا من التحليل البنائي لفهم مسار وتطور عقيدة الأمن الجزائرية، فإذا كان مفهوم الأمن قد تحول جذريا بعد الحرب الباردة ليشمل أبعاد أخرى إلى جانب الأبعاد العسكرية، واعتماده على وحدات مرجعية غير الدولة لموضوع تماشيا مع ظهور موجة تهديدات جديدة ومعقدة، أثرت في مفهومه وأبعاده، فإن الجزائر بدوائرها الجيوسياسية الخاصة بأمنها القومي قد عرفت فوضوية إقليمية ناتجة عن تهديدات غير دولتية تشكلت وتوسعت بشكل مضطرد؛ بعضها مرتبط بالإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح، وهذه التهديدات المختلفة، عرفتها الدائرة المغاربية والمتوسطية والافريقية على وجه التحديد تأثرت بمتغيرات داخلية وخارجية وأثرت بدورها على دول الجوار وتجاوزتها، وأصبحت مركزا لانعكاساتها وتطوراتها. ونتيجة تعقدها واستفحالها فقد أدى ذلك على ردود فعل على المستوى المنظماتي والدولي ومخلفة تأثيرات مباشرة على الأمن في المنطقة ككل، والأمن القومي الجزائري بصفة خاصة. وهو الأمر الذي حول اهتمام الجزائر لأمنها القومي تجاه تلك الدوائر وبخاصة الدائرتين المغاربية والإفريقية.

وارتكاز على مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تحدد فعل الجزائر الأمني، و انطلاقا من تلك المبادئ التي تشكل هويتها الوطنية التي تحدد مصلحتها الوطنية من المنظور البنائي، اخذت الجزائر في انتهاج سياسة أمنية قائمة على بناء ثقافة أمنية إقليمية وفقا لعقيدتها

[1] يوسف محمد الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**،ط1،(بيروت : منتدى المعارف،2017) ، ص103

[2] المرجع نفسه، ص 104

الأمنية، من خلال مكافحة التهديدات غير الدولتية، بانتهاج مقاربة تنموية تعاونية وبشكل "مؤمنن" إيمانا منها أن تلك التهديدات والمخاطر الأمنية نظرا لطبيعتها تتطلب استراتيجية مرنة شاملة تبنى من خلال تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، اعتمادا على القانون الدولي، و المساهمة في بناء مجلس السلم والامن في إطار مؤسسة الاتحاد الافريقي، فضلا عن انتهاج أسلوبا مرنا في حل النزعات والأزمات الإقليمية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، ذات الصلة بأمنها القومي[1].

غير أن هناك انطباع مفاده أن الجزائر لا تلعب الدور المنوط بها ولا تبذل الجهد الكافي لخدمة الأمن(الجماعي) الإقليمي[2]، على أساس أن الجماعة الأمنية من المنظور البنائي تقوم الدول خلالها منتظمة ضمن مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تفهم بشكل صحيح على أنها جماعة ففي بعض الأوقات تقيم جماعة الدول هذه علاقات سلمية ما يمكنها من تشكيل جماعة أمنية، لمواجهة تهديدات مشتركة ومن ثم اقتسام عائدات الأمن الإقليمي[3]، وذلك الانطباع متعلق بالنظرة لعقيدتها الأمنية السائدة قبل ادخال بعض التعديلات عليها مؤخرا ، وهذا إجحاف بحقها، بغضِّ النظر عن الانتقادات التي قد تُوجَّه لسياستها. غير أنه في الحقيقة أن الجزائر الأكثر ذودًا عن الأمن الإقليمي؛ إذ تكرس له إمكانات أكبر بكثير من غيرها، بالنظر إلى تشبثها باستقلالية قرارها الاستراتيجي، حيث تعتمد الجزائر حصريًّا على إمكاناتها الخاصة ما يجعلها أهم دولة في المنطقة التزامًا بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسيًّا وعسكريًّا[4].

فبالرغم من عدم تورط الجزائر في أي من الصراعات في تخومها فإنها تبذل "مجهودًا حربيًّا" ضخمًا، من حيث العُدَّة والعتاد والمال، لحماية حدودها، وبالتالي حدود جيرانها، فضلًا عن المساعدات التي تقدمها لهم، من بينها الغاء الديون المستحقة عليها، فضلا عن المساعدات اللوجستية، والاقتصادية ونحوها. ويتوافق سلوك الجزائر حيال الأزمات في جوارها والمبادئ المؤسِّسة لعقيدتها، غيرأن تحليلًا بنائيا

[1] دالع وهيبة، "المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الافريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة"، **مجلة دراسات استراتيجية**، ع.18(2013):55

[2] عبد النور بن عنتر،،مرجع سابق، ص 03

[3] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنيةدراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، **تاريخ النشر2019.01.01 اطلع عليه بتاريخ:2022.026.10** على الموقع التالي
https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb312165-302244&search=books

[4] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق، ص03

معمَّقًا لسلوكها يبيِّن أن تعديلات طفيفة تطرأ على عقيدتها وفق مقتضيات الواقع الأمنية ولكنها تبقى تعديلات هامشية، إلا أنه يلاحظ من خلال هذه التعديلات من خلال طبيعة حزمة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الجزائري وهيكلة بعض بناه العملياتية لحماية حدود البلاد في سياق الأزمتين الليبية والمالية[1]، يمكن ملاحظتها خلال التغير في سلوك الجزائر حيال بعض الأزمات الإقليمية خاصة الأزمة المالية. فخلالتلك الأزمة. اتخذت الجزائر قرارات تسير في الاتجاه المعاكس لمبادئها بدافع من اعتبارات المصلحة ظرفيا؛ عندما فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في شمالي مالي في 2012، فضلا عن تدعيمها للقوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيًّا بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب البلاد، ومن ثم يعد هذا القرار قطيعة نوعية في عقيدتها الأمنية، في حين أن الخطاب الرسمي كان يؤكد على رفض التدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السلمية.

ويفهم من خلال هذا التناقض بين الخطاب الرسمي(المبدأ والهوية) والسلوك(المصلحة) من المنظور البنائي أنه تعديلًا طفيفًا وظرفيًّا طرأ على عقيدتها الأمنية، وهنا طبيعة المصلحة هي التي غيرت المبدأ ظرفيا، حيث أن الجزائر لم تعد ترفض وبشكل مطلق فكرة التدخل غير أنها تقبل بتدخل محدود. ولعل هذا التحول البراغماتي من منظور المصلحة الوطنية (الأمن) كان مقدمة لمراجعة الجزائر لعقيدتها الأمنية مؤخرا.

بالنتيجة، يستخلص من المنظور البنائي، أنه طالما المجموعة الإنسانية تحددها أساسا الأفكار المشتركة والمتقاسمة أكثر مما تحددها القوى المادية، وبالتالي،وطالما أيضا أن البنية الاجتماعية الإقليمية مبنية على قواسم قيمية مشتركة، بالإضافة إلى مصالح مادية مشتركة، فإن عقيدة الأمن الجزائرية خاصة في ظل التغيير الجزئي فيها بغض النظر عن عدم كفايته من عدمه، إلا أنها تحاول الانخراط وفق رؤيتها الأمنية في بنيتها الاجتماعية، انطلاقا من إعادة النظر في بعض من مبادئها المشكلة لسلوكاتها ابتغاء لمصلحتها الوطنية، خاصة ما تعلق بمتطلبات أمنها القومي. بمعنى بناء توافق بين المصالح الأمنية حيث مقتضيات الواقع، والمستلزمات الأخلاقية المتمثلة في المبادئ.

وكخلاصة لهذا المبحث، من خلال عرض واسقاط أهم افتراضات ومفاهيم المقاربات السابقة بداء بالاتجاه الواقعي، مرورا بالطرح اللبرالي، وصولا إلى الإسهام البنائي فالنقدي، يستخلص من خلالها أن العقيدة الأمنية الجزائرية مبنية على متغير المصلحة الوطنية ذات الأبعاد المختلفة، وهي الحاكمة سواء في ثباتها أو تعديلها وحتى تغيرها بشكل جوهري ربما في المستقبل المنظور، بالنظر إلى حجم التهديدات الدولتية وغير الدولتية، وضرورة زمزمة تدفقاتها، لما لذلك من انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الجزائري بكافة مستوياته وقطاعاته من جهة، ومخاطر الإنزال الدولي والإقليمي وانخراطه الإقليمي في الهندسة الأمنية لقضايا المنطقة، وتقويض المجال الحيوي لنشاط السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام، لذلك من الضروري للجزائر إعادة قراءة التهديدات بمختلف تشكيلاتها، ومراجعة شاملة للعقيدة الأمنية الجزائرية على النحو الذي يضمن مناعة للأمن القومي الجزائري على كافة المستويات.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

- تعريف مفهوم العقيدة الأمنية بشكل عام هي "مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الامن في الدولة، وهي المبدأ التنظيمي الذي يساعد الدولة لتحديد وترتيب أولوياتهاومصالح الجيوسياسية للبلاد، ولا يمكن تجسيد سياسة الأمن الوطني للدولة إلا عن طريق العديد من العوامل قبل تحديد نوع العقيدة المتبناة"، ولايخرج مفهوم العقيدة الجزائرية في تعريفها عن هذا الإطار المفهومي.

- أن العقيدة الأمنية بشكل عام والعقيدة الأمنية الجزائرية بشكل خاص، تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار مفهومي متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.خاصة، تتحكم في صاغتها وبلورتها عوامل متعددة ذات تأثير مباشر وغير مباشر، كما هو الحال بالنسبة لعقيدة الجزائر الأمنية حيث تساهم عدة عوامل في صياغة العقيدة الأمنية، وتجد تبريراتها في تاريخ الأمة وفلسفتها الجمعية، المرتبطة بالدين والعادات والتقاليد، تحت تأثير البيئة الإقليمية والدولية وضمن رؤى النخب الحاكمة وتفسيراتها الخاصة ورآها الأمنية.

- يتميز مفهوم العقيدة الأمنية بالشمولية مقارنة ببعض المفاهيم، كالعقيدة العسكرية، الأمن القومي، المصلحة الوطنية، والإستراتيجية الأمنية، وهذه المفاهيم الأخيرة بالنهاية ذات علاقة تأثير في العقيدة الأمنية وتأثر بها.

- من خلال عرض المقاربات النظرية كالاتجاه لواقعي، اللبرالي، البنائي ، تبين أن كل هذه المقاربات تناولت مفهوم الأمن من زوايا مختلفة، ومن ثم سبل إدراك الدولة لأمنها القومي ومصلحتها القومية انطلاقا من زوبا مختلفة، ومن ثم كيفية صياغة العقيدة الأمنية للدول وفقا للمدركات الأمنية المرجوة، وتبعات المصلحة الوطنية بالمحصلة.

- بإسقاط بعض افتراضات وتحليلات المقاربات النظرية المشار اليها على موضوع الدراسة، وتوظيف بعض من مفاهيمها المركزية على اختلافها، تبين أن العقيدة الأمنية الجزائرية بثباتها أو تعديلها، وربما تغيرها في المستقبل المنظور كلية، تحكم صياغتها وتشكيلها اعتبارات المصلحة الوطنية، ومتطلبات الأمن القومي الجزائر بمفهومه الأشمل.

الفصل الثانـي:

العقيدة الأمنية الجزائرية: بين مرتكزات الثباث ومخاطر الاهتزاز

المبحث: الأول: محددات ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني:مواطن الثبات في العقيدة الأمنية الجزائرية ومكامن اهتزازها

الفصل الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية: بين مرتكزات الثباث ومخاطر الاهتزاز

قبل التعديلات الأخيرة التي طرأت جزئيا على العقيدة الأمنية الجزائر، فقد اتسمت هذه الأخيرة طيلة عقود طويلة من الزمن منذ الاستقلال، وباستثناء المشاركة الجزائرية في الجبهة العربية بقواتها العسكرية ابان حربي1967، و1973 ضد الصهاينة في الشرق الأوسط، فقد اتسمت بالثبات مستمدةمرجعيتها من الخلفية الثورية، ومن الممارسة العملية بعد الاستقلالوالقائمة على خط الدفاع في خضم التصورات الكلاسيكية للأمن العسكري من منطلق مجابهة للتهديدات دولتية الانتساب. كما أنها كانت ولا تزال تقريبا محكومة بمحددات متعددة، تاريخية، جيوبولتيكية، وايديولوجية، إلى جانب المحددات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية الخادمة للأمن القومي الشامل.

وترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من المبادئ المعيارية، التي ظلت مهيمنة لعقود طويلة رسخت ثباتها، لكن مؤخرا وبفعل تنامي التهديدات الدولتية وغير الدولتية التي هزت كيانها، قد وضعت على المحك اعتبارات المصلحة الوطنية ومستلزمات الأمن القومي، ودخلت في السنوات الأخيرة في جدلية بين "مشروعية" المبادئ المعيارية ذات الأعباء الثقيلة التي كشفت عن انكشاف أمني بفعل توقيه من خلالها، و"شرعية"مستلزمات ابتغاء الأمن بمفهومه الموسع، وضرورات إعادة النظر في محظورات بعض مبادئها ومراجعتها، لاستكانة اهتزازها. جراء توسع التهديدات الأمنية اللاتماثلية، أو غير الدولتية؛ سواء ما تعلق بعضها بالإرهاب وبالجريمة المنظمة وانتشار السلاح، حيث الاضطرابات الأمنية في عدد من الدول المحيطة بالجزائر كليبيا، ودول الساحل، أو ما تعلق البعض الاخر بالتهديدات البيئية والهجرة غير الشرعية ونحوها، وما لها من لانعكاسات سلبية على الأمن القومي الجزائري في ظل التصميم التقليدي لبنية العقيدة الأمنية الجزائرية وصعوبة احتوائها عبر هذه الاخيرة. وهو ما دفع بالجزائر إلى مراجعتها من خلال التعديلات الطفيفة التي طرأت عليها مؤخرا

المبحث الأول: محددات ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

مما لاشك فيه أن عقائد الدول الأمنية المتبناة تختلف من حيث مرجعيتها، ومبادئها ومرتكزاتها، ومن ثم اختلافها في طريقة التعاطي مع التحديات والقضايا الامنية التي تواجهها، وبالتالي متطلباتأهدافها حيث مستلزمات أمنها، غير أن المتفق عليه أن هذه العقائد بلا شك بغض النظر عن مبادئها، إلا أنها تتفق تاريخيا حول طبيعة التهديدات الدولتية، نظرا للتصورات التقليدية الامن العسكري، غير أنه ومع بروز التهديدات الأمنية غير الدولتية في الطبيعة، والتي بدورها أثرت على مفهوم الأمن عندما تحول من بعده العسكري إلى الابعاد الأخرى، ومن بين هذه العقائد، عقيدة الأمن الجزائرية التي صممت في بالبداية على انقاض التهديدات التقليدية، والتي أثبتت قصورها مع بروز التهديدات غير الدولتية في تخومها، مع صعوبة في تغطيتها على النحو الذي يضمن أمنها القومي، على الرغم من مرجعيتها التاريخية، وخبرة ممارستها ميدانيا، ومحدداتها ومرتكزتها المعيارية، وهو الأمر الذي تولدت من رحمه نقاشات بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ)، والمستلزم المصلحي(الامن)، ما أظهر انكشافها، وبالتالي اهتزازها

المطلب الأول: المرجعية التاريخية لتشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية:

إذا كان تعريف العقيدة الأمنية يشير في المجمل إلى مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الامن في الدولة، كمبدأتنظيمي يساعدهاعلى تحديد أو تكييف أو ترتيب أولوياتهاومصالحها الجيوسياسية بالنظر إلى سياسة الأمن الوطني لها عن طريق العديد من العوامل قبل تحديد نوع العقيدة المتبناة، فإن نطاق تعريف مفهوم العقيدة الجزائرية قد لا يخرج عن هذا النطاق المفهومي، خاصة وأن هندسة العقيدة الأمنية الجزائرية تاريخيا، ساهمت في تشكيله المرجعية الثورية، ومقاصد بناء الدولة الجزائرية المستقلة.

أولا: المرجعية الثورية كنواة لتشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية: فلا شك أن النظام الأمني الجزائر المشكل لعقيدة أمن الجزائر في تشكليها وصياغتها على النحو التقليدي، قد تأثر تاريخيا بالمرجعية الثورية ورصيد الجزائر التاريخي الحافلبالنضالات والمقومات التي خاضتها الجزائر مع كافة الإمبراطوريات والدول الاستعمارية التي احتلتها، فلا توجد هناك دولة دخلت إلى أراضيها إلا

وخرجت بمقاومة أو ثورة ولعل أهم ثورة هي ثورة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي التي مثلت أهم رافد والخط الرئيسي لتشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية.[1]

فقد ساهمتالثورة التحريرية بشكل عام في رسم التصور الأمني السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر انطلاقا من بيان أول نوفمبر1954 الخال[2]، الذي شكل نواة انطلاق عملية التحرير الجزائرية ورسم تصور النظام الأمني للجزائر ابان الثورة، والذي تكرست مرجعياتهومنطلقاته من تراكماتمحاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة بشكل عام. عندما كان له تأثير مباشر وقوي في رسم التزام الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي على حد سواء. فعلى الرغممن جميع التحولات اللاحقة فيما بعد التي شهدتها الجزائر مع تأثيرات لعولمة خاصة على المستوى الأمني، إلا أن مرجعية العامل التاريخي للنظام الأمني الجزائري يبقى واضحا في العقيدة الأمنية الجزائرية، وربما أحسن وأفضل دليل لتلك المرجعية لحد الساعة هو الموقف الجزائري الرسمي من قضايا التحرر كقضايا أمنية بالنهاية بالنسبة للدول المستعمرة، على غرار القضية الصحراوية، والفلسطينية، ورفض الجزائر القاطع لإقامة أي علاقة من أي نوع مع الكيان الصهيوني.[3]

فبالموازاة مع استغلال الجزائر على الصعيد الداخلي لعقيدتها الأمنية تاريخيا لتحررها ولاستتباب أمنها ومن ثم استقلالها، فقد استثمرت على الصعيد الخارجي انطلاقا من مرجعيتها الثوريةفي الدفاع عن الشرعية الثورية وعائداتها الأمنية الداخليةبإضفاء الشرعية الإقليمية في عقيدتها الأمنية بما يخدم أمنها الوطني وأمن جوارها الإقليمي وفق تصورتها للتهديدات الأمنية ومدركات مصلحتها الوطنية.[4]ولذلك، فإنتشكيل أسس ومنطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية في سياقها التاريخي، لم تأت من فراغ،وإنما لها مرجعيتها التاريخية الفريدة التي الهوية الوطنية الجزائرية المتمخضة بمخاض عسير من رحم أعتى الثورات في القرن الماضي، وهيالثورة التحرير الكبرى لعام 1954 تحت لواء جبهة التحرير الوطني، بتشكلاتها الميدانية الأمنية والعسكرية

---

[1] نور الدين فلاك، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، ع.2 (2019) ص.1087.

[2] بيان أول نوفمبر، منشور على موقع وزارة الاتصال بتاريخ 2018.10.31 اطلع عليه في 2022.06.09 على موقع الوزارة https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/5469

[3] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر**، ع.5(2010): ص208.

[4] فلاك نور الدين، مرجع سابق، ص1088.

لجيش التحرير الوطني كسليللجيش الوطني الشعبي للجزائر المستقلة ودوره في تجسيد النظام الأمني لعقيدتها بعد الاستقلال،وواجهتها السياسية القيادية(جبهة التحرير وحكومتها المؤقتة) على الصعيد الدولي والاقليمي.[1] كون في مرحلة الثورة لم تكن السياسة معزولة في مهام الجيش بل كان المناضل السياسيوالجندي العسكري على اختلاف وظائفهما أمام نظام أمني جزائري واحد، وهدف استراتيجي أوحد وهو نيل الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة الجزائرية من الصفر.[2]

ولذلك فقد عدّ تشكلت نواة العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال هذا التكامل الوظيفي للسياسيين والعسكريين وحتى المقاومين في مرحلة ما قبل الثورة الجزائرية، ذات تأثير قوي ومباشر لفترة 132 سنة من الاستعمار، والعاكسين لأهم الأفكار والمرجعيات الثقافيةوالهوياتية الجزائرية[3]، التي هتفت ضد الاستعمار وتقديس السيادة الوطنية والاستقلال للشعوب وترسم القيمة أو القيم التي تهدف إليها العقيدة الأمنية الجزائرية من جهة[4]، ومن جهة ثانية فقد عاشت الجزائر صراعا طويلا وقاسيا مع الاستعمار الفرنسي، تجرّعت مرارات التدخل الأجنبي واذكاء نار الغزو الأجنبي، عندما تدخل الحلف الأطلسي كأعتى قوة في تلك المرحلة إلى جانب فرنسا في حربها ضد الجزائريين، وهذا ما سبب للجزائر الكثير من المعاناة ابان الثورة[5] ، وألزمها أخلاقيا بعد الاستقلال في بلورة سياسة خارجية قائمة– فيما تقوم– على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى على الصعيد السياسي،ومبدأ عدم تدخل الجيش الجزائري في الصراعات العسكرية الدولية والإقليمية على صعيد العقيدة الأمنية الجزائرية[6].

فإذا كانت التجربة السياسية للدبلوماسية الجزائرية وسياستها الخارجية بشكل عام منذ الاستقلال متمخضة عن التجربة السياسية لقادة جبهة التحرير الوطني(1954–1962) ضد الاستعمار تعكس الدعم القوي لقضايا التحرر في العالم،بغض عن بنائها على مبدأ القرب أو الجوار الجغرافيللجزائر، فإن توظيف تلك التجربة السياسية "المخضرمة " للجزائر المستقلة مازالت

---

[1] الطاهر سعود، 'ادوار الجيش في مراحل الجزائر "، **مجلة سياسات عربية**، ع.24(2017): ص34.

[2] محمد يوسف خليل، "إعادة تقسيم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، ع.09 (2020): ص12.

[3] الفتني صديقة و مالكي حنان .،" الهوية الثقافية الجزائرية في زمن العولمة الثقافية –التحديات وسبل المواجهة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع.1(2021): ص 1201

[4] معمر العايب،" الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر(1954–1958)"، **مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا** ع.07(2018): ص 46

[5] الفتني صديقة و مالكي حنان ، المرجع السابق،ص 1201

[6] الطاهر سعود، مرجع سابق، 35

من منطلقة من قناعاتها بأن التدخل الاستعماري الجديد،يشكل عائقا لتطور مستقبل دول العالم الثالث.[1]

ومن ثم، فقد عدت ثورة التحرير الوطني بأفكارها، أحد أهم الروافد والعوامل التاريخية في تشكيل مبادئي السياسة الخارجية،ومن ثم تشكيل احدى المبادئ الحاكمة للعقيدة الأمنية للجزائرية لعقود طويلة –مع استثناءات خلال نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي حيث مشاركة الجيش الوطني الشعبي في الحروب العربية الصهيونية[2]–، قبل إعادة النظر الجزئية الأخيرة عقب التعديل الدستوري لعام 2020 والنظر الطفيف في مبدأ التدخل العسكري بما تقتضيه المصلحة الوطنية والامن القومي الوطني جراء تراكم وتعدد وتنوع التهديدات الأمنية خاصة في محيط دوائرها الجيوسياسية المغاربية والافريقية[3].

ومما سبق يفهم أن المرجعية الثورية كانت نواة لتشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث تركت تلك المرجعية بصماتها في الخيال الجمعي للجزائريين، وهو ما يدفع إلى الاعتراف بأن عملية بناء الدولة الجزائرية، وبناء عقيدتها الأمنيةورسم التزاماتها داخلياً وخارجياً خضع كثيراً لهذا العامل التاريخي، وهو المرجعية الثورية التي ساهمت بقسط كبير في مسار العقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال.

ثانيا: مسار تشكيل وممارسة العقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال

انتهجت الجزائر عقب استقلالها عقيدة أمنية شاملة ثابثة ومؤثرة على الصعيدين الداخلي والخارجي متخذة من مرجعيتها التاريخية الثورية مرتكزا هاما[4]. فعلى الصعيد الداخلي كان تأثير عديد العوامل الداخلية جليا في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية ومسارها واضحا في حماية الأمن القومي الجزائري بمفهومه الاشمل انطلاقا من الرافد الداخلي، من خلال توظيف الاعتبارات السياسية والاقتصادية من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية المتعددة، والإمكانات الجغرافية والطبيعية بما تتمتع به الجزائر من موقع وموارد طبيعية مختلفة ومساهمتها في بعث التنمية

[1]Robert A Mortimer, « The AlgeriaRevolution in search of the AfricanRevolution », **Thefourmal of Modern AfricanStudies**, vol 8 (1970),p 364

[2]مهيب الرفاعي، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، مرجع سابق ص 03

[3] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، مرجع سابق، ص 04

[4] نفس المراجع السابق، ص 03

المستدامة الخادمة لمسألة الاستقرار والأمن الداخلي، فضلا توظيف عن مسار الموارد البشرية من كوادر وأيدي عاملة في مختلف المجالات التي تخصصها الدولة لبناء منظومتها الأمنية، ومؤسساتها الأمنية خاصة المؤسسة العسكرية، فضلا عن توظيف التكنولوجيا والتطور التقني الذي وصلت إليه الدولة، وكل ذلك لمجابهة التهديدات المدركة سواء منها الحقيقة أو المحتملة على الصعيد الداخلي[1].

فعلى الرغم مما واجهته الجزائر من أزمات داخلية وخاصة في العشرية السوداء والمحنة الوطنية والإرهاب وأثر تلك الأزمة السلبية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورفض الجزائر التدخلات الأجنبية من قريب أو بعيد التدخل في الشأن الداخلي الجزائري،ورفضها ايضا املاءاتها من منظور سيادي بالأساس رغم ما عانته الجزائر من شبه عزلة دولية، على اعتبار ايمانها العميق ينطلق من أن التدخلات الدولية في الصرعات الداخلية للدول لا تضيف شيئا إلا مزيد من تأجيج الصرعات والأزمات الداخلية فيها[2]، إلا أن العقيدة الأمنية الجزائرية كانت تشكل مناعة للحيلولة للحفاظ على الهوية والوحدة الوطنية اجتازت من خلالها وبنجاح محنتها السياسية وأزماتها الاقتصادية والأمنية وأضحت مرجعية إقليمية ودولية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب باعتراف القوى الكبرى[3].

أما على الصعيدي الخارجي لتشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية ومسارها، فقد اعتمدت الجزائر على عقيدة أمنية متشدّدة مناهضة للإمبريالية العالمية، تتمثل في تضامنها مع العالم الثالث في عهد الرئيسين الراحلين، أحمد بن بلة وهواري بومدين، وموقف النظام الأمني الجزائري من قضيتي؛ فلسطين والصحراء الغربية المحتلتين، ناهيك عن دور العقيدة الأمنية في اضطلاع الجزائرلقيادة مجموعة الـ 77 وحركة عدم الانحياز، ودورهافي المطالبة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد في العلاقات بين الشمال والجنوب. بالإضافة إلى تركيز السياسة الجزائرية بعقيدتها الأمنية تدريجياً خلال الثمانينيات، من قيادة العالم الثالث إلى سياسة إقليمية تركّز على المنطقة المغاربية، أي المجال الإقليمي المحيط بالجزائر[4].

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، **خطب ورسائل**، جوان-ديسمبر 2005(الجزائر: رئاسة الجمهورية، 2006)

[2] نفس المرجع

[3] بوزيتونة لينة ولحرش أيوب التومي، "التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب"، **مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية**، ع .12(2019): ص 45

[4] مهيب الرفاعي، مرجع سابق، 04

وعلى الرغم العشرية السوداء في سنوات التسعينيات، فقدأعاد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة السياسة الخارجية للدولة ومن ثم عقيدتها الأمنية، وأدارها نحو براغماتية المصلحة الوطنية، ومتطلبات الأمن القومي خصوصًا وأن بلدًا مثل الجزائر له حدود مع دولٍ عدة، وتحكمها معها مصالح أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، وبالتالي يجب أن تكون حذرةً في تعاملاتها على كل الأصعدة، خاصة مع انفجار الأزمات والحروب الداخلية في دول الساحل وما له ذلك من تأثير على الأمن الوطني الجزائري، فكان ما يهم ما يهم بالنسبة للنظام الأمني في الجزائر هو رفض الخيار العسكري في تسوية النزاعات، والوصول إلى حلولٍ سلمية ضامنة لأمن دول الجوار الجزائري، حيثحدّت هذه المشكلات من قدرة الجزائر على التكيف مع السياق الإقليمي الفرعي الجديد الذي يتسم بتفكك الدول المجاورة، مثل ليبيا ومالي، فعلى الرغم من اتفاق السلام الموقع عام 2015، والمصمّم لإنهاء الأزمة العسكرية والسياسية، إلا أن الحدود الشمالية مع الجزائر لا تزال تواجه مستوياتٍ عالية من العنف وانعدام الأمن[1].

ومن ثميفهم أنه قد تترتب على هذا الوضع الأمني المتدهورعلى كافة دوائر الجيو سياسية لأمنها القومي تحدّيات ومعضلات جديدة، دفعت الجزائر إلى إعادة النظر في الأسس المعيارية التي وجهت عقيدتها الأمنية وتركيبتها الأمنية منذ الاستقلال، وفي مقدمتها مبادئ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، خاصة مع ازدياد التوتر الإقليمي والتهديدات غير الدولتية التي تقتضي تعديل العقيدة القومية الجزائرية وربما مرجعتها بشكل جوهري في المستقبل المنظور[2]

وبالتالي يستنتج أن العقيدة الأمنية الجزائرية ومسارها ذات المرجعية الثورية، وذات الممارسة والهندسة الأمنية التقليدية، وعلى عكس العقيدة العسكرية والاستخباراتية الهجينة للدول العربية، ذات القدرات الأمنية المحدودة، والقائمة على دمج القدرات الأمنية والعسكرية المحلية مع تحالفات خارجية، قد مرّت(العقيدة الجزائرية) بتقلبات كثيرة بحكم السياق الإقليمي المضطرب، سياسياً وأمنياً وعسكرياً خاصة خلال العقد الماضي وبداية العقد الحال كان سببا في مراجعتها على النحو الذي تتبنّى فيه الجزائر عقلية عسكرية وأمنية موسعة مبدأها الاعتماد الذاتي، نظرًا إلى أنها تتمتع بقوة عسكرية وقدرات أمنية شاملة لا يستهان بها في شمال إفريقيا.

[1] نفس المرجع، ص 04

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 05

المطلب الثاني: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية

ترتبط محددات العقيدة الأمنية الجزائرية بطبيعة تكوين الدولة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة المخاطر والتهديدات المتعددة التي تحاصرها، ونتيجة لهذا فقد تشكلت النظرة العامة للعقيدة الأمنية من خلال محددات تاريخية وجغرافية واستراتيجية.

1-المحددات التاريخية: والتي نلخصها في جميع النضالات التي اجتازتها الجزائر عبر جميع المراحل التاريخية التي تسرد المقاومة الفذة للجزائر والتصدي لكل مستعمر حاول غزوها وأخرها وأجمعها هي ثورة التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي.ومن المنظور الجيوسياسي شكلت الجهات الثلاث الشمالية الشرقية، الجنوبية جبهات الانكشاف بالنسبة للجزائر والتي انعكست على تعامل الجزائر مع الملفات المتعلقة بالحدود هذه الأخيرة التي شكلت ومازالت تشكل رهانا حقيقيا وتحديا للأمن والسياسة الخارجية الجزائرية.[1]

لقد ساهم المحدد التاريخي وبشكل كبير في صقل وتطور العقيدة الأمنية الجزائرية وإعطائها ميزة مهمة بحيث أن الجزائر،فمنذ الاستقلال اهتمت الجزائر وكانت السباقة للدفاع عن حركات التحرر في العالم الثالث، وبذلك استحوذت الجزائر على الشرعية الإقليمية لقيادتها للمنطقة المغربي العربي. غير أنه في ظل هذا الانفراد والقيادة اصطدمت الجزائر بالإرادة المغربية مما أدى إلى تنافس حاد بين الجارتين الجزائر والمغرب، معقدا بذلك تطور علاقاتهما الثنائية، وفي ظل الحملات العدائية المغربة ضد الجزائر خاصة الدعائية منها شكل المغرب تهديدا مباشر لأمن الجزائر القومي ، وبالتالي فقد عد المغرب أحد أهم المحددات الأساسية لسياسة الجزائر الدفاعية[2]، وقد زادت نسبة التوتر أكثر بعد بروز قضية الصحراء الغربية سنة 1976 بعد تقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب في غياب الجزائر يعد تهديدا لأمنها القومي وتشجيعا للتوسعات المغربية.[3]

وقدمت العقيدة الأمنية الجزائرية الدعم والمساندة الكاملة لحركات التحرر في العالم الثالث،ومن بينهاالقضية الفلسطينية التي دافعت ولازالت تدافع عنها وحق الشعب الفلسطيني في

---

[1] عمر سعداوي، "عقيدة الأمن القومي الجزائري"، **مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية**، ع. **4** (**2014**):ص

[2] عبد القادر الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط1(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987)، ص135.

[3] عدنان حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، ط1(بيروت، الجامعة اللبنانية، 2003)، ص58.

تقرير مصيره وإقامة دولته وعاصمتها القدس، كذلك كانت الجزائر من السباقين ضد قضية التمييز العنصري في العالم كله.

2-المحددات الجغرافية: تلعب العوامل الجغرافية لكل دولة من موقع ومساحة وتضاريس ومناخ دور هام في التأثير على سياستها الداخلية والخارجية عن طريق تحديد نوعية الخيارات السياسية المتاحة للدولة عند صياغة سياستها الخارجية وبلورة عقيدتها الأمنية، فمثلا الدولة التي تتمتع بمنافذ بحرية تتمتع بقوة تجارية وبقدرة بحرية من الدفاع والهجوم. وفي هذا الصدد تحتل الجزائر موقعا جغرافيا مركزيا في منطقة المغرب العربي وكذا توسطها بين منطقتين جغرافيتين في الشمال البحر الأبيض المتوسط والجنوب الصحراء الكبرى. وفي منطقة تقاطع استراتيجية هامة، تجعل أمنها القومي منكشف على الدوام، وعلى كل الجبهات الشرقية والغربية والجنوبية، خاصة في ظل المساحة الشاسعة التي تتربع عليها وطول حدودها البرية[1]التي تمتد إلى غاية 6343 كلم، تتجاوز بها سبع دول حدودية من ناحية الشرق تونس وليبيا، من ناحية الجنوب مالي والنيجر وموريتانيا، من ناحية الغرب الجمهورية العربية الصحراوية والمغرب.

وهنا يظهر أهمية البعد الجغرافي للجزائر وتميزيه ينعكس على عقيدتها الأمنية يجعلها أكثر تنوع واستعداد لمختلف التهديدات والمخاطر سواء كانت بحرية أو برية[2]. ولذلك استثمرت الجزائر موقعها الجغرافي بعد الحرب الباردة باهتماماتها لعدة قضايا جديدة كالإرهاب والمجرة الغير شرعية، وأزمات المناخ وتجارة السلاح، فبرزت كقوة إقليمية رائدةمكافحة الارهاب الإرهاب بالنظر لما تملكه من قوة عسكرية وبشرية.[3] غير أن انكشاف الأمن الجزائري على المستوى الجغرافي لا يقل أهمية عن انكشافه اقتصاديا، حيث تعتمد الجزائر في مواردها الاقتصادية والمالية على مصدر واحد للدخل القومي وهو قطاع النفط والغاز. فمن ثم تبقى مواردها النفطية معرضة لتقلبات الأسواق التجارية والاقتصادية النفطية العالمية ولذلك من نتائج سلبية على خياراتها وقراراتها السياسية.[4]

---

[1] فلاك نور الدين، مرجع سابق، ص1088.

[2] عبد السلام. قريفة، دور الجزائر في إطار المغرب، (**مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية كلية الاعلام والعلوم السياسية جامعة الجزائر2003-2004)، ص14

[3] مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 20 اكتوبر 2011)، ص3

[4] عمر سعداوي، "**عقيدة الأمن القومي الجزائري**"، **مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية**، ع.4(2004): ص....

بالمقابل، ومع ظهور عمليات الاعتماد المتبادل، فقد ارتكزت العقيدة الأمنية الجزائرية على ربط شركات عمومية عربية وأخرى أوروبية، أسيوية، أمريكية لاتينية، وافريقية لترفع بها من معدلات القيمة الاقتصادية وجعل الجزائر شريك استراتيجي بهم وفعال في رسم السياسات الأمنية في المنطقة المغاربية والإفريقية والأوروبية.

3-المحدداتالإيديولوجية

بالرجوع إلى المواثيق الوطنية لـ 1964-1976-1989 كلها تؤكد على أن الاشتراكية كنظام إيديولوجي، هي المنهج الوحيد والكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستعمار.[1]وبناء على الرؤية الإيديولوجية للاشتراكية تثبت على فكرة العقيد الأمنية الجزائرية مناصرة ودعم تأييد حركات التحرر في انحاء العالم، والسعي لتثمين ذلك من خلال السعي لكون الجزائر قوة إقليمية مدافعة عن تلك الحركات التحررية.[2]

غير أنه وضع أحداث 1988 والمتغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى بروز تيار ينادي صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب التسويات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة[3]، فتحول النسق الدولي من ثنائية قطبية إلى أحادي القطبية وتعقد الوضع الأمي والسياسي الداخلي للجزائر خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي لـ 1992 وبروزظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، فكان من الضروري إدراج مدركات جديدة للأمن القومي تعتمد على ميكانزمات جديدة التعاون والتشاور والتنمية مع دول الجوار لتقوية العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الفوق قومية.

المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

بالنظر إلى المكانة التاريخية التي احتلتها الجزائر،وارتكازا على البعد الجغرافي لها، تشكل ثنائية التاريخ والجغرافيا أساسا لتبوء الجزائر مكانتها الدولية والإقليمية،فالعامل الجيوبولتيكي للدولة يلعب دوراً مهماً في بلورة مفهومها للأمن ورسم سياستها الداخلية والخارجية على النحو الذي يحقق

---

[1] عمر سعداوي، مرجع سابق.

[2] نور الدين فلاك، مرجع سابق ص1089.

[3] غراف عبد الرزاق، أمير سعدي دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط، الأزمة الليبية نموذجا،(**مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-ص 242**)

أمنها القومي عبر عقيدتها الأمنية المتبناة[1]، فهذه النقطة الإستراتيجية بقدر ما خلقت عقيدة أمنية متنوعة، بقدر ما جعلت الأمن القومي الجزائري ينكشف على عدة جبهات، وهو ما جعل الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية –وغربية تزداد وتتطور، بسبب مطامع الدول الكبرى لاسيما في ظل الحرب الباردة[2].

بالمقابل، إذا كانت سياسيةالحياد الايجابي واحترام المبادئ العامة التي تنص عليها الوثائق الوطنية والدولية، قد أكسب الجزائر احترام كبير لدى المجتمع الدولي، كما هو الأمر الذي انعكس على سياستها الخارجية التي ميزها النشاط والسعي لجسر الهوة بين الأطراف المتصارعة، فإن من بين النجاحات الكبرى التي نجحت فيها الدبلوماسية الجزائرية قد كانت متعددة بفعل مبادئها ونشاطها الدبلوماسي وأبرزها: ما يعرف بـ "اتفاقية الجزائر 1975 "بين العراق وايران بخصوص ترسيم الحدود بين البلدين، بالإضافة إلى دور الجزائر الكبير في ما يعرف "قضية الرهائن الأمريكيين" الذين تم احتجزاهم في السفارة الأمريكية في طهران من عام 197. وبالتالي كان اختبار مبادئي السياسة الخارجية دبلوماسيا ناجحا إلى حد كبير، ومن ثم فنجاحها هو من نجاح عقيدة الجزائر الأمنية التي ترتكز على المبادئ التالية:

1 – **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بنوعيه الواسع والضيق:** ويقصد بالواسع هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من طرف الدول الأخرى أو من طرف الأمم المتحدة ومن المعنى الضيق عدم التدخل المادي بالاستعمال القوة العسكرية.[3]ونجد هذا المبدأ يستند إلى العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية التي ظهرت بالمجتمع الجزائري. وبالتالي صناع القرار فيه، فالجزائر ومنذ الاستقلال 1962تنأى بنفسها عن التدخل في شؤون الدول الأخرى في كل المجالات، وفي المقابل ترفض تماما تدخل أطراف وعوامل خارجية في شؤونها الداخلية مهما كلف الأمر.[4]

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت: دار السلاسل، 1985)، ص17

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005)،ص41.

[3] ماجد عمران، فيصل كلثوم، **"السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية**، ع.1 (2011): ص476.

[4] سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكاليات التكيف مع التهديدات الجديدة"، مرجع سابق، ص134

لكن، وعلى الرغم من هذا المبدأ جنب الجزائر الكثير من المشكلات السياسية طيلة عقود طويلة من الزمن، حينمنحها عدة مزايا سياسية وأمنية على المستويات الإقليمية والمحلية والدولية، غير أنه صار منذ نحو قرابة العقدين ، وخاصة العقد الأخير محل انتقاد شديد من قبل عديد الأكاديميين والباحثين المهتمين بالقضايا الأمنية، فضلا التيار المنادي في السلطة بضرورة إعادة النظر في هذا المبدأ لعدة اعتبارات تتعلق بمدركات التعاون الإقليمي المصلحة الوطنية في إطار منظومات التعاون الإقليمي كمؤسسة الاتحاد الافريقي ، وبين متطلبات الأمن القومي خارج الحدود، وبخاصة في ظل تعاظم التهديدات غير الدولتية التي تعرفها الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري وضرورة مجابتها عبر مقاربة أمنية شاملة، بما فيها تغيير العقيدة العسكرية الجزائرية، إلى جانب إعادة النظر في العقيدة الأمنية ككل، ولعل التعديل الجزئي الذي مس تلك الأخيرة لخير دليل على عظم تلك التهديدات الأمنية القديمة والجديدة.

2-مبدأ **عدم المشاركة القوات المسلحة في عمليات عسكرية خارج الحدود:**طيلة عقود طويلة ارتكزت العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية على هذا المبدأ،بالرغم من الدعوات الكثيرة للدول لتدخل الجزائر في محيطها الإقليمي خاصة إطار مكافحة الإرهاب. فخلال اجتماع وزراء الخارجية العرب العام 2015 بشرم الشيخ بمصر، لبحث مسألة التدخل العسكري في اليمن وليبيا، رفضت الجزائر مشروع انشاء قوة عربية لمكافحة الإرهاب تشارك الجزائر فيها بقواتها العسكرية، غير أنها أبدت استعدادها للمساهمة بالدعم اللوجستيكي والمادي والتدريب والتعاون الاستخباراتي دون المشاركة بوحدات عسكرية قتالية، على غرار مشاركتها بصفة استثنائية عامي1967 و1973 ابان الحروب العربية مع الكيان الصهيوني[1].

وترفض الجزائر مشاركة جيشها خارج الحدودلأن مهمة الجيش الأولى والأخيرة هي الحفاظ على الوحدة الترابية للبلاد، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا، شارك الجيش مرتين خارج الحدود، سنتي 67 و73، ضد الجيش الصهيوني، وبعدها رفض أي تدخل في شؤون الدول، وهذا ينبع من أساس العقيدة العسكرية الجزائرية[2]، وهو ما يجعل الجزائر تتساءل وفق مقاربتها الأمنية السياسية

[1] الجزيرة نت ، "القمة العربية تختتم اليوم ومسودة بيانها تدعو لقوة مشتركة"، منشور بتاريخ 2015.03.29، اطلع عليه في 2022.06.10 على الرابط /https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/29

[2] الشروق أون لاين،" **لماذا لا تشارك الجزائر في أيّ "حرب" خارج الحدود؟ (ملف)"، منشور بتاريخ 2015.04.01 اطلع عليه في 2022.06.08 على الرابط التالي:** /**https://www.echoroukonline.com**

التي لازمت عقيدتها الأمنية والعسكرية لعقود طويلة في حل النزاعات بالطرق الدبلوماسية دون الحاجة للتدخلات العسكرية: لما يكون تدخل عسكري جزائري؟ وفي أي جبهة؟ وهل يفيد في حل الأزمة أم يؤزمها أكثر؟ ولصالح من يكون التدخل؟[1]

منطقيا، قد يفهم أن هذه التساؤلات الجزائرية مقبولة إلى حد كبير، لكن بالمقابل، وبطبيعة الحال، مبدأ عدم التدخل العسكري في شؤون الدول ليس مقدسا، ويمكن مراجعته، لكن لما تفرض الظروف ذلك، شريطة أن يكون لصالح الدولة الجزائرية التي تم التدخل على أراضيها، علما وأن المعروف في عقلية العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية أنها تعتمد على الذات دون الإملاءات والأجندة الأجنبية في حماية مصالحها وأمنها القومي، بمعنى أن يكون التدخل وفقا لمتطلبات مدركات المصلحة الوطنية والأمن القومي الجزائري وليس لخدمة اجندة ومصالح إقليمية ودولية.ولعل أبرز مثال بخصوص ذلك رفض الجزائر مطلقا الانخراط العسكري والأمنيفي العمل العسكري لصالح الشعوب العربية تحت قيادة مصر والسعودية اللذين يمثلان القاعدة الأمامية للتدخل في الدول كاليمن لخدمة أجندتهم وأجندة الولايات المتحدة بالوكالة، وكان في هذا المقام من العار أن يتدخل الجيش الجزائري في عمليات لصالح أمريكا، وهو الجيش الذي انبثق من صمود الشعب الجزائري ورمز القوة التحريرية.

بالمقابل، ومع بروز توجهات لتدخل الجزائر عسكريا خارج حدودها، كإجراء وقائي لحماية حدودها على غرار مالي وليبيا، ورفض الجزائر ذلك نظرا لطبيعة مبادئ عقيدتها السياسية والأمنية والعسكرية، إلا أن التعديل الجزئي لعقيدتها الأمنية ومن ثم عقيدتها العسكرية بعد جدال كبير بين دعاة الإبقاء على تقليدية عدم التدخل العسكري في بؤر التوتر ذات العلاقة بالأمن القومي الجزائري، ودعاة تغيير هذا المبدأ، إلا أن التعديل الجزئي لتلك العقيدة كشف أن هذا المبدأ غير مقدس بالنظر إلى حجم ضغوط التهديدات الأمنية في محيط الجزائر وخاصة حدود الجزائر الجنوبية والشرقية، ومدى انعكاس ذلك على الأمن القومي الجزائري سلبا.

وقد يعاد النظر في النظام الأمني التقليدي بشكل جوهري في المستقبل المنظور استجابة ومتطلبات الامن القومي الجزائري ومدركات المصلحة الوطنية خارج الحدود الوطنية، وعدم الاكتفاء فقط بما جاء في التعديل الدستوري الأخير بأن التدخل الجزائري العسكري سوف يكون بعد

[1] نفس المرجع، ص02

موافقة البرلمان في نطاق المنظمات الدولية والإقليمية لحفظ السلام دون المهام القتالية في أطار التكفل الأمني الجماعي للأمن الدولي والإقليمي، بالموازاة مع الآليات الدبلوماسية الجامعية في حل النزعات بالطرق السلمية.

3-حل النزاع بطرق سلمية وعدم اللجوء إلى القوة:تسلتهم الجزائر هذا المبدأ من مبادئ ثورتها الخالدة، ومن ميثاق الأمم المتحدة كذلك،ومن دساتير الجمهورية الجزائرية خاصة ما تعلق في الفصل السادس حيث المادة 26 من دستور 2008 " التي تعلن صراحة أن الجزائر تمتنع عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرياتها"[1]. ويفهم ضمنيا من هذه المادة أن الجزائر تحرم على نفسها التدخل العسكري والمساس بسيادة الدول الأخرى. فالجزائر في عقيدتها الأمنية والعسكرية تعتمد على أساسا على مبدأ الدفاعية، أي أنها تتصدى للتهديدات والمخاطر داخل نطاقها الجغرافي فقط.

غير أنه يلاحظ أن هذا المبدأ كذلك غير مقدس، وقد تنتقده المستلزمات الأمنية الجزائرية، خاصة مع تنامي التهديدات الصلبة واللينة في محيطها، خاصة جماعات الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات ونحوها من التهديدات، التي قد تستدعي ملاحقتها عسكريا خارج حدودها بضرب مصادر التهديد في عقر ديارها[2]، لكن هذا لن يكون مالم تراجع عقيدة الأمن الجزئية بشكل جوهري وتحويل مهمة المؤسسات الأمنية والعسكرية من مهمات دفاعية إلى مهمات هجومية، وهو ما يطرح من جديد النقاش الأمني في العقيدة الأمنية حول مبدأ عدم التدخل الأمني والعسكري. ومبدأ دعم الشعوب في تقرير مصيرها الذي يتعارض مع التدخل العسكري وحل النزاعات بالطرق السلمية.

4-دعم الشعوب في تقرير مصيرها:تستقي العقيدة الأمنية الجزائرية انسجامها من هذا المبدأ أيضا، والذي يستمد نفسه من تجربة النضال القاسي والطويل الذي واكبته الجزائر ضد الاستعمار للحصول على تقرير مصيرها، والذي لطالما دافعت عنه في المحافل الدولية والإقليمية ولا زالت كذلك، خاصة مع تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية والصحراء الغربية وحقوق شعبيهما في تحقيق

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور2008: الجريدة الرسمية المؤرخ في.2008.16.11**، ع63(الجزائر: الوزارة الأولى،2008) إعادة26.

[2] المرجع السابق،ص 02

مصيرهما،سواء عن طريق الأطر الإقليمية أو الدولية أو عن طريق التعاون الثنائي أو عبر القاري، ومن خلال تحركها ضمن المنظمات الدولية والإقليمية[1]

5-**التعاون مع الدول المجاورة**:يحظى مبدأ التعاون مع دول الجوار بأهمية كبرى بالنسبة للجزائر بعقيدتها الأمنية، فالتعاون بالنسبة لها مفهوما شاملا يتعلق بعديد المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذا لتطوير التشاور السياسي و التنسيق الأمني فضلا عن الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتجاري، سواء في إطار اتفاقيات التعاون في هذه المجالات ، أو في إطار المنظومات الدولية والإقليمية وخاصة في اطار الاتحاد الافريقي ، وذلك من أجل تحسين العلاقات مع دول الجوار وتنمية الاقتصاد عبر آلية الاعتماد المتبادل لخدمة الإقليم[2] وهو ما يترجم المفهوم الايجابي لحسن الجوار ويقلل من التوترات والنزعات كمفهوم دبلوماسي دون اللجوء إلى القوة.[3]

و من بين أهم المرتكزات التي بنيت عنها العقيدة الأمنية الجزائرية هو المتغير الأيديولوجي ، وهو الأمر الذي ترجمته الوثائق الرسمية خاصة في مرحلة الأحادية الحزبية منذ الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينيات بحيث تبنت الجزائر في دستور 1963 ودستور 1976 الاشتراكية كنظام أيديولوجي كمنهج كفيل بالقضاء علىالاستغلال ومناصر لقضايا التحرر الوطني[4]، وبداية التسعينيات حدثت تحولات كبرى على المستويين الداخلي والخارجي، بالنسبة للمستوى الأول تمثلت في أحداث 05 أكتوبر 1988 وعلى المستوى الخارجي/ الدولي تمثلت في تفكك الاتحاد السوفياتي، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انتشرت ظاهرة العنف بعد توقيف المسار الانتخابي في 1992 ،وأمام هذه الظاهرة المعقدة تشابكت التحديات وتوسعت لترتبط بالتهديدات غير الدولتية.

من خلال عرض تلك المرتكزات والمبادئ الحاكمة للعقيدة الجزائرية، يستخلص أنها ظلت مهيمنة على تحرك ومسار العقيدة الأمنية الجزائرية ولعقود طويلة منذ الاستقلال وفق متطلبات المصلحة الوطنية والأمن الوطني، إلا أن المتغير البارز، هو اقتناع الكثير من دعاة التغيير في مبادئها وخاصة مع تعلق بمراجعة بعض منها كمبدأ عدم التدخل، تبين أنه هذه المبادئ بدت غير

[1] عبد الكريم جمال ولويزة شنتوني "دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها "، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، ع.11(2018): ص 03

[2] دالع وهيبة، "المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الافريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة"، مرجع سابق، ص 55

[3] محمد مسعود بو نقطة، "البعد الأمني في السياسة الخارجية تجاه المغرب العربي"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: قسم الدراسات الدولية 2014)، ص15.

[4] مهيب الرفاعي، مرجع سابق. ص03

مقدسة وقابلة للتغير وظروف المرحلة الراهنة تبعا لضغوط التهديدات الإقليمية الممكنة منها والمحتملة على أمن الجزائر القومي وبالتالي فهذه المبادئ بدت منكشفة وقابلة للانتقاد والتغيير، والدليل على ذلك المراجعة الجزئية وتعديل بعض من مبادئ العقيدة الجزائرية خلال دستور 2020.

وكخلاصة لهذا المبحث، يمكن فهم واستخلاص، أن العقيدة الأمنية الجزائرية، تستمد مرجعيتها من الخلفية الثورة، ومن الممارسة وطبية التهديدات التقليدية والراهنة، كما انها محكومة بمحددات متعددة، تاريخية، جيوبولتيكية، وايديولوجية، إلى جانب المحددات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية الخادمة للأمن القومي الشامل، فضلا على أنها ترتكز على جملة من المبادئ المعيارية، التي ظلت مهيمنة لعقود طويلة رسخت ثباتها، لكن مؤخرا وبفعل تنامي التهديدات الدولتية وغير الدولتية التي هزت كيانها، قد وضعت على المحك اعتبارات المصلحة الوطنية ومستلزمات الأمن القومي، وضرورات إعادة النظر في محظورات بعض مبادئ ومراجعتها، لاستكانة اهتزازها.

المبحث الثاني: مواطن الثبات في العقيدة الأمنية الجزائرية ومكامن اهتزازها

خضعت العقيدة الأمنية الجزائرية على مر العقود منذ الاستقلال لهيمنة المبادئ المعيارية للسياسة الخارجية الجزائرية ، وهي ذاتها المبادئ التي عزّزت بناء نظام العقيدة الأمنية التقليدي القائم على مواجهة التهديدات دولتية المنشأ خاصة مع العلاقة البنيوية المضطربة بين الجزائر والمغرب، بعد أن كان هذا الأخير ولا يزال أحد مصادر التهديد الدولتية، فضلا عن إبقاء الجزائر لمسافة في التعامل مع المسائل الخارجية الاقليميةحيث النزاعات الداخلية في الدول المتاخمة لحدوها الاقليمية، مشكلة بذلك مواطن لثباتها، غير أن ذلك الثبات لم يعد صلدا، بل صار مهتزا بفعل بروز تهديدات غير دولتية الانتساب عززّت من تجرّئها على الأمن القومي الجزائري في ظل عقيدة أمنية صممت في البداية على انقاض تهديدات دولتية المصدر، وهو ما كشف عن مكامن الاهتزاز فيها وانكشافها.

المطلب الأول: مواطن الثبات في العقيدة الأمنية ومبرراتها

طبع على تأسيس العقيدة الأمنية الجزائرية هيمنة المبادئ المعيارية الموروثة على محدّدات توجه السياسة الخارجية الجزائرية منذ السنوات الأولى لحرب الاستقلال الوطني، وهي ذاتها المبادئ التي عزّزت بناء شرعية نظام الحكم، وبقيت المصلحة الجزائرية هي العليا من حيث المحافظة على استقرار الداخل، واحترام سيادة النظام والأمن الداخلي للبلاد، وإبقاء مسافة للتعامل مع المسائل الخارجية، كحروب إقليم الساحل ومسألة الصحراء الغربية وحرب ليبيا وغيرها[1]، وهو ما كان يتوافق مع سلوك الجزائر حيال الأزمات في جوارها والمبادئ المؤسِّسة لعقيدتها.

ما يلاحظ على مدى العشرين سنة الماضية استقرار أمني نسبي في الجزائر حتى وبعد التطورات التي حدثت في المنطقة والتي اتخذت مسمى الربيع العربي عام 2011، إلا أن الجزائر حافظت على استقرارها الداخلي بعيدا عن التوترات الأمنية حتى وبعد انتفاضة الشعب في إطار الحراك الشعبي "في 22 فيفري 2019" طابع السلمية والاحتجاج السلمي يغلب عليه دون أن ننسى دور الجيش الذي لم يستعمل العنف مقابل ذلك لكل مصالح الجزائر لا تكون فقط مع استقرار أمنها الداخلي إنما استقرار المنطقة ينعكس جليا على أمنها الخارجي وكل التوترات التي عرفتها المنطقة بعد ما سمي بالربيع العربي كانت عبارة عن تهديدات واضحة ومخاطر من عدة جبهات.

ومن ثم ظلت عقيدة الجزائر الأمنية حبيسة تصورات تقليدية لطبيعة التهديدات الدولتية التقليدية، وبالتالي الاستجابة في حدود الأمن في بعده العسكري فحسب، المتمثلة في الصراعات والحروب بين الجيوش النظامية، ولذلك صُمِّم النظام الأمني التقليدي الذي هيمن على عقيدة الأمن الجزائرية في البداية لمواجهة تهديدات دولتية المصدر قادمة بالأساس من تهديدات الدائرة الجيوسياسية المغاربية[2]، وتحديدا التهديدات القادمة من الحدود ، بسبب التوتر البنيوي مع المغرب، حيث استجابت هذه العقيدة التقليدية في مفهومها للتهديد الدولتي، حين نشب النزاع المسلح بين الجزائر والمغرب عام 1963 حول الحدود بين الدولتين وما عرفت بحرب الرمال[3]، ومعارك خاضها الجيش الجزائري في سبعينيات القرن الماضي وما عرفت بمعارك مغالا1 وامغالا2[4].

---

[1] مهيب الرفاعي، مرجع سابق، ص01

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 04

[3] قاسم الدويكات، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، جامعة أم القرى، ط1(الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية،2003)، ص 147

[4] أصوات مغاربية،"أزمات حدودية أشعلت الصراع بين المغرب والجزائر، **منشور في 201.03.24، اطلع عليه في 2022.06.07 على موقع:** **/ https://www.maghrebvoices.com/trends/2021/03/23**

وبالتالي يفهم أن قوام العقيدة الأمنية الجزائرية كان مبنيا على التهديد الدولتي، على اعتبار أن التحرك العسكري الجزائري للدفاع عن أمن البلاد بمفهومه الصلب من الخطر التوسعي المغربي، مما يشكل هذا موطنا لثبات العقيدة الجزائرية التقليدية على صعيد خطر احتمال وجود التهديدات الدولتية المصدر.

ومما يبين أيضاثبات العقيدة الأمنية الجزائرية التقليدية ومبرراتها، وبخاصة العقيدة العسكرية على الرغم من التعديل الجزئي لها منذ 2020، بفعل تنامي التهديدات الأمنية غير الدولتية الانتساب، هو طبيعة بقاء/ تشكيل التهديدات الدولتية الإقليمية سواء في سياق التدخلات والتحالفات الدولتية كالتحالف/ التعاون العسكري الصهيو–مغربي الأخير، أو بفعل انهيار الدولة(ليبيا) شرق الجزائر أو في دول الساحل (مالي) خاصة.

فعلى صعيد التدخلات والتحالفات والتحرشات الدولية والإقليمية على تخوم الدوائر الجيوسياسية وعلى الرغم من اختلاف وتفاوت درجات تهديداتها الدولتية، فإن العقيدة الجزائرية ظلت ثابتة في مواجهة تهديدات هذه الدوائر انطلاقا من مفهومها للأمن في بعده العسكري، إذ في سنوات التسعينيات ومع تحركات حلف الشمال الأطلسي بدعوى مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط، والهجرة غير الشرعية نحو أروبا حليفته، وكذا بدعوى مكافحة الانتشار النووي، خاصة بعد إثارة ملفاته بعد حرب الخليج الثانية، حيث أثير الملف النووي العراقي سابقا، والإيراني، وحتى الجزائري في بداية ذلك العقد، وعلى الرغم من تبني الحلف ظاهريا لمقاربة الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي مع دول الضفة الجنوبية من المتوسط ومنها الجزائر لتبرير تحركه العسكري والأمني[1]، إلا أنه وعن الجانب الجزائري، فإن تحركاته في محيط الدائرة الأمنية الجيوسياسية المتوسطية في نطاق العقيدة الأمنية الجزائرية، كانت تفسيره الأمني لا يخرج عن تحرشات الحلف العسكرية في عز الأزمة الجزائرية الداخلية بهدف التأثير السياسي والتدخل في الشأن الداخلي الجزائري بعد رفض الجزائ جملة وتفصيلا لأي تدخل أجنبي فيه[2]. وهذا ما يفسر مواطن الثبات في عقيدة الامن الجزائرية وموقفها من التهديدات الدولية.

[1] عبد العالي عبد القادر «موقف الجزائر من السياسات الامنية للحلف الاطلسي والاتحاد في المتوسط بعد الحرب الباردة"، منشور على2015.07.16، اطلع عليه في: 2022.06.08 على الرابط التالي:
http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/474?mode=full

[2] المرجع نفسه

أما على صعيد التهديدات الدولتية، خاصة في الدائرتين المغاربية والإفريقية، وما يفسر بقاء التمثيل التقليدي للعقيدة الجزائرية التقليدية لمواقف الثبات فيها، على الرغم من التحولات في مفهوم الأمن و استيعاب الجزائر لذلك التحول بشكل تدريجي لاحق كان سببا في جدال نحو إعادة النظر في العقيدة الجزائرية بشكل جزئي حتى الآن، إلا أن بقاء التهديدات الدولتيةالمصدر الممكنة والمحتملة في محيط الدائرتين المغاربية والافريقية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، جعل من ثبات العقيدة التقليدية مرجعيا أساسية في التعامل معها بالمفهوم العسكري التقليدي.

ومع تدهور العلاقات المغربية الجزائرية التي افضت مؤخرا لقطعها من جانب الجزائر بسبب تراكمات التهديدات المغربية العدائية للجزائر، خاصة مع إقامة المغرب لعلاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني لكسب مواقف سياسية تجاه قضية الصحراء الغربية المحتلة، وبوادر التحالف الصهيوني المغربي في المجال الأمني والعسكري والاستخباراتي المدعوم أمريكيا، بل أكثر من ذلك استقدام المغرب لوزير الدفاع الصهيوني في زيارة رسمية له في إطار ذلك خلال العام2021، واطلاقه لعبارات تهديد مباشرة للجزائر خارج عن الأعراف الدبلوماسية في خضم ندوة صحفية مع نظيره المغربي، وهو الأمر فسرته الجزائر استفزاز عسكري مباشر للجزائر[1]. وبالتالي من منظور العقيدة الجزائريةالثابثة، تكمن الخطورة في الموقف المغربي الذي جلب "ما يسمى بإسرائيل" إلى المنطقة في خطوة التطبيع العلني ومنحها دور الحامي للعرش الملكي، بعد أن كان يخفي تعامله مع هذا الكيان الصهيوني

وبالإضافة، على نماء التهديدات الدولتية، ومع تفجر الأوضاع في ليبيا عقب ما يسمى بثورات الربيع العربي وانهيار الدولة في ليبيا، لا تزال العقيدة الجزائرية ثابثة في التعاطي مع احتمالات التهديد التقليدية، بالنظر إلى إشكاليات الانزال العسكري الإقليمي والدولي، بعد تدخل حلف الأطلسي واسقاط نظام القذافي العام 2011، وانهيار الدولة الليبية، وافرازات الانقسام الداخلي الليبي ومعضلة توزيع القوى العسكرية بين الأطراف بين الأطراف المتصارعة ف ليبيا حيث تسيطر قوات حفتر على شرق البلاد مدعومة بأطراف دولية واقليمية، فيما تسيطر حكومة الوفاق أيضا على غربها مدعومة هي الأخرى بأطراف دولية والإقليمية، ومدى تأثير الصراع

[1] محمود االشريبي،"التّهديدات الإسرائيليّة للجزائر من الأراضي المغربيّة وصراع المحاور"، منشور في 2021.09.08، تم الاطلاع عليه في2022.06.09 على الرابط:
https://www.almayadeen.net/articles/article/2375551/

والتهديدات الصلبة على الامن القومي الجزائري، خاصة وأن قائد الجيش الليبي هدد في وقت سابق بمجابهة الجزائر عسكريا بسبب دعمها للشرعية الدولية للحكومة الائتلاف الوطني انطلاقا من مقاربتها السياسية الشاملة بحل الصرع في ليبيا سلميا.

أما على صعيد التهديدات الدولتية المنشأ في محيط الدائرة الافريقية، فلا تزال العقيدة الجزائرية ثابتة في التعاطي مع احتمالات التهديد التقليدية، إذا فمع تفجر الأوضاع الأمنية وظهور الإرهاب في منطقة الساحل منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، ومشروع "ازينستات"(*) الأمريكي القاضي بانشاء قواعد عسكرية أجنبية في المنطقة لمكافحة الإرهاب، رفضت الجزائر انشاء أي قاعدة عسكرية على أراضيها[1]، لأنه لا يتماشى ذلك وعقيدتها الأمنية المبنية على الإعتماد الذات self help انطلاقا من فلسفتها ومرجعتيها الثورية، واستندا لخرتها الذاتية لمكافحة الإرهاب والعزوف الدولي عنها، وليس على التحالفات الأمنية كما هو الحال في عدد من دول الخليج[2]. غير أنه ومع انهيار الدولة في دول الساحل عقب انفجار الازمات الداخلية في هذه الدول وخاصة مالي، وعلى الرغم من النشاط السياسي الدبلوماسية لحل الازمة في مالي وتحقيقها لتقدم ملموس، إلا أن الاختراقات الدولية والتدخلات العسكرية الأجنبية، خاصة فرنسا زادت من تعقيدات الوضع أكثر في مالي[3].

غير أنه، ومع الاعتراف بأن الجزائر رغم أن عقديتها الأمنية ترفض التدخل العسكري لحل الازمات الدولية، سيما الإقليمية منها، وبخاصة في تخومها الجنوبية، وسماح الجزائر في ديسمبر من عام 2012 للمقاتلات الفرنسية بعبور اجوائها الوطنية، وتقديم الدعم اللوجستي لها خاصة تزويد القوات الفرنسية المتدخلة في مالي بالوقود في جنوب البلاد، فضلا عن تعرضها لانتقادات شديدة في الداخل الجزائري، إلا أن قرار الجزائر فتح مجالها الجوي، والذي يعدسابقة في عقيدتها الأمنية، يتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل، فإنهيتوافق ومصلحتها الأمنية، لأن التدخل

(*) مشروع ازينستات، وهي مبادرة أمريكية من اقتراح وزير الخزانة الامريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ستيوارت ازينستات، وهي مبادرة الشراكة الأمنية والاقتصادية والسياسية مع دول شمال افريقيا ودول الساحل، وهي من تصميم هذا الوزير سميت باسمه أطلقت عام 1998

[1] الجزيرة نت، "الجزائر ترفض إقامة قواعد عسكرية أميركية على أراضيها"، منشور في 2007.04.03 اطلع عليه في: 2022.06.09 على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/3/4/

[2] مهيب الرفاعي، مرجع سابق، ص 04

[3] مركز الجزيرة للدراسات **"التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمالات"**، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،16 جانفي2013)، ص04

الفرنسي يخلِّصها أيضًا من تهديدإرهابي على حدودها، خاصة وأن عقديتها العسكرية والأمنية لا تسمح بالانخراط العسكري والامني خارج حدودها الوطنية[1].

وبالتالي، يفهم من خلال تتبع مسار العقيدة الأمنية ومبررات تعاطيها مع التهديدات الدولتية في كافة دوائر الجيوسياسية لأمنها القومي على اختلاف درجات التفاوت في تهديداتها، سواء خلال السياقات التاريخية الماضية أو في خضم الاحداث الراهنة، إلا أن هذه التهديدات من منظور عقيدة الأمن الجزائرية، تبقى قائمة باحتمالاتها الممكنة في مبررات مواجهة التهديدات الأمنية ذات الصلة بالبعد العسكري لمفهوم الأمن، وما يتطلبه ذلك من بناء وتعظيم للقوة العسكرية الذاتية وتحديثها حسب درجات التهديدات الدولتية التماثلية[2]. ولذلك فقد اتجهت الجزائر منذ عقدين من الزمن، وخاصة خلال العقد الأخير إلى تكثيف التعاون العسكري مع الدول الكبرى الصديقة مثل الصين روسيا على الصعيد الخارجي[3]، ومواصلة المناورات العسكرية بالذخيرة الحية في مختلف نواحيها العسكرية للوقوف على الجاهزية المثلى للجيش الوطني الشعبي لمواجهة أي تهديد دولتي محتمل.

غير أنه، ومع انتشار الاضطرابات الأمنية فيجوارها وتوسع رقعتها، فضلا عن انتشار التهديدات غير الدولتية المصدر، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أنوضعت تصورات للتعامل معها، وبالتالي هزت ارتداداتها بعض أركان عقيدتها الأمنية التقليدية كمبدأ "عدم التدخل" وكشفت عن انكشاف أمني لم يغطيه منذ عقود ثباتها.

المطلب الثاني: مكامن إهتزاز الثباتفي العقيدة الأمنية الجزائرية

بالنظر إلى الانكشاف الأمني بمختلف مستوياته، الدولية، الإقليمية وحتى المحلية منها، الذي عرفته دول العالم بعد الحرب الباردة، والذي نتج عن بروز تهديدات غير دولتية عابرة للحدود والأوطان، ساهمت فيها انتشار التكنلوجيا المعلوماتية، وسهلت تدفقاتها، خاصة مع قصور عديد من العقائد الأمنية لعديد الدول في التعاطي والتعامل معها كون هذه العقائد مبنية في الأصل وفق التصورات التقليدية للأمن، ولم تستوعب، كما ينبغي، القطيعة الاستراتيجية في مجال التهديد،

[1] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، مرجع سابق، ص 04

[2] نفس المرجع، ص 05

[3] مهيب الرفاعي، مرجع سابق،ص 07

مستبعدة، أو على الأقل مقلِّلة من شأنها، ومنها بين هذه العقائد العقيدة الأمنية الجزائرية المؤسسة في الأصل على انقاض التهديد التماثلي، دون التهديد اللاتماثلي، أين شكل هذا الأخير اهتزازا في بعض أركانها، واستدعى بعجالة قصوى ضرورة تبني "مفهمة" بنائية ونقدية للأمن، وإعادة قراءة التهديدات الأمنية الجديدة الموسعة لزمزمة تدفقاتها، ومن ثم إمكانية تعديل عقيدتها الأمنية وظروف المرحلة الراهنة.

ويبدو أن الجزائر وبفعل توسع وانتشار التهديدات الأمنية الجديدة وانتشار الاضطرابات الأمنية وتوسع رقعتها في جوارها ، وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات وبدائل للتعامل معها، وهو الأمر الذي هزّ بعض أركانها نظرا لشدة مخاطرها، وبدأت الجزائر بذلك تستوعب تدريجيًّا التحول في طبيعتها، و تراجع الصراعات بين الدول دون نفيها، فيما تستفحل الصراعات الداخلية، إذ أن سبب تحسس ذلك الاهتزاز الأمني واستشعاره من قبل الجزائر، جاءمن خلال الاحتكاك الميداني مع تلك الاضطرابات والتهديدات متجاوزة المنظور التقليدي للتهديدات، وهو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها الأمنية التقليدية، ولو بشكل جزئي[1]، على الرغم من خبرتها في مكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي أين سمحت لقواتها بالتأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من الجوار.

وتتجلى، مكامن الاهتزاز ومخاطرها في أركان العقيدة الأمنية المشكلة لثباتها، وضرورة مراجعة تصوراتها على النحو الذي يعزز وجود الجزائر كطرف إقليمي مؤثر، ويرعى مصلحتها ويحفظ أمنها القومي بمختلف مستوياته وابعاده من خلال مدى تأثير وانعكاسات التهديدات الأمنية كالجريمة المنظمة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالسلاح، وشبكات المخدرات والتهريب وتبييض الأموال وغيرها[2]، إضافة إلى الاضطرابات الداخلية للدول في محيطها الإقليمي واعبائها الثقيلة السياسية منها، والاقتصادية، وكذا تبعاتها اللاأمنية على الامن القومي الجزائر بشكل شامل.فقد شهدت التحولات الراهنة التي شهدتها منطقتي المغرب العربي والساحلالإفريقي صاحبهما تنامي تهديدات ذات طبيعة معقدة ومتشابكة فيما بينها فيإطار عبر وطني، أفرزت مضاعفات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري في نطاقهالبري، بحكم موقع

[1] عبد النور بن عنتر ، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع.210،(2017) : 101

[2] المرجع نفسه، ص 102

الجزائر الاستراتيجي كنقطة ارتكاز وتقاطع بين الدولالمغاربية والساحل الإفريقي من جهة أخرى، جعلها تتأثر بمخرجاتجوارها الإقليمي ومن أجل الحفاظ على أمنها الوطني عملت على تطوير وتكيفسياستها الأمنية وفق حجم وحدة التحديات والتهديدات[1].

فمع الإقرار أن سلوك الجزائر قد يتوافق سلوك الجزائر حيال الأزمات الإقليمية في جوارها والمبادئ المؤسِّسة لعقيدتها، بيد أن تحليلًا معمَّقًا لسلوكها يكشف عن قصورها الأمني، على الرغم من استيعابها تدريجيا في الوقت الراهن لمتطلبات أمنها القومي في هذه المرحلة من جهة[2]، فهو يتطلب من جهة ثانية إعادة النظر في نظامها الأمني التقليدي نظرا لمقتضيات شساعة رقعه التهديدات غير الدولتية، بالموازاة مع متطلبات أيضا حماية مساحتها الترابية الشاسعة وحدودها البرية والبحرية الوطنية من جهة ثالثة[3]، وبالتالي فإن موقع الجزائر الجيوبولتيكي الهام بقدر ما يخدم مصالحها جيواستراتيجا، بقدر ما يتطلب منها إشرافا شاملا أمنيا.

بالمقابل، وعلى الرغم من أن العقيدة العسكرية نواة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت راسخة بالشكل المتعارف عليه، ورافضة الانخراط في مساع عسكرية إقليمية ودولية، حتى ولو كانت تحت غطاء دولي أو إقليمي أو حتى عربي، وهذا ما بدا واضحاً في رفض الجزائر المشاركة في التحالف العربي على سبيل التمثيل بقيادة السعودية ضد انقلاب ميليشيا الحوثيين في اليمن، وكذلك رفضها المشاركة في الضربات الفرنسية لشمال دولة مالي على الرغم من فتح مجالها الجوي لعبور الطائرات الفرنسية المتدخلة في الأزمة المالية وفق براغماتية المصلحة الأمنية الوطنية في تلك المرحلة[4]، إلا أن مخاطر الاهتزاز في ثبات عقيدتها الأمنية كانت تبدو جلية بالنظر إلى بعض مبادئها الملجمة لها وتموقعها في خط الدفاع، خاصة وأن أهمية الجزائر الجيوسياسية وتموقعها في شمال غرب القارة الإفريقية بشساعة حدودها البرية، وتشكيلتهالقلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه وفي الوقت نفسه تمثل شبه زاوية متوغلة وبعمق في البصلة الإفريقية ،يتطلب قراءة جديدة لكافة التهديدات تماثلية كانت أو غيرها بالنظر إلى مكانة الجزائر الاستراتيجية الإقليمية.

---

[1] دحموح الطاهر، "الأمن الوطني بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع.16(2018):61

[2] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، مرجع سابق، ص 04

[3] المرجع السابق، ص 61

[4] المرجع نفس، ص 62

وإذا كانت الجزائر بمكانتها الاستراتيجية تتعدى الدائرة المغاربية والساحلية إلى المستوى الإقليمي كبوابة إفريقية، بإجمالي مساحة تقدر 741 381 2كلم2،ما يعادل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية، وإذا كانت أيضا على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة، وبحكم موقعها وشساعة مساحتها أين تتقاسم حدودها البرية مع سبع دول؛منها خمس دول عربية،ودولتين افريقيتين على ثلاث جهات[1]، إلا أنها تبدوا محاطة "بشبه حزام أمني ناسف"، نظرا لحالة لعديد الاضطراباتالأمنية في مجملها، أو على الأقل في عديدها ومدى انعكاسات تلك الاضطرابات الأمنية ونظائرها الأمنية مشعة الخطورة على الأمن الوطني في عديد المجالات في خضم تموقعها الدفاعي في عقيدتها الأمنية والعسكرية بحكم مبادئها (خاصة مبدأ عدم التدخل المطلق)، وهذا لا يعن الدعوة إلى التخلي عن المبادئ، بقدر ما يعني إعادة النظر في بعض منها بما يخدم المصلحة الوطنية(الأمنية) لتخفيف كاهل متاعب الجزائر في ظل الثبات فقط لعقيدتها الأمنية على تلك المبادئ(المستلزم الأخلاقي) دون استثناءات مدركات المصلحة الوطنية الأمنية في ظل الفوضوية الإقليمية[2].

وعليه،وعلى الرغم من سيادة منطق "الأمنَنَة" كون المحرك الرئيسي للخطاب الجزائري، لاعتبارات كثيرة، منها تنامي خطر الإرهاب، وتهديدات الجماعات المسلحة والمتطرفة في دول الجوار ومنطقة الساحل الأفريقي، إلا أن كالجزائر وحدة مساحية مترامية الأطراف تربط بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بمجموع حدود برية تفوق 6 آلاف كلم- كما توضحه الخريطة في **الشكل رقم 1**ما يجعلها عرضة لكل التهديدات التي تفرزها المنطقتين المغاربية والساحلية في ظل التطورات الراهنة المتزامنة مع التنافس الدولي، ومايتطلبهذلك من الجزائر من هندسة سياسة أمنية لمواجهة هذه التهديدات بل وإبعادها من المناطق المحاذية لها، إلا أنه في ظل ثبات العقيدة الأمنية الجزائرية في تغطيتها الأمنية الشاملة لحدودها بمختلف مقارباتها وما تقتضيه مصلحتها في إطار مبادئها، قد خلق متاعب سياسية، وتكاليف اقتصادية، واعباء أمنية متزايدة، على اعتبار أن الجزائر بمركزتيها الجيوسياسية، ومكانتها الاستراتيجية، هي أهم عامل استقرار في الإقليم المغاربي-الساحلي واستقرار الإقليم هو استقرار للجزائر في عقيدة الأمن الجزائرية؛ فالجزائر هي

[1] المرجع نفسه، ص 63

[2] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية**..، مرجع ساق، ص05

من تدعم، سياسيا وماليا وأمنيًّا وحتى عسكريًّا، تونس ومالي والنيجر وليبيا (تستفيد هذه الأخيرة من الدعم السياسي والأمني).

الشكل رقم01: خريطة دول الساحل الافريقي

المرجع: بوحنية قوي، "**الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**": تقرير مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014)، ص02

ومن ثم، وانطلاقا من ملاحظة الخريطة، ومن الدور الجزائري بمتاعبه السياسية، وتكاليفه المالية والاقتصادية الباهظة، وأعبائه الأمنية المتزايدة للدفع بالاستقرار الإقليمي فإن الاستقرار الوطني من خارج الحدود الوطنية دون التدخل الأمني والعسكري، في ظل ثبات العقيدة الجزائرية،

فإنه بقدر ما هي مهمة لهذا الدور من جهة والمصلحة الأمنية الوطنية من جهة ثانية، إلا أنها تشكل اهتزازا للعقيدة الثابثة الوطنية، ربما إنذارا لها للحيلولة لمراجعتها مادامت تكاليف الثبات في ازدياد مستمر، و على حساب الجزائر فحسب لتوقي أمنها وأمن جيرانها وانعكاسات ذلك على الموارد الوطنية، خاصة المالية منها.

فبالنظر إلى "ريع" مصادر الجزائر المالية وخضوعها لتقلبات الأسوق العالمية، فإن تبعات ذلك على الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية لها من شانها أن تعود بالخطورة على أمن واستقرار الداخل الجزائري. فبالإضافة إلى "خاصّة" الانفاق العسكري للجزائر لحماية حدودها[1]، وحسب تصريح للوزير الأول الأسبق أحمد أويحيى، على هامش القمة الإفريقية المنعقدة في أبيدجان، في أواخر نوفمبر 2017، قدمت الجزائر مساعدات، في إطار محاربة الإرهاب، لدول الساحل (مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد وبوركينافاسو)، وبلغت مساعدة الجزائر لليبيا وحدها أكثر من مئة مليون دولار خلال السنوات الثماني الأخيرة، كما قدمت مساعدات مالية لتونس في 2014، بقيمة 250 مليون دولار، فضلًا عن مساعدات أخرى (منها هبة وقروض بفوائد رمزية ووديعة لدى البنك المركزي التونسي) منحتها إياها في 2011 عقب رحيل زين العابدين بن علي[2]،وايداع 150 مليون دولار كوديعة في البنك المركزي التونسي 2021[3]، في الوقت الذي الجزائر تعاني منذ حوالي خمس سنوات شحًّا في الموارد المالية جرَّاء تراجع عائداتها النفطية، ما يضع "مجهودها الحربي" إقليميًّا على المحك، وبالتالي فهذه التضحيات الجزائرية الإقليمية والقارية، قد تطرح تساؤلا إلى متى سوف تستمر؟ ومن ثم فالثبات على النظام الأمني التقليدي الجزائري ما لجدوى منه في ظل تزايد التهديدات ووحدوية التصدي الجزائري لها؟

بالنتيجة، ومما سبق فإن تكاليف الموقع الجيوسياسي الجزائري، والمساحة الجزائرية الواسعة، والحدود البرية الطويلة، وتزايد النفقات العسكرية على الجانب العسكري، وصعوبة الإحاطة بكافة التهديدات في ظل ثبات العقيدة الأمنية، وخاصة ركنها المتعلق بعدم التدخل، إضافة إلى نرجسية الريادة الجزائرية الإقليمية بمتاعبها السياسية وتكاليفها المالية الاستنزافية،

[1] نفس المرجع، ص05

[2] نفس المرجع، ص 05

[3] فرانس24، "الجزائر تضخ وديعة بقيمة 150 مليون دولار في البنك المركزي التونسي"، منشور على الموقع 2020.02.02 اطلع عليه في 2022.06.09 على https://www.france24.com/ar/20200202

وأعبائها المالية، قد بينت مدى استشعار الجزائر لاهتزاز هذه العقيدة الأمنية بهذه الضغوطات المتكاملة من جهة، ومتطلبات متغير المصلحة الوطنية على الصعيد الداخلي والخارجي من جهة ثانية، و ضرورة مراجعة عقيدتها الأمنية وتوجيه ممارستها ومسارها تماشيا وظروف المرحلة الراهنة حيث التهديدات دولتية المصدر وغير دولتيته، وربما المراحل المقبلة. وهذا ما خلق جدالا حثيثا واسعا في إطار العقيدة الجزائرية بين أعباء المبادئ واعتبارات المصلحة الوطنية.

المطلب الثالث: جدلية أعباء المبادئ وضغوط المصلحة الوطنية في العقيدة الأمنية الجزائرية

بالنظر إلى كثرة وازدحام الشواغل الأمنية في محيط الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، وفي ظل النظام الأمني التقليدي الجزائري الثابث على أنقاض المبادئ الجامدة، خاصة مبدأ عدم التدخل، أمام حركية الأخطار والتهديدات الأمنية المتعددة والمعقدة من جانب، وتصاعد التدخلات الدولية والاقليمية في إطار لعبة المصالح الدولية من جهة ثانية[1]، خاصة في ليبيا و في منطقة الساحل الافريقي في السنوات الأخيرة ، أين وضعت شواغل الأمن الجزائرية على المحك المصلحة الوطنية موضع التقويض، على صعيد العقيدة الأمنية جدالا بين دعاة استئثار المصلحة الوطنية فيها، ومراجعة مبادئ تلك العقيدة وبخاصة ما تعلق بمبدأ عدم التدخل.

وقد تمخض هذا الجدل، الذي توارى على ما يبدو لسنوات، قبل أن يظهر إلى السطح عن النقاشات القانونية ذات الأبعاد الإنسانية؛ حيث مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بعقيدتها الأمنية التقليدية، والسياسية ذات الأبعاد الأمنية؛ حيث متطلبات المصلحة الوطنية وقصور إدراكها في ظل تلك العقيدة التقليدية[2]، بمعنى أخر ظهور جدل بين المستلزم الأخلاقي المستمد من شرعية المبادئ، والمستلزم المصلحي ومشروعية الأمن، في ظل أعباء المتاعب الدبلوماسية وتضحياتها السياسية، وتكاليف الأمن القومي الجزائري في إطار مبادئ التصورات التقليدية للتهديدات، بالموازاة مع تدفقات التهديدات الأمنية التقليدية منها والجديدة الواسعة، ومدى انعكاساتها السلبية على الأمن القومي الجزائري في ظل هيمنة التصورات التقليدية للأمن الوطني على أساس مبادئ

[1] مراد بن قبطه وفاطمة الزهراء بويدة،"التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"، **مجلة دفاتر المتوسط**،ع.03 (2016):215

[2] مهيب الرفاعي، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، مرجع سابق ص 05

العقيدة الوطنية،المستقاةفي أصلها من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية[1]؛ حيث احترام "الشرعية" الدولية وعدم التدخلات الدولية والإقليمية، ومتطلبات المشروعية في ادراك المصلحة الوطنية. وبالتالي يفهم أن الجدال في الأصل كان سياسي–قانوني؛ قبل أن يكون مبادئي (عدم التدخل)، براغماتي(أمني). بمعنى أدق هو نواة أصل الجدل تحديدا هو بين الشرعية والمشروعية[2].

وانطلاقًا من جدل الشرعية والمشروعية، وثمة فرق في دلالة المصطلحين،فإذا كانت المشروعية تشير إلى اعتماد القرارات الدولية، فإن الشرعية ترتبط بغايات الأمن القومي للدول. ففي إطار المشروعية بالنسبة للجزائر، فقد التزمت هذه الأخيرة بالقرارات الدولية حيث عدم التدخل وهو المبدأ المهيمن في سلوكات السياسة الخارجية للجزائر وعقيدتها الأمنية التقليدية. أما الشرعية المرتبطة بغايات الأمن القومي للجزائر ومصالحها. وفي واقع الحال فإن الجزائر ميدانيا حيت التعامل والتعاطي مع تهديدات أمنها القومي، قد نَحت بالقرارات الدولية بعيدًا عن معنى المشروعية ومستلزمات مصلحتها الأمنية، فحكمته مصالح بعض الدول التي تدخلت في ليبيا ومالي على سبيل المثال، عندما أدرك صانع القرار الجزائري أنّ ما جرى في ليبيا ومالي يضع الجزائر في معضلة؛ إذ أ نّ المشروعية الدولية التي أعلنت الجزائر التزامها بها كانت هي ذاتها، على نحوٍ خلّف مخاطرَ وتهديداتٍ تمسّ شرعية هذا التدخّل من وجهة نظر أمن الجزائر. إذ وعلى مستوى النقاشات الأكاديمية حول مسألة جدوى التدخّل، فكان متعلقمرتبط بمدى القدرة على إنجاز غايات الاستقرار والسلام.

فإذا كانت سياسة الجزائرالخارجية، ولعقود طويلة مبنية على ثوابت ومبادئ الشرعية المعلومة في أوساط الدبلوماسية العالمية، كونالجزائر دولة لها شخصيتها، فهي دولة غير منحازة، وتملك خبرة كبيرة في فض النزاعات وحل الازمات وفق الشرعية الدولية،حيث كانت الجزائر دوما تحظى بمكانة بارزة وتأثير فعال عربيا وإفريقيا وإسلاميا، وقطبا من أقطاب دول عدم الانحياز، ودولة فاعلة في التيار الدولي المناهض للإمبريالية والاستعمار والصهيونية، وإذا كانت العقيدة الأمنية الجزائرية بثباتها غير تدخلية في تخوم حدود الجزائر مع جيرانها، كونها عقيدة لا تقوم بتصعيد

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية،" **معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة**، "، تقدير موقف وحدة التحليل السياسي، (تونس: مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية،13 أكتوبر2020)، ص 2

[2] عبد النور بن عنتر، **سمنار التحول الديمقراطي يناقش العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري الجديد**، تقدير موقف (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،16 ديسمبر2020)، ص 02

الأوضاع في محيطها[1]، إلا أنه ، وبالموازاة مع هيمنة التصورات التقليدية للأمن الوطني على أساس مبادئ هذه، فلأول مرة تواجه الجزائر تهديدات غير دولتية/ لا تماثليةغير مسبوقة مرتفعة الحدة على حدودها. فقد شكلت محنة أمنية بالنسبة لها، خاصة وأن التشبث بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل مطلق، في وقت تمكنت فيه الاضطرابات الأمنية من النيل من الإستقرار الإقليمي على تخوم الجزائر[2].

ومن ثم، فقد كان قصور مشروعية غايات الأمن القومي للجزائر ومصالحها في ظل ثوابث الشرعية لعقيدة الامن الجزائرية، مع توسع رقعة التهديدات انعكاسات سلبية على الأمن القومي الجزائري بمختلف مستوياته وقطاعاته، مقدمة لاستيعاب الجزائر إعادة النظر في عقيدتها الأمنية تواكبا مع كثرة وازدحام الشواغل الأمنية في محيطها.وعلى هذا الأساس فقد تجلت أعباء مشروعية عدم التدخل حين غابت الدولة وانهارت في ليبيا، وكادت أن تتهاوى و تغيب فيه في مالي، حائلا أمام شرعية قراءة متجددة و محيّنة للتهديدات ومن ثم شرعية الاستجابة لها بتغيير نمط العقيدة ، في خضم مع استمرار تدفقات المخاطر والتهديدات على تراب الجزائر وصعوبة زمزمتها في ظل مبدأ عدم التدخل، والتي تجبر قوات الجزائر على خوض حرب استنزاف.ومن منطلق هذا المنظور، يمكن القول: إن هذا المبدأ أصبح خطرًا على أمنها القومي ، ومهتز المشروعية على الصعيد القاري، خاصة وأن هذا المبدأ الجامد أنتج تناقضًا في سلوك الجزائر الإقليمي والقاري، وذلك من خلال موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة،فالجزائر تقول في إطار تبنيها لمبدأ عدم التدخل مطلقا،ومن ثم عدم نشر قواتها خارج حدودها الوطنية،وفي ذات الوقت تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي من جهة[3].

ومن جهة أخرى، فقد كانت بواعث المصلحة الوطنية الأمنية حاضرة بشكل مؤثر في خضم النقاش الأخلاقي (المبادئي)– المصلحي (الأمني)، عندماتسبّبت الحرب في ليبيا في وضع الجزائر في مأزق أمني استخباراتي، مترتب عن تعارض بين عدم رغبتها في التدخل في الصراعات المجاورة ورغبتها في الحفاظ على أمنها ومصالحهاوقد انجر عن الحرب في ليبيا بوضع الجزائر في مأزق أمني استخباراتي، ناجم عن تعارضٍ بين عدم رغبتها في التدخل في الصراعات المجاورة

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، مرجع سابق، ص 2

[2] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية**... مرجع ساق، ص 03

[3] المرجع نفسه، ص 04

ورغبتها في الحفاظ على أمنها ومصالحها، علما أن دولا أفريقية وأوروبية عديدة، على وده التحديد، تدخلتبقواتها وبعنف في الحرب الداخلية لليبية.

أمنيًا، ارتأت الجزائر أنهمن الأنجع التعاون مع القوى الفاعلة في ليبيا. ومن ثم، من مصلحتها القيام بعمليات تنسيق أمني واستخباراتي في خطوة لمنع تدفق الجماعات المسلحة والتهديديات الأمنية عبر حدودها دون التدخل عسكريا بحكم عقيدته الأمنية القائمة على مبدأ عدم التدخل، في الوقت الذي كانبإمكانالجزائر أن تتدخّل بشكل طفيف في ليبيا، وتتذرع في هذا الصد بشرعية التدخل من منطلق الفراغالسياسي الدولتي الناجم عن انهيار الدولة عقب سقوط نظام القذافي[1].

وبالتالي، دفع ذلك الانهيار المؤسساتي للدولة الليبية وتبعات الفراغ السياسي واللأمن الجزائر إلى مراجعة استراتيجياتها الأمنية في إطار نقد تصوّراتها للتفاعل الأمني والعسكري للتفاعلات الإقليمية. وفي خضم ذلك، أصبح مبدأ "عدم التدخل" غيرَ مطلق، بسبب مقتضيات أمنية ملحة تبرر شرعية أي تدخل جزائري، في مقدّمتها ملاحقة الجماعات المسلحة، ما يقوّض التمسك بمبدأ السيادة وعدم التدخل. أما سياسيا، يمكن توصف العقيدة الأمنية الجزائرية أنها مؤسساتية محافِظة، وليست تغييرية. بمعنى أن الجزائر لا ترحب باللجوء إلى القوة لتسوية النزاعات، وتدعم بذلك جهود الدول الإقليمية للنهوض بمهامها الأمنية، من دون الاعتماد على تحالفاتٍ خارجيةٍ تقوّض من صلاحياتها العسكرية في المستقبل المنظور، خاصة وأن للجزائر قدرات أمنية وعسكرية واستخباراتية متكاملة قادرة على استتباب أمنها من خارج حدودها. وبالضرورة، فإن فهم الجزائريين طبيعة الإقليم سيكون عاليا من خلال منطق الأمننة والتعريف بالمخاطر والتهديدات؛ الأمر الذي وضع القدرة الأمنية على المحك في التعامل مع القضايا المحيطة[2].

فإذا كانت المحنة الأمنية قد جعلت الجزائر عنصرًا مشاركًا أساسيًا في وضع الحلول السياسية والأمنية والاستخباراتية في شمال أفريقيا على الرغم من عدم قيادتها على الأقل بمشاركة قواتها[3]، فإنها تمتلك أقوى بنية عسكرية برية وجوية وبحرية في الإقليم بما يقارب مليون عنصر، وترتيب الرابع عشر عالميا على مستوى العالم، فضلا عن امتلاك الجيش الجزائري لخبرة قتالية عالية

[1] مهيب الرفاعي، مرجع سابق ، ص 8

[2] المرجع نفسه، ص 8

[3] منتدى الجيش العربي، "الجيش الجزائري واقع وتحديات–القوات البرية" ، منشور في 3 نوفمبر 2011، اطلع عليه في 2022.06.09 على الرابط التالي: https://army.alafdal.net/t35407-topic

بحكم مشاركاته في حروب عديدة أبرزها حرب عام 1967وحرب 1973 ضد الكيان الصهيوني، وخبرة مكافحة الإرهاب إبان العشرية السوداء التي أكسبته خبرة عالية في كل أنواع القتال. ولذلك فقد تطلبت الأزمات المحيطة بالبلاد من الجزائر أن تطوّر نظام أمن واستخبارات عالي القدرات. خاصة وأن الجزائر تحظى بعقيدة عسكرية قائمة على أساسين؛ يتعلق الأساس الأول بالأساس الدفاعي، والآخر يتعلق بالأساسالقتالي[1].

بالمقابل، وإذا كان من الضروري التمييز بين الأساسين الدفاعي والقتالي، بالنظر أن قرار العقيدة الدفاعية للجيش الجزائرييخضع أمره للقيادة السياسية، بمعية قرار وضع البلاد والتعاملات الخارجية مع دول الجوار، وطبيعة المخاطر المحتملة ووسائل الدفاع المصممة لهذا الخضم هو من اختصاصها أيضا، فإن العقيدة القتاليةمنذ 1967 ظلت قائمة على طبيعة الجيش الجزائري وانخراطه في حروبٍ تعبر عن عدم ابتعاد الجيش عن الواقع الذي تمر به الدول العربية.غير أن الواقع الإقليمي الذي فرضته مرحلة ما الازمة الداخلية للجزائر، قد قادت النظام الجزائري إلى إعادة النظر في هذه العقيدة والانكماش على الداخل، مع التصدي لأي خطر دولتي أو غير دولتي الطبيعة من المساس بأمن البلاد .

ولذلك يفهم أن عقيدة الجزائر مرّت بتقلبات كثيرة بحكم السياق الإقليمي المضطرب، سياسياً وأمنياً وعسكرياً ميدانيا. وكانت لهذه التقلبات ثقلا كبير في جدلية أعباء المبادئ ومستلزمات المصلحة الأمنية للبلاد، التي طغت على شكل التعديل الدستوري لعام 2020 كحجر اساسلبداية مسار أمني جزائري جديد على الرغم ممن وصفه الكثير من المحللين والناقدين الأمنيين على أنه مازال محافظا إلى حد كبير.

وبالنتيجة، يخضع فض جدلية أعباء المبادئ وضغوط المصلحة الوطنية في العقيدة الأمنيةالجزائرية، في إطار الجدلية بين المستلزم الأخلاقي وأعبائه، والمستلزم البراغماتي الأمني وتبعاته الاستراتيجية تحديدا، على خلفية كثرة الشواغل الأمنية دولتية وغير دولتية المنشأ، فيما قاله أحد الدبلوماسيين العرب:" كلما كانت السياسة الخارجية الجزائرية سليمة ونشطة، تكون منطقة شمال إفريقيا متعافية"، ويمكن إضافة أمر آخر وهو "أن الجزائر كلما كانت يدها الدبلوماسية والعسكرية والامنية ممدودة ومطلوقة ساد السلام الإقليمي، واختفت/ تقلصت الاطماع/ التدخلات

[1] مهيب الرفاعي، مرجع سابق، ص 7

الخارجية عنها". ومن ثم، فمسألة الأمن القومي الجزائري على الرغم من الجدلية المذكورة، فإنه يبقى محل توافق عريض، قد يتطلب في المستقبل المنظور ليس فقط الإبقاء على التعديلات الجزئية التي طرأت على عقيدة أمن الجزائر مؤخرا، وإنما قد يتطلب مراجعة جوهرية فيها بالتوازي مع مراجعة مبادئ السياسة الخارجية أيضا.

وكخلاصة لهذا المبحث، أن العقيدة الأمنية الجزائرية طبع على تأسيسهاهيمنة المبادئ المعيارية الموروثة عن المرجعيات التاريخية خاصة الثورية منها، وهي المبادئ ذاتها التي عزّزت صياغة تلك العقيدة على أنقاض تهديدات دولتية الانتساب،بقيت فيها المصلحة الجزائرية هي العليا من حيث المحافظة على استقرار الداخل، واحترام سيادة النظام والأمن الداخلي للبلاد، وإبقاء مسافة للتعامل مع المسائل الخارجية خاصة الإقليمية، وهو ما كان يتوافق مع سلوك الجزائر حيال الأزمات في جوارها والمبادئالثابثة المؤسِّسة لعقيدتها. غير أن ذلك الثبات اهتز كيانه بظهور تهديدات جديدة وسّعت من دائرة الشواغل الأمنية للجزائر فأضحت في الوقت الراهن مزدوجة المصدر؛ دولتية ممكنة (التعاون العسكري الصهيوني المغربي)، وغير دولتية قائمة تمس كافة قطاعات الامن القومي الجزائري، مما استدعى بعد جدلية كبرى بين مستلزمي المبادئ واعتبارات المصلحة الوطنية، ضرورة مراجعة العقيدة الأمنية الجزائرية في إطار التعديلات الأخيرة على بعض من مبادئها، وخاصة مبدأ عدم التدخل.

خلاصة واستنتاجات

ما يمكن، استخلاصه في ختام هذا الفصل ما يلي:

- أن العقيدة الأمنية الجزائرية، تستمد مرجعيتها من الخلفية الثورة، ومن الممارسة وطبية التهديدات التقليدية والراهنة، كما انها محكومة بمحددات متعددة، تاريخية، جيوبولتيكية، وايديولوجية، إلى جانب المحددات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية الخادمة للأمن القومي الشامل، فضلا على أنها ترتكز على جملة من المبادئ المعيارية، التي ظلت مهيمنة لعقود طويلة رسخت ثباتها، لكن مؤخرا وبفعل تنامي التهديدات الدولتية وغير الدولتية التي هزت كيانها، قد وضعت على المحك اعتبارات المصلحة الوطنية ومستلزمات الأمن القومي، وضرورات إعادة النظر في محظورات بعض مبادئ ومراجعتها، لاستكانة اهتزازها.

- من خلال تتبع مسار العقيدة الأمنية ومبررات تعاطيها مع التهديدات الدولتية في كافة دوائر الجيوسياسية لأمنها القومي على اختلاف درجات التفاوت في تهديداتها، سواء خلال السياقات التاريخية الماضية أو في خضم الاحداث الراهنة، إلا أن هذه التهديدات من منظور عقيدة الأمن الجزائرية، تبقى قائمة باحتمالاتها الممكنة في بمبررات مواجهة التهديدات الأمنية ذات الصلة بالبعد العسكري لمفهوم الأمن

- مع انتشار الاضطرابات الأمنية فيجوارها وتوسع رقعتها، فضلا عن انتشار التهديدات غير الدولتية المصدر، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أنوضعت تصورات للتعامل معها، وبالتالي هزت ارتداداتها بعض أركان عقيدتها الأمنية التقليدية كمبدأ "عدم التدخل" وكشفت عن انكشاف أمني لم يغطيه منذ عقود ثباتها. وهو ما كشف عن مكامن اهتزاز ثباتها

- التمسك بالعقيدية التقليدية في تكاليف الموقع الجيوسياسي الجزائري، والمساحة الجزائرية الواسعة، والحدود البرية الطويلة، وتزايد النفقات العسكرية على الجانب العسكري، وصعوبة الإحاطة بكافة التهديدات في ظل ثبات العقيدة الأمنية، وخاصة ركنها المتعلق بعدم التدخل، إضافة إلى نرجسية الريادة الجزائرية الإقليمية بمتاعبها السياسية وتكاليفها المالية الاستنزافية، وأعبائها المالية، قد بينت مدى استشعار الجزائر لاهتزاز هذه العقيدة الأمنية بهذه الضغوطات المتكاملة من جهة، ومتطلبات متغير المصلحة الوطنية على الصعيد الداخلي والخارجي من جهة ثانية، و ضرورة مراجعة عقيدتها الأمنية وتوجيه ممارستها ومسارها تماشيا وظروف المرحلة الراهنة حيث التهديدات دولتية المصدر وغير دولتيته، وربما المراحل المقبلة. وهذا ما خلق جدالا حثيثا واسعا في إطار العقيدة الجزائرية بين أعباء المبادئ واعتبارات المصلحة الوطنية. أين عجلت بإعادة النظر وتغيير العقيدة الجزائرية

الفصل الثالث:

التغير في العقيدة الأمنية الجزائرية: المضامين والحدود، الانعكاسات والآفاق

المبحث الأول: دلالات ودواعي وأهداف التغير في العقيدة الأمنية وآلياتها.

المبحث الثاني: التغير في العقيدة الأمنية: الحدود، الانعكاسات والآفاق

أسفرت جدلية الصراع والاخذ والرد إلى حد ما، بين مشروعية المبادئ الحاكمة للعقيدةالأمنية الجزائرية في معالجة التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الدولتية التي ظلت مهيمنة عليها لنحو ستة عقود خاصة مبدأ التدخل عقود، وبين شرعية توقي المصلحة الوطنية بمستلزماتها الأمنية على تخوم الحدود الوطنية امام تعدد وانتشار الإضرابات والتهديديات ذات الطبيعة غير الدولتية عن بروز ملامح تحوّل جزئي في طبيعة هذه العقيدة، وبخاصة ما تعلق الأمر بتقييد "إطلاقية" مبدأ عدم التدخل المشار اليه، وفق مقتضيات المصلحة الأمنية الجزائرية، بالنظر إلى كثرة الشواغل الأمنية التقلدية من جهة، وتعدد الانشغالات الأمنية الجديدة من جهة أخر.

فعلى الرغم من عدم انتفاء وحدوية طبيعة التهديدات الدولتية المؤسسة لعقيدة الأمن الجزائرية؛ حيث الاضطرابات الأمنية الاقليمية، و التهديد التقليدي البنيوي في علاقات الجزائر مع المغرب، و الانزالات العسكرية والتدخلات الأجنبية على تخوم حدودها الجغرافية مع كل ليبيا، ودول منطقة الساحل الافريقي، فضلا عن المناورات العسكرية ذات الصبغة الدولية في المتوسط وعلى الحدود المغربية الجزائرية راهنا، إلا أن هذه التهديدات الدولتية، زادتها بروز التهديدات غير الدولية بصفة تعددية و توسعية؛ من انتشار للإرهاب، تجارة المخدرات، تجارة بالسلاح، الجريمة المنظمة، التهريب، والهجرة غير الشرعية.. ونحوها، وما لكافة هذه التهديدات المجملة من انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الجزائري بمفهومه الأشمل، والتي حتمت مؤخرا على الجزائر تعديلا جزئيا رسميا في عقيدتها الأمنية، قد يكون مقدمة لتعديلات أخرى بصفة تدريجية أو مراجعتها جوهريا خلال المستقبل المنظور–، قائمة بالأساس على دواعي شاملة أمنيا، واهداف كامنة استراتيجية، وحدود ظاهرة معياريا.

المبحث الأول: دلالات ودواعي التغير في العقيدة الأمنية وآلياتها.

بعد أن كان ملف التغير في العقيدة الأمنية محل نقاش كبير خلال السنوات الأخيرة في الساحة الجزائرية، عندما رفضت الجزائر المشاركة في عدة تحالفات عسكرية عربية وإقليمية خلال السنوات الماضية بسبب العقيدة العسكرية التي تمنع الانضمام إلى أي عملية خارج الحدود. غير أن ضغوط المصلحة الجزائرية واعتباراتها الأمنية بالموازاة مع ضغوط البيئة الإقليمية بتهديداتها التماثلية وغير التماثلية، فقد كان ذلك ما دفع بالجزائر إلى مراجعة عقيدتها الأمنية على النحو

الذي يعزز من مكانتها كدولة إقليمية مهمة، وما يحفظ أمنها القومي خارج حدودها، من خلال مضامينها ودواعيها وأهدافها، فضلا عن آليتها الممكنة والمحتملة السياسية والدبلوماسية والأمنية متعددة الأوجه. وسوف نتطرق في خضم هذا المبحث إلى دلالات التغير في العقيدة الأمنية من حيث المضامين، والدواعي والاهداف والآليات.

متحملة.

المطلب الأول: دلالات وأبعاد مضمون التغير في العقيدة الأمنية وتركيبتها الجديدة

تضمنت مسودة التعديل الدستوري الأخيرة لعام 2020، التي طرحتها رئاسة الجمهورية للنقاش قبيل الاستفتاء، بإطراء تعديلات دستورية تتماشى والواقع المحلي، الإقليمي والدولي، سيما منها ما تعلق بمراجعة عقيدة الأمن الجزائرية وما تعلق منها بالسماح بإرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بشروط، ففي خضم مسودة الدستور المقترحة من قبل السلطة التنفيذية تحت رئاسة الجمهورية، تم تكريسها عقب الانتخابات الاستفتائية. لتحمل مضامين ودلالات ذات أمنية شاملة بالنهاية.

تنص المادة 28 من الدستور الحالي (أصبحت المادة 30)، فقد حدد مهام الجيش الوطني الشعبي المتعقلة بتنظيم ودعم الطّاقة الدّفاعيّة للأمّ وتطويرها فقد تمثلت المهمّة الدّائمة للجيش الوطنيّ الشّعبيّ وهي المحافظة على الاستقلال الوطنيّ كمصلحة وطنية أمنية من المنظور الواقعي[1]، والدّفاع عن السّيادة الوطنيّة، فضلا عن اضطلاعه بمهمة الدّفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها التّرابيّة، وحماية مجالها البرّيّ والجوّيّ، ومختلف مناطق أملاكها البحريّة. في حين نصت المادة 29 التي أصبحت خلال التعديل الاخير (المادة 31) نصت على أن "الجزائر تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيّتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة". كما إضيفت فقرة أخرى لهذه المادة تضمنت

[1] عبد الحكيم حداقة، مسودة دستور الجزائر.. أبرز التعديلات وردود الفعل، منشور على موقع الجيرة نت، في 2020.08.05، اطلع عليه في2022.06.10، على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/5/8/

أنه:"يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها أن تشارك في عمليات حفظ واستعادة السلام [1]."

ومن ثم يفهم من خلال المواد القانونية التي تضمنتها وثيقة المسودة الدستورية، أن الجيش الوطني الشعبي مؤسسة عسكرية وأمنية، حسب المواد المشار إليها؛ هي محور ونواة العقيدة الأمنية الجزائية، بالنظر إلى المهام الأمنية، القتالية الدفاعية، والاستخباراتية، أو بالأحرى تعد مؤسسة الجيش كمؤسسة أمنية الأداة الإستراتيجية إلى جانب الأداة الدبلوماسية المشكلان جناحي تحرك السياسة الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي في إطار مبادئ المشروعية الدولية، والشرعية الوطنية ومتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية في إطار المبادئ العامة للسياسة الخارجية.

وبالتالي، يعد هذا التعديل المقترح في بادئ الأمر، قبل أن يجسد بعد الاستفتاء، تحولا في طفيفا وليس جوهريا في العقيدة العسكرية الجزائرية بصفة خاصة، والعقيدة الأمنية الجزائرية بصفة عامة، التي ظلت منذ السبعينيات من القرن الماضي تمنع ارسال وحدات عسكرية للخارج، وذلك بموجب نص دستوري، بحيث تضمنت التعديلات الجديدة في مادتها 95 (91 حاليا) أيضا، أن رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس المجلس الأعلى للأمن، و الذي يتولى مسؤولية الدفاع الوطني[2]: "يقرر إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين من أعضائه"، ويفهم من خلال نص هذه المادة الدستورية دلالات قانونية، سياسية وأخرى أمنية.

فمن دلالات هذه تلك المواد عموما من الناحية القانونية أن السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية هي من تقترح على البرلمان ضرورة إرسال الجيش خارج الحدود الوطنية من عدمها، سواء في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، كما هو الحال في تحت مظلة الأمم المتحدة، أو في إطار الاتحاد الافريقي والجامعة العربية كمنظمتين للتعاون الإقليمي، أو الاعتماد الأمني المتبادل ابتغاء متطلبات الامن القومي الجزائري لكن في إطار مبادئ الشرعية الدولية.

[1] عبد الرزاق بوالقمح، هل تتجه الجزائر نحو مراجعة عقيدتها العسكرية؟، منشور على موقع الشروق في 2020.05.07، اطلع عليه في 2022.06.10 على الرابط التالي:
https://www.echoroukonline.com/

[2] المرجع نفسه

أما دلالات تلك المواد من الناحية السياسية، فهي إن دلت على شيء، فإنما تدل على بوادر تحرير السياسة الخارجية الجزائرية في أداتها الدبلوماسية من الضغوطات والمتاعب السياسية التي عهدتها بفعل دورها الإقليمي خاصة، والمتأثر بطبيعة عقيدتها الأمنية التقليدية، أو بالأحرى تجنب التناقض في التحرك الدبلوماسي أو السلوك السياسي الخارجي للجزائر في محيطها الإقليمي المضطرب المتاخم لحدودها الجغرافية، علما و أن تلك المواد وردت لتكييف سلوك الجزائر في التعاطي السياسي كمحصلة لتطور الموقف السياسي الجزائري قبيل اجرء التعديل الأخير في عقيدتها الأمنية في بعدها السياسي، والقاضي بعدم التدخل السياسي في الشؤون الداخلية للدول وبعدم التدخل الأجنبي[1]، بحيث أدركت الجزائر جراء هذا المبدأ، أنه قد شكل لها متاعب سياسية لها ذات تكاليف اقتصادية ومالية باهضه على الصعيد الإقليمي.

وعلى الصعيد القاري، سياسيا، ترعى الجزائر تعزيز التعاون و الاعتماد المتبادل اقتصاديا بأبعاده الأمنية بالنهاية من المنظور اللبرالي والمؤسساتي، إلا أن هذه الجهود السياسية و الاقتصادية، قد اثقلت كاهل الدبلوماسية الجزائرية في مستوياتها السياسية والاقتصادية بالموازاة مع ثبات عقيدتها الأمنية الشاملة، انجر عنها أعباء سياسية إضافية بتكاليف مالية ضخمة مقدمة بصورة أو بأخرى لدول متاخمة لها جغرافيا، ومنتسبة معها قاريا، في الوقت الذي لم تشفع فيه هذه المبادرات الجزائرية ميدانيا لوحدها في بعث التنمية القارية بهدف الأمن القاري، خاصة مع حال الأزمات الإقليمية والقارية مرتفعة الحدة[2].

أدركت الجزائر من خلال ذلك، أنه لا يمكن الثبات "إطلاقية"، أو "مطلقية" مبدأ عدم التدخل في شؤون دول الجوار وبخاصة في الحالة المالية، حتى وإن كان التدخل يتسبب في مشاكل أمنية أكثر مما يقترح حلولًا، فإنه جنَّب، في الحالة المالية، المنطقة قيام "إمارة إرهابية"، بحيث شاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي في مالي، بإشراف فرنسي وربما يُقصد من مشاركتها في هذه الاجتماعات تجنب سياسة المقعد الجزائري الشاغر ومحاولة التأثير على

[1] جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر افي إفريقيا؛ المحددات والابعاد"، **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، ع.06(2016): 173-174

[2] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الامن الجزائرية**، مرجع سابق، ص06

كيفيات التدخل الفرنسي وأهدافه في منطقة الساحل، بالموازاة مع تأكيد الخطاب الرسمي الجزائري على رفض التدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السياسية السلمية[1].

وبالتالي كان التناقض بين خطاب الجزائر الرسمي سلوكها بالمحصلة بمثابة مقدمة لتقييد إطلاقية مبدأ عدم التدخل السياسي في الشؤون الدولية، وفق متطبات المصلحة الأمنية الجزائرية في غداة التدخل الفرنسي في مالي بالنهاية، والرؤية الظرفية الجزائرية لتوافق المصالح الأمنية لكل من الجزائر وفرنسا خلال تلك الأزمة، مع عدم التخلي تماما عن مبدأ عدم التدخل بالاحتفاظ بمحورية الدور السياسي للجزائر واشراكها سياسيا في تصورات الحل السياسي للأزمة المالية[2]، ومن ثم مراجعة عقيدة أمن الجزائر جزئيا ببواعث سياسية ومقاصد أمنية.

أما على الصعيد القاري فالدور السياسي المحوري للجزائر لا يقل أهمية عن دورها السياسي الإقليمي، على الرغم من قيود مبدأ عدم التدخل، والذي تأكّد أنه لم يعد مقدسا بالضرورة على صعيد القارة الافريقية[3]، طالما أن هذا المبدأ ذاته أمنيا على صعيد عقيدة أمن الجزائر لم يعد كذلك مقدسا بالنظر إلى استهدافه ولو جزئيا من خلال التعديل الأخير فيها، خاصة وأن جهود الجزائر السياسية التي تبذلها قاريا ليست بالهينة من ناحية المتاعب السياسية والتكاليف الاقتصادية والمالية إنسانيا وبراغماتيا، من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية، على غرار مجلس السلم والأمن الدوليين، فضلا عن هيئة النيباد، وتأسيس البرلمان الإفريقي إلى جانب جهود الوساطة المتعددة[4].

أما دلالات التعديلات التي طرأت على العقيدة الأمنية حسب المواد السالف ذكرها من وثيقة مسودة تعديل الدستور المستفتى حوله مؤخرا، فإن الوضع الأمني للجزائر صار مرهونا بمدركات التهديد والشواغل الأمنية والمصالح، البنيوية والظرفية[5]، لذا تختلف مواقف الدول باختلاف الأزمات وجغرافيتها، وهذا ما يفسر تطور موقف الجزائر الإقليمي والقاري، فعلى الصعيد الإقليمي وما تعلق بموقفها من التدخل الأجنبي في محيطها الإقليمي خاصة التدخل

[1] نفس المرجع، ص 05

[2] نفس المرجع، ص 04

[3] جهاد الغرام، مرجع سابق، ص173

[4] تيغزة الزهرة،"الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الافريقية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. ع.04(2017):13

[5] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الامن الجزائرية**..،مرجع سابق، ص 05

الأجنبي (الفرنسي) في مالي الذي رفضته قبل أن تسايره وتدعمه لوجستيًّ، فقد كان نتيجة تبلور ضغوطات البيئية الإقليمية المضطربة ومقتضيات المصلحة الوطنية الأمنية، إذ أنه ولأول مرة تجد الجزائر ذاتها أنها معنية بصفة مباشرة بتهديدات غير دولتية مرتفعة الحدة على حدودها[1].

وبالتالي، فقد ساد الاعتقاد أمام تشابك، تعقد، استفحال وتجرّء هذه المنغصات الأمنية على اختلافها وتنوعها، في وقت طال فيه اصطفاف العقيدة الأمنية الجزائرية خلف مبدأ عدم التدخل تحت مبررات أخلاقية "مخضرمة" أصبحت "عقيمة" الأمن في الوقت الراهن، بالنظر إلى استفحال وتراكم "طعنات" التهديدات القادمة من على خط التماس من خارج الحدود الجزائرية خاصة الغربية منها والجنوبية، والجنوبية الشرقية للبلاد دونما ملاحقتها بدعوى "قدسية" مبدأ عدم التدخل المهيمن لعقود طويلة على هذه العقيدة. ما وضع الامن القومي الجزائري على المحك، وصعوبة ادراكه بفعل هذا المبدأ، ومن ثم يفهم أن هذا المبدأ أصبح خطرًا على أمن الجزائر القومي.

وانطلاقا من توصيف هذا المبدأ على أنه صار خطرا على أمن الجزائر القومي، فقد كانت التعديلات الجزئية الأخيرة، بصرف النظر عن كفايتها الأمنية من عدمها في هذا المقام، بمثابة محصلة لبوادر تغير سابقة لسلوك الجزائر الإقليمي قبيل إطراء التعديلات على عقيدتها الأمنية، وبخاصة حيال الأزمة المالية. ففي خضم هذه الأزمة اتخذت الجزائر قرارات تسير في الاتجاه المعاكس لمبادئها تطلبته المصلحة الأمنية الوطنية بصفة ظرفية؛ عندما سمحت للمقاتلات الفرنسية عبور أجوائها للتدخل في شمالي مالي منذ ديسمبر2012، وتدعيم القوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيًّا بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب الجزائر، مما عدّ القرار والدعم الجزائري للجيش الفرنسي المتدخل في مالي بمثابة "قطيعة نوعية في عقيدتها الأمنية التقليدية، على اعتبار أنه لاحقا وبعد مرور تقريبا عقد من الزمن من ذلك، وبصفة ظرفية فقد طرأ تحولا في عقيدة الجزائر الأمنية تبعا لمتطلبات المصلحة الوطنية من خارج حدودها الاقليمية، اقتناعا منها فحواه؛ من أن الجزائر لم تعد ترفض وبشكل "مطلق فكرة التدخل"، وأنها تقبل بتدخل محدود، تكيفًا

[1] نفس المرجع، ص05

مع الواقع وفقًا لمقتضيات مصالح الوقت الراهن[1]، ولتجنب التناقض في سلوكها السياسي بالموازاة مع تناقضها في سلوك الأمني.

أما من دلالات التعديلات بموادها المذكورة من الناحية الأمنية على الصعيد القاري هي نتاج مبدأ عدم التدخل الذي شكل تناقضًا في سلوك الجزائر الأمني قاريًّا، كما يتضح من موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة؛ فهي تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي[2]. وبالتالي جاءت هذه التعديلات لمعالجة هذا التناقض في مبدأ عدم التدخل المزدوج؛ السياسي حيث نشاط الدبلوماسية الجزائرية، والأمني حيث متطلبات الأمني الإقليمي والقاري وعائداته الأمنية (المصالح الأمنية) على الأمن القومي الجزائري.

وانطلاقا، مما سبق يفهم أن تعديل الدستور فيما تعلق بعقيدة الأمن الجزائرية، ما هو إلا رسم لمسار أمني جديد بعدما مرت هذه العقيدة بتقلباتٍ كثيرة بحكم السياق الإقليمي المضطرب، سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا. فعليًا، عندما سمحت هذه التعديلات بنشر القوات العسكرية الجزائرية خارج حدود البلاد للمساهمة في استتباب الأمن الإقليمي والقاري وربما حتى الدولي، من منطلق أن أمن الجزائر القومي لم يعد استتبابه داخل نطاقها الجغرافي فحسب بصفة دفاعية، بل أنه يتعدى حدودها الإقليمية، وضرورة المشاركة الأمنية والعسكرية تحت مظلّة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي أو قوات جامعة الدول العربية، بعد موافقة البرلمان الجزائري[3].

ويستشف أنه، قد ظلت الجزائر تحافظ على مبادئها مع تغييرات جزئية، ابتغاء شرعية مصلحتها الوطنية فمن المنظور الواقعي عززت التعديلات الحفاظ على مصلحتها الأمنية واكتساب القوة لذلك، مع توقّيها لأمنها بشكل مستمر عبر إجراءاتها الأمنية وخططها الدفاعية في ظل فوضوية بنية النظام الدولي فالإقليمي، ومن المنظور البنائي سمحت التعديلات ابتغاء المصلحة الوطنية من خلال البحث عن هوية أمنية إقليمية مشتركة واقتسام عائداتها الأمنية مع دول على صعيدها الإقليمي والقاري، ومن المنظور اللبرالي، فإن الانخراط في الاعتماد الأمني والاقتصادي الإقليمي والقاري المتبادل، من شأنه أن يقلل من الصراعات بحكم متغير المصالح الوطنية

[1] نفس المرجع، ص06

[2] عبد النور بن عنتر ، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"،ص101

[3] علاوة مزياني، الجيش الجزائري يكذّب "التأويلات المغلوطة" بشأن إرسال قوات للمشاركة في عمليات عسكرية خارج الحدود، منشور على موقع فرانس24، في 2021.02.21، اطلع عليه في 2022.06.05، على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/

ومدركات تعاون الأطراف فيه، ومن المنظور اللبرالي المؤسساتي يشكل التعاون في إطار المنظمات الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الافريقي إطار للأمن الجماعي، ومن ثم إطار لتحقيق المصلحة الأمنية الوطنية، ومن منظور الاتجاه النقدي سمحت التعديلات بتوسيع مدركات الامن الوطني من خلال توسيع مفهومه في خضم العقيدة الأمنية المعدلة بما يتناسب ومتطلباته. لكن ومع الإقرار بأن تلك التعديلات تبقى طفيفة، إلا أنها على الأقل كسرت حاجز تقديس المبادئ على حساب المصلحة الوطنية، من خلال عمليات التغيير الديمقراطية التي تجري نحوها البلاد، خصوصًا وأن انتقال السلطة يوحي بإدخال آليات جديدة للرقابة المدنية على القوات المسلحة الجزائرية[1].

بالنتيجة المعتصرة المختصرة من خلال ما سبق، أنه إذا كانت الجزائر تحترم الجزائر قرارات الشرعية الدولية ومبادئ السيادة وعدم المساس بسيادة الدول الإقليمية، مع مساندة حركات التحرّر في المنطقة. فإن عقيدتها الأمنية القائمة بالنتيجة على أسس الشرعية الدولية، لم تعد راكدة على الأقل بحكم التغير في مسارها الأمني الطفيف، بحيث تضمن الجزائر أن أي تحرّك يجب أن يكون خاضعًا لقرار أممي يسمح لها بالتحرّك عسكريًا أو أمنيًا أو استخباراتيًا، بالإضافة إلى مبدأ الجهوزية للمشاركة في ضبط عمليات التسلح في القارة الإفريقية بما يتناسب مع الآليات والأعراف الدولية، ووفق متطلبات مصلحتها الوطنية بالنهاية.

المطلب الثاني: دواعي واهداف التغيير في العقيدة الأمنية الجزائرية.

اتجهت الجزائر مؤخرا إلى إجراء تغيير لافت في العقيدة الأمنية الجزائرية، سيما العقيدة العسكرية، بعد إدراج مادة جديدة في الدستور الجديد عرضت للاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر من العام 2020، والتي تسمح للرئيس الجزائري دستوريا بعد موافقة ثلتي البرلمان بإرسال وحدات من الجيش خارج الحدود، سواء للمشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية أو في عمليات استعادة السلام في دول منطقة الجوار، بعد ستة عقود لم يكن مسموحاً فيها للقوات الجزائرية بالمهام المنوطة به في الخارج[2]. ومن ثم فتغير العقيدة الأمنية الجزائرية بشكل عام هو ليس محض الصدفة وإنما لأسباب ودواعي شكلت الخلفية الأساسية لهذا المسار الجديد الأمني.

[1] عبد النور بن عنتر، **سمنار التحول الديمقراطي يناقش العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري الجديد**، مرجع سابق، ص03

[2] عبد الرزاق بوالقمح، هل تتجه الجزائر نحو مراجعة عقيدتها العسكرية؟ مرجع سابق، ص 02

وترى الجزائر في عقيدتها الأمنية المعدلة ملاذا آمنا نحو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وبناء اقتصاد وطني يتماشى مع الإمكانيات الطبيعية والموارد البشرية التي تحوز عليها، وكذلك إلى تفعيل دورها على المستوى الإقليمي وليس ردود أفعال فقط[1]. ومن بين الدواعي والأسباب في ذلك نشير على سبيل التمثيل لا الحصر؛ التهديدات الأمنية، التهديدات السياسية، التهديدات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

- **التهديدات الأمنية:** تشكل التهديدات الأمنية الصلبة منها واللينة –كما توضحها الخريطة في **الشكل رقم2**– سببا في تأثر الجزائر بعمق التحولات التي عرفتها الساحة الدولية ومن ثم الإقليمية في عالم ما بعد الحرب الباردة، عندما توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن النظام العالمي الجديد، واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة رغم

الشكل رقم 2: خريطة توضح مدركات الجزائر للتهديدات الدولتية وغير الدولتية

المرجع: بوحنية قوي «**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**"، تقرير: **مركز الجزيرة للدراسات**(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،29 جانفي2014)،ص 03

عدم انتفاء التهديدات الصلبة–كما يلاحظ من خلال شكل الخريطة السياسية الأمنية للبلاد، التي أسست على انقاضها العقيدة الأمنية الجزائرية التقليدية. وبحكم أن التهديدات غير الدولتية الجديدة التي أخذت في التطور والنمو بشكل مضطرد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، أو المجتمعي أو الثقافي أو حتى البيئي محليا أو إقليميا، أو عالميا[2]. فقد كانت هذه الأخيرة سببا وداعيا للانشغال الأمني الجزائري في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، إلى

[1] موصر نعيمة، الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: مقاربة لبناء عقيدة أمنية جزائرية، (مذكرة ماستر العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزيوزو: قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات إقليمية2018 -2019)، ص115

[2] المرجع نفسه، ص116

جانب بقاء الشواغل الأمنية حاضرة جراء عدم انتفاء التهديدات الدولتية. ومن ثم فإن دواعي تغيير العقيدة الأمنية من الناحية الأمنية بالمحصلة هو نتاج النقاش الأمني الجزائري في توصيف التهديدات الأمنية الشاملة بين وجود تهديدات أمنية دولتية، وأخرى غير دولتية مع الإقرار بوجود تفاوت في درجات التهديد، خاصة ما تعلق الأمر بالتهديدات ذات الطبيعة اللينة.

فبالنسبة للتهديدات الدولتية المصدر، فلازالت العقيدة الأمنية الجزائرية تضع في الحسبان مخاطرها على الأمن القومي الجزائري، كونها تهديدات ذات علاقة مباشرة به، والتي لازالت تفرض توترا علنيا مستمرا بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية المرتبطة بمزاعم المطالب الترابية المغربية[1]، وكذا تطبيع المغرب لعلاقاته مع الكيان الصهيوني، حيث شغلت الجزائر وجود الكيان الصهيوني في المغرب على أساس التعاون العسكري المغربي الصهيوني هو مقدمة لوجود تهديدات أمني على حدود الجزائر بمفهوم التهديد الصلب ويتدعم هذا الافتراض واقعيا من خلال تصريح وزير الدفاع الصهيوني على هامش زيارته للمغرب منتصف العام 2021 بتهديد الجزائر من الأراضي المغربية[2]

في سياق آخر للتهديدات الصلبة ذات التأثير في التوجه الجديد للعقيدة الأمنية الجزائرية، بيدو أنها لا تهمل تأثير وتداعيات الإستراتيجيةالأرو أطلسية والتي تتبنى توجهات براغماتية من جهة وأمنية وقائية لمصالحها من جهة ثانية، وبأهداف تدخلية في شؤون إنسانية وقضايا الدمقرطة وغيرها ذات أبعاد سياسية وأمنية خطيرة على الأمن القومي الجزائري من جهة ثالثة، لاسيما شواهد محاولات التدخل الأرور–أطلسية كانت ابان الأزمة الداخلية الجزائرية خلال العشرية السوداء[3]. بالإضافة اليوم وحتى كتابة هذه الأسطر إلى التهديدات التي تثيرها حاليا المناورات المسماة" بمناورات أسد الصحراء بين المغرب مع حوالي 30 دولة من بينها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وعدد من الدول الافريقية على حدود الجزائر مع المغرب والصحراء الغربية[4]، وهو ما يجعل العقيدة الأمنية الجزائرية تقرأ من جديد جدية التهديدات والمكائد التي يصنعها النظام

[1] زياني صالح،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، ع.5(2010): 292

[2] يورو نيوز، الجزائر تقول إنها "المستهدفة" من زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي للمغرب، منشور في 2021.11.25، اطلع عليه في 2022.06.07 على الربط التالي: https://arabic.euronews.com/2021/11/25/algeria-comments-on-israeli-defence-minister-visit-to-morocco

[3] نفس المرجع السابق، ص 293

[4] عادل نجدي، مناورات "الأسد الأفريقي" للمرة الثانية في الصحراء، منشور على موقع العربي في 2022.01.25، اطلع عليه في 2022.06.22 على الرابط: التالي: https://www.alaraby.co.uk/politics/

المخزني ضد الجزائر، وجب على هذه الأخيرة اعتباراها كتهديد قائم بذاته على الأمن القومي الجزائري.

وإلى جانب ذلك، يمكن الإشارة كذلك إلى جانب مهم وهو التدخلات الأجنبية في دول الساحل، وليبيا، والتي كانت سببا وداعيا لمراجعة العقيدة الأمنية الجزائرية ولو بشكل طفيف، خاصة وأن وجود القواعد العسكرية في هذه الدول، يعني عمليا وأمنيا، أن هذه الدول الأجنبية تمثل جوارا جغرافيا للجزائر لجوار الدول التي حطت بأراضيها القوى المتدخلة ، فمن من منطلق الجزائر أن التدخل الدولي المدفوع بمصالح سياسية واقتصادية ذات أبعاد أمنية بالنسبة للدول المتدخلة في ليبيا كالحلف الأطلسي واسقاط نظام القذافي سابقا، والتدخل التركي مؤخرا، فضلا عن التدخلات غير المباشرة والدعم العسكري للأطراف المتصارعة في ليبيا[1]، دون أن ننسى التدخل الفرنسي في دول الساحل كـ: مالي، ما هو إلا زيادة العنف المسلح ومزيد من الاضطرابات الأمنية في دول المنطقة، غير أن التفسير المصلحي الجزائري من وراء سلوكها المتناقض في هذا الصدد هو توافق المصالح المؤقتة الفرنسية الجزائرية[2]؛ من خلال التدخل الفرنسي في شمالي مالي لمحاربة وملاحقة الجماعات الإرهابية فرنسيا، كون الجزائر لا تسمح لها عقيدته الأمنية بملاحقتهم على الرغم من أنهم يشكلون تهديدات مباشرا لأمن الجزائر القومي من ناحية الجنوب.

إضافة إلى كل ما سبق ، نشير إلى أهم تهديد هام للغاية، وماله من ارتباط بالأمن القومي الجزائري مباشرة في شكله الصلب واللين معا، وهو التهديد الإرهابي[3]؛ فالرصيد التهديدي الإرهابي بالنسبة للجزائر كان أثقل، إذ تعدّ الجزائر أكثر الدول التي عانت ويلاته في خضم أزمتها الداخلية، حينما وصل التهديد الإرهابي خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي إلى حدّ تهديد كيان الدولة الجزائرية، في وقت عانت فيه هذه الأخيرة من شبه قطيعة دولية لم ترحم معاناة الشعب الجزائري في تلك الفترة، جراء رفضها المساومة الدولية لتقديم المعونة الدولية لها، خاصة المعونات الغذائية عقب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب الإرهاب وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذا رفض الدول الأجنبية في عمومها تدعيمها بوسائل مكافحة الإرهاب في مقابل التدخل الدولي في شؤونها الداخلية.

---

[1] خيري عمر،"التدخل الدولي في ليبيا منذ 2011 وانعكاساته السياسية"، **مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية**، ع.3(2019): 62-63

[2] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية**، مرجع سابق، ص05

[3] زياني صالح، مرجع سابق، ص 293

فعلى الرغم من انحسار المد الإرهابي في السنوات الأخيرة واستعادة الجزائر لعافيتها الأمنية والاقتصادية، والانتصار عليه، إلا أن هذا التهديد الإرهابي قد أخذ ابعادا وأشكالا وأجيالا جديدة، وبالتالي فقد مازالت أولوية مكافحته مرتبط بعقيدة الأمن الجزائرية، خاصة وأن شروط استيفاء الأمن القومي الجزائري مرتبطة بدحر التهديد الإرهابي، الذي مع انتشاره وتوسعه العالمي والإقليمي، فقد تعدت مخاطره الجوانب العسكرية الصلبة، وماله بالمقابل من تهديدات لينة تمس النسيج الاجتماعي وعمليات التنمية الاقتصادية في البلاد، خاصة في ظل ارتباط التهديدات غير الدولتية به كالتجارة بالسلاح والجريمة المنظمة وشبكات تبييض الأموال وجماعات التهريب[1].

أما بالنسبة للتهديدات غير الدولتية المصدر أو ما يطلق عليها بالتهديدات اللينة، أو التهديدات اللاتماثلية، فقد شكلت هذه الأخيرة وبقسط أكبر داع ومسبب لبروز النقاشات في السنوات الأخيرة بضرورة تغيير العقيدة الأمنية الجزائرية، وعدم الإكتراث فقط بالتهديدات الدولتية المصدر، طالما أن مخاطرها أشمل تضاهي في خطورتها أو تزيد تلك المخاطر الدولتية المذكورة، خاصة وأنها مجهولة الهوية، والانتساب وغير محددة جغرافيا، فضلا عن تعددها وسرعة تدفقاتها، مقارنة بالتهديدات الدولتية المعروفة الهوية، والمعلومة المصدر، والمدركة من حيث الانتساب الجغرافي.

ولذلك، بدأت الجزائر تستوعب تدريجيًّا التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تستفحل الصراعات الداخلية، إذ مع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة تهديدات هجينة ولينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها، ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها،وإن كانت خبرة مكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي سمحت لقواتها بالتأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من الجوار[2] .

- **التهديدات السياسية:** إذا كان من المهم أن نشير في هذا الصدد إلى أن الدراسات الأمنية تميز عادة بين أمن النظام، وأمن المجتمع، فإنه بقدر ما تكون الدولة شمولية أو تسلطية بقدر ما يكون التركيز فيها يتم أكثر على حماية أمن النظام. وإذا كان بالمقابل أن الدولة تنحو أكثر

[1] درويش عبد المجيد، تأثير الارهاب على علاقة الجزائر بدول الجوار، منشور بتاريخ 2014.12.15، اطلع عليه في2022.06.18، على الرابط التالي:
http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/553:

[2] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية**، مرجع سابق، ص06

نحو تحسين مبادئ الديمقراطية كالمشاركة والشفافية، والمساءلة والمحاسبة، فإنه بقدر ما يكون لها التمكين لمضمون أعمق لأمنها وهو الأمن المجتمعي.

ومن هذا المنطلق برزت دواعي التهديدات السياسية للأمن القومي الجزائري، ودورها في بلورة تغيير في العقيدة الأمنية وربطها بالتحول الديمقراطي الدي يتيح المشاركة السياسية، "فقد أدى انغلاق النظام السياسي الجزائر خلال مطلع التسعينيات من القرن الماضي إلى استفحال ظاهرة الإرهاب الذي تزامن مع ظروف دولية محفزة له، وأصبح مع مرور الوقت هذه المشكلة تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري، علما أن الإرهاب ارتبط لمدة معينة يتدهور شرعية النخبة الحاكمة في الجزائر، ومن ثم أصبح أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للجزائر، وعلى الرغم من مزواجة النخبة الحاكمة في محاولة منها لتطويق الظاهرة بين الأساليب العسكرية، وأساليب المعالجة السياسية، كقانون الرحمة ، والوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن هذا التهديد لا يزال قائما بفعل تعدد أسبابه أبرزها عجز الشرعية السياسية في الجزائر المستمدة أكثر من الخارج بدل الداخل، في ظل تردد النخبة الحاكمة في الذهاب بالمسار والعملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية وعلى هذا الأساس فإن حل معضلة الشرعية، يستدعي حل إشكالية عويصة ميزت المشهد السياسي في الجزائر وهي إشكالية المشاركة والاستبعاد، ومن هنا فإن التهديد الإرهابي يبقى قائما ومستمرا مادامت هذه الإشكالية قائمة[1]"، خاصة في ظل ترابط ظاهرة الإرهاب على المستوى المحلي بالمستوى الخارجي.

- **التهديدات الاجتماعية والمجتمعية:** يقصد بالتهديدات الاجتماعية تلك التهديدات النابعة على الصعيد المحلي، في حين يقصد بالتهديدات المجتمعية النابعة من خارج الحدود الوطنية.

فعلى صعيد التهديدات الاجتماعية، فكان من دواعي التغيير في العقيدة الأمنية الجزائرية ذلك الاعتقاد أن تحقيق الاندماج وتحصين الأمن الهوياتي، يعد أكثر من ضرورة على الرغم من أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت موجودة منذ الاستقلال، غير أن ارتباطها في الوقت الراهن حيث التأثيرات العولمتية يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري بعقيدته الأمنية التقليدية[2]. ولذلك يسعى التغيير في العقيدة الأمنية بناء على التحدي الاجتماعي والثقافي إلى الحفاظ على عناصر

[1] صالح زياني، مرجع سابق، ص 294-293

[2] جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر اني إفريقيا؛ المحددات والابعاد"، مرجع سابق، 173-174

الهوية الوطنية وبلورة تكامل واندماج اجتماعي، وغلق منافذ العبث بمسألة الهوية الوطنية من خلال مؤسسات المجتمع المدني ومنحه دورا فعالا ومهمة تحديث الامة والمجتمع الجزائري. ومثال ذلك ما فرضه تحدي معالجة القضية الامازيغية في الجزائر وضرورة التعاطي معها بأسس منهجية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المتساند كخطوة لتثبيت أسس عقيدة وطنية متكاملة[1].

أما على صعيد دواعي التهديدات المجتمعية، فإن أبعاد قيام الجزائر بتعديل عقيدتها الأمنية، يتماشى والتصدي للتهديدات الأمنية للمجتمع الجزائري من خلال دعم المقاربات التنموية في بلدان محيطها الإقليمي الجنوبية وفي القارة الافريقية من خلال دعم مبادرة النيباد والشراكة الأفرو–جزائرية للتصدي للهجرة غير الشرعية، خاصة وأن تدفقاتها من محيط دوائر الجزائر الجيوسياسية، خاصة تلك الدائرة الافريقية، سواء بفعل الاضطرابات الأمنية والحروب الاقليمية في القارة الافريقية وارتال اللاجئين الجماعية نحو بر الأمان والدخول إلى الجزائر، أو بفعل استقواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية في هذه البلدان الافريقية بحثا عن حياة أفضل نحو الشمال الافريقي، وربما عبوها نحو أوربا[2]، وما لذلك من مخاطر على الأمن المجتمعي الجزائري من حيث انتشار الفيروسات والامراض المعدية، ناهيك عن انتقال شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة في كنفها ...وغيرها وإمكانية الاضرار بالاستقرار المجتمعي الجزائري.

- **التهديدات الاقتصادية:** بالنظر إلى أهمية التهديد الاقتصادي كونه عاملا مهما ومؤثرا في وقت يتم فيه المقايضة السياسية بالاقتصاد، أي اذعان القرارات السياسية لدولة والتحكم فيها من قبل القوى الاقتصادية، ففي نظر الجزائر بعد قراءتها للتهديدات الاقتصادية، فإن اقتصاد البلاد طالما أنه ريعيا وتبعيا لمداخيل المحروقات 95 في المئة، والخاضعة أسعارها لتقلبات الأسواق العالمية، فضلا عن قصور الجزائر في تنويع صادرات خارج قطاع المحروقات على نحو يحررها من التبعية لها[3]، وبالتالي فإن تحصين الامن القومي الجزائري لن يكون سوى بتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، فضلا على أن الثروة النفطية التي تحوز عليها

[1] زياني صالح، مرجع سابق،ص 294

[2] نفس المرجع، ص 294

[3] حوالدية فؤاد، "السياسة الأمنية الجزائرية أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي، والساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، ع.**2**(**2021**):**58–60**

الجزائر هي آيلة للنضوب في قادم العقود. خاصة مع اعتماد الجزائر لنظام أمني غدائي منكشف قائما على الاستيراد من القوى الكبرى، وهو ما يجعل قراراتها السياسية رهينة مغذيها من تلك القوى أبرزها روسيا والاتحاد الاروبي والولايات المتحدة والصين، فضلا عن استنزاف الاقتصاد الوطني من خلال عمليات التهريب للمقدرات الوطنية من سلع ووقود ومنتجات غذائية وصناعية.. الخ نحو الدول المجاورة.

- **التهديدات التكنولوجية:** جاء التحول في طبيعة التهديدات، بروز ظاهرة التهديدات التكنولوجية وخاصة ظاهرة التهديدات السيبرانية، وعدت هذه الظاهرة من بين المهددات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بحيث تعد الجرائم الإلكترونية ذات الأشكال المختلفة والمتعددة، والتي من أبرزها تهديدات الاختراقات التي تطال المواقع الرسمية والشخصية بغرض الاستيلاء على اشتراكات الاخرين، وأرقامهم السرية، فضلا عن "الفيرسة" الالكترونية وغيرها[1]، فضلا عن الأجهزة التكنولوجية الخاصة بالجوسسة ودورها في كشف أسرار الدولة ومثال ذلك التجسس المغربي من خلال نظام معلوماتي بالتعاون والتخابر مع الكيان الصهيوني ضد الجزائر مؤخرا، والذي زاد من تشنج العلاقات بين الجزائر والمغرب إضافة إلى التشنجات السياسية والأمنية الأخرى[2]. فضلا عما أصبح يعرف بالإرهاب الكتروني والذي من خلاله يتم الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها أو تعطيلها إلكترونيا، وهو الأمر الذي يهدد استقرار وأمن الدولة في الفضاء السيبراني[3].
- **التهديدات البيئية:** فبالإضافة إلى التهديدات المتمثلة في التلوث البيئي التي تعاني منها الجزائر ومدى خطورتها على صحة المواطن الجزائري والثروة الحيوانية والنباتية خاصة مع تعلق بالتنوع البيولوجي والإنتاج الزراعي، تعد مشكلة التصحر تهديدا أخر للأمن القومي الجزائري، الذي يضع على المحك العقيدة الأمنية الجزائرية على المحك في إعادة قراءة التهديدات البيئية ومن بينها ظاهرة التصحر التي تقترب أكثر فأكثر نحو شمال البلاد، مما قد تنجر عنها تأثيرات بيئية خطيرة، كون هذه المشكلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بإدارة الكاملة

[1] زياني صالح، مرجع سابق، ص294

[2] فرانس24،الجزائر تعلن فتح تحقيق حول عمليات تجسس تعرضت لها باستخدام برنامج "بيغاسوس"، منشور في 2021.07.23، اطلع عليه في 2022.06.2 على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

[3] ادريس عطية،" مكانة الأمن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري، **مجلة مصداقية**، ع.**01**(**2019**): **100**

للتربة و الغطاء النباتي والمياه وتهديداتها، وحتى تهديدات استدامة انتاج مختلف السلع الغذائية والمنتجات الفلاحية الأساسية للعيش[1].

وما يمكن استنتاجه في خضم نهاية هذا المطلب، أن رغبة الجزائر في تغيير تصورات التعامل مع هذه التهديدات المزدوجة في إطار التعديلات الدستورية الأخيرة ؛ سيما بعد تصاعد أعمال العنف، وخطر المجموعات المسلحة في جوارها الإقليمي، بالإضافة الى التهديدات الأمنية الهجينة الأخرى، قد شكلت دواعيا ودوافعا وأسبابا نحو تعديل العقيدة الأمنية، على الرغم من هامشيتها(التعديلات)، بالنظر إلى حجم التهديدات المتعددة البالغة في المجالات؛ السياسية والأمنية والتكنولوجية والاقتصادية والسيبرانية والمجتمعية ، يمكن الاعتقاد أنه لا يمكن الانكفاء فقط على مسألة إرسال الجيش خارج الحدود الوطنية في مهمات تابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، دون محاكاة المصلحة الوطنية التي تقتضي التدخل خارج الحدود للدفاع وحماية المصالح الوطنية عبر آليات تجسيد تلك العقيدة.

المطلب الثالث: آليات تجسيد التغيير في العقيدة الأمنية الجزائرية

ومن خلال التعديل الأخير، يبدو أن الجزائر ماضية في تجسيدها دواعي التغير واهداف العقيدة الأمنية الجزائرية اعتمادا على آليتها الدبلوماسية، ومقاربتها الإنسانية والتنموية الاقتصادية في نطاق جواريها الإقليمي، ونطاقها القاري. فضلا عن مراعاة المصلحة الوطنية من المنظور الأمني، بتوظيف الآليات الأمنية والعسكرية في إطار المنظمات الإقليمية.

أولا: الدبلوماسية الإنسانية والجهود التنموية الاقتصادية الجزائرية مع دول الجوار

من أجل الوصول إلى مقاربة أمنية شاملة، تعمل الجزائر على تفعيل مقاربتها الإنسانية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في محيطها الإقليمي ، خاصة في الجنوب والصحراء الكبرى ومحاولة ادماجها في المحافل الدولية من خلال الإمدادات المالية والدعم السياسي وتقديم مقترحات استباقية للأوضاع والتعامل مع الازمات في حالة حدوثها، وتقرير حلول جذرية بغية النهوض بالدائرة الإقليمية وجعلها شريك قوي مع بقية دول العالم، وايصال صوت الشعوب

[1] نفس المرجع السابق، ص294

المستنزفة واخراجها من حلقة الفقر و التهميش، فلتحقيق الامن والاستقرار لابد من وجود تنمية والعمل على بقائها وتطورها[1].

1-**الدبلوماسية الانسانية:** تحرص الجزائر دائما على "أنسنة" في سلوكها السياسي الخارجي على الصعيد الدبلوماسي، وإبقاء مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول ركيزة أساسية في تعاملاتها الدبلوماسية واحترام الوحدة الوطنية للدول، وأن يكون التدخل السياسي "مشرعن" وفق ما تمليه منظمة الاتحاد الافريقي وفي صالح أمن واستقرار الدولة المعنية بالنزاعات والأزمات فيها، للحيلولة دون انقسامها داخليا، مستفيدة مما حصل في ليبيا، وهو أبرز ما تسعى اليه في قيادتها لجميع الوساطات الدبلوماسية التي تقوم بها وتفضيل الحل السلمي دائما في إدارة النزاعات فعدم تدخل الجزائر في مالي عسكريا كان انعكاس لمخاوف انتقال التهديد الخارجي الى الداخل، حيث أن التهديد الذي يكون مجاله منفض على الحدود الجزائرية الإقليمية، و قد يتطور مع التدخل العسكري ويصبح يهدد المجال الداخلي للجزائر التي هي في غنى عن مشاكل أمنية بعد خروجها من أزمة الإرهاب الطويلة.[2]

غير أنه وتماشيا مع التحول في عقيدة الأمن الجزائرية، التي سمح التحول فيها بإمكانية التدخل العسكري الجزائري تحت لواء المنظمات الدولية والإقليمية ضمن قوات حفظ السلام بعد موافقة ثلثي البرلمان الجزائري، متجاوزة بذلك قيودا على مبدأ التدخل الأمني والعسكري، جراء عدم تدخلها في السابق عسكريا بحكم طبيعة العقيدة التقليدية، أين سمح عدم تدخلها العسكري، بتدخل القوى الأجنبية من جانب فرنسا مع تعقد من الأوضاع في مالي على الرغم من تلاقي المصلحة الأمنية الظرفية الفرنسية الجزائرية حول قيام فرنسا بمهمة ملاحقة الارهابين في شمال مالي بدل ملاحقتهم من قبل القوات الجزائرية[3].

ومن ثم، يفهم أن الجزائر تضع على المحك أمنها القومي انطلاقا من خارج حدودها الإقليمي، حيث تتأثر الجزائر بمخرجات جوارها الإقليمي، وهذا ما يجعلها تولي اهتماما بالغا من أجل الحفاظ على أمنها القومي من خارج حدودها بمقاربة إنسانية، ومنه تسعى القيادات

---

[1] جهاد الغرام، مرجع سابق، ص173

[2] وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري، على الصعيد الافريقي، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، ع.2(2016): 285-286

[3] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الامن الجزائرية**، مرجع سابق، ص 6

الجزائرية الحالية إلى انتشال دول الجوار من بؤر الأزمات وهذا بغية الحفاظ على الامن الإقليمي للمدى الطويل، وتعتمد سياستها الأمنية الانسانية لتحقيق ذلك تعزيز بناء الدولة والحوار فيكون للجزائر الدور الفعال لإدارة الصراعات في إقليمها.[1] وفي هذا الصدد عبر الجيش الجزائري في مباركته لمبادرة التعديل الدستوري عن طريق افتتاحية محلية التابعة لوزارة الدفاع الجزائرية الصادرة في جوان 2020 حيث قال[2]: "إن مقترح مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام خارج حدودنا الوطنية يتماشى تماما مع السياسة الخارجية لبلادنا"[3]. في إشارة إلى ازدواجية السلوك السياسي الخارجي الجزائري مع السلوك الأمني المرتقب المتمخض عن التعديلات الأخيرة.

2-**الجهود التنموية الاقتصادية:** قناعة من الجزائر بعقيدتها الأمنية الجديدة، أنه لا يمكن احتواء التهديدات الإقليمية والقارية بالاعتماد فقط على الإجراءات والتدابير العسكرية فحسب، وإنما يتوجب تفعيل مقاربات اقتصادية لمعالجة الظاهرة الأمنية، ومن هنا وجب المزاوجة بين الأمن والتنمية. ولذلك ما فتئت الجزائر تحاول توظيف العامل الاقتصادي كمدخل لتحقيق أمنها القومي من خارج حدودها، انطلاقا من أن استقرار محيطها الإقليمي والقاري بالضرورة هو عامل مهم لاستقرار أمنها القومي[4]، والذي يعد مصلحة وطنية حيوية تتطلع لها السياسات العليا للدولة الجزائرية في ظل عقيدته الأمنية.

ويعود الدور المحوري الجزائري في إفريقيا وسعيه لخلق فرص التنمية في إطار مبادرة النيباد، إضافة إلى الإرادة السياسية الجزائرية إلى الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به الجزائر، حيث جعلت من إفريقيا من أكبر شواغلها الأساسية الأمنية والتنمية، خاصة وأن الجزائر في مقاربتها الأمنية تربط ما بين عنصري؛ التنمية والأمن وعلاقتها التأثيرية المتبادلة. وهذا بإشراك إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى، وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها لإحداث التكامل الإقليمي كمشروع الطريق العابر للصحراء بين الجزائر-

[1] المرجع السابق، ص 285

[2] مجلة الجيش الجزائري، "مقترح مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام يتماشى مع السياسة الخارجية للجزائر"،منشور10 جوان2021، اطلع عليه في 2022.06.22على الرابط التالي: https://www.aps.dz/ar/algerie/88115-2020-06-10-15-34-02

[3] وهيبة خبيزي، مرجع سابق، ص285

[4] أحمد بوقليلة، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة من اجل تنمية افريقيا "النيباد"، (رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية2011-2012)،ص132

لاغوس–النيجر، ومشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر، و مشروع الألياف البصرية الرابط بين الجزائر و أبوجا بنيجيريا[1]. كما استطاعت الجزائر ان تجعل القارة من خلال النيباد شريكا مهما قطبا جديدا لتنمية في الاقتصاد العالمي حيث رافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من أجل النيباد والاخذ بعين الاعتبار مصالح افريقيا ضمن شراكة متوازنة.

بالمقابل، وفي إطار مبادرة الشراكة الأفرو جزائرية التي أطلقتها الجزائر منذ العام 2015، عقب تفكير عقيدته السياسية والأمنية وعقب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية في إطار البحث عن مخارج للأزمة الاقتصادية الناتجة عن تلك الأزمة الاقتصادية، تعمل الجزائر على تفعيل هذه المبادرة الجديدة إلى جانب النيباد بهدف تأمين مصلحتها الأمنية واشراك دول الساحل الإقليمية وباقي الدول الافريقية في الانخراط في هذه المبادرة لم تعهدها[2].

–ثانيا: الإستراتيجية الأمنية العسكرية الجزائرية مع دول الجوار: إن إدراك الجزائر لبعدها الجيو استراتيجي الذي أولت له العقيدة الأمنية الجزائرية أهمية كبرى خاصة مع بروز التهديدات الأمنية الهجينة، واستيعابها لمفهوم الأمن الموسع في سياق تفاعل سياستها الخارجية مع كل التحديات التي تواجهها خاصة مع دول الجوار، تسخريها لكل الإمكانيات العسكرية حتى تستطيع الجزائر استعراض قدراتها في منطقتها والحفاظ على مكانتها الريادية في إطار ما يسمح به القانون والدستور الجزائري، حيث تولي العقيدة الأمنية أهمية كبرى لـ:

1–التعزيزات الأمنية العسكرية الجزائرية مع دول الجوار: فمن منطلق مسألة حماية الحدود الوطنية ومراقبتها من الأمور ذات الحساسية الأمنية والحيوية لأمن الدولة، بافتراض وجود التهديدات الممكنة والمحتملة؛ سواء من حيث التهديدات الإرهابية أو ومسائل الهجرة واللاجئين وما تحمله من تهديدات مجتمعية للجزائر أو تهديدات الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة المرتبطة بتحالفها مع الإرهاب الإقليمي. ولذلك سخرت الجزائر إمكانيات هائلة سواء لتحديث منظومتها الدفاعية والأمنية، أو اتباعها لتدابير عدة لمراقبة شتى الجبهات الحدودية، فقد جاء تعديل العقيدة الأمنية ليضيف لهذه الإجراءات الأمنية إضافة أمنية على الرغم من عديد

[1] المرجع نفسه، 133

[2] حمزة غربي، "الاستثمار والشراكة الافريقية الجزائرية"،مرجع سابق، ص.230

الانتقادات لمختلف الأكاديميين الأمنيين، أن تلك الإضافات المتعلقة بإرسال الجيش خارج الحدود بعد موافقة البرلمان وقصورها فقط على الجانب الإنساني ضمن قوات حفظ السلام الإقليمية والافريقية، دون المهمات القتالية وملاحقة الإرهابيين على سبيل المثال أو تدخل الجيش الجزائري بفرض الأمن في الدول التي تشهد اضطرابات أمنية وتداعيات انهيار الدولة على الأمن القومي الجزائري كما حصل في ليبيا، وكادت أن تحصل في مالي على النحو الذي يعزز المصلحة الأمنية الجزائرية من خارج حدودها الإقليمية[1].

لكن وعلى الرغم من قصور العقيدة العسكرية ومحدوديتها مهماتها خارج حدودها الاقليميةبضوابط المنظمات الدولية والإقليمية، إلا ان ذلك يعدّ على الأقل تحولا في طبيعة العقيدة الأمنية، فالمشاركة على سبيل المثال على الصعيد الإقليمي ضمن قوات حفظ السلام الإقليمي والأممي، خير من اتاحة الفرصة لتدخلات أجنبية تعفن الوضع أكثر مما تضبطه. ومن ثم فإنه على الأقل مساهمة الجيش الجزائري أمنيا في حفظ السلام في حال تدخله من منظور الشرعية الدولية، خير له من ألا يشارك أبدا، خاصة وأن مهمة حفظ السلام ليست فقط مرواحه الثكنات العسكرية في البلد المتدخل فيه، وإنما مواجهة أي تهديدات أثناء وجوده هناك.

أما على الصعيد القاري، فإنه في حال تدخل الجيش الجزائري بعد موافقة البرلمان، في إطار الصبغة المؤسساتية الدولية والإقليمية، فإن ذلك ربما سوف يزيح الحرج السياسي الذي ظل يزاحم الدور السياسي الخارجي الجزائري على هذا الصعيد، عندما كانت الجزائر تدعو الدول الافريقية للتكفل بالأمن الافريقي في إطار الاتحاد الافريقي، في حين أنها لا تشارك ولو بجندي واحد من أجل ذلك. ومثال ذلك موقف الجزائر من القوة الافريقية الجاهزة تحت لواء الاتحاد[2].

2 –مراقبة ومواجهة عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية العابرة للحدود: من منطلق أن الهجرة غير الشرعية تعتبر احدى مهددات الأمن القومي للدول، سيما الدول الجزائرية في شق التهديدات المجتمعية، تولي الجزائر بسياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية أهمية كبرى لمعضلة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال إقرار قوانين تنص على معاقبة كل مخالف لها فنجد إعادة 175: مكرر من قانون العقوبات تعاقب بحبس من شهرين إلى 6 أشهر وغرامات مالية معتبرة، لكل

[1] عبد النور بن عنتر، **عقيد الامن الجزائرية** .مرجع سابق،ص05

[2]عبد النور بن عنتر، **عقيدة الامن الجزائرية**، مرجع سابق، ص.04

جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد المراكز الحدودية البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحال هوية أو باستعماله وثائق مزورة وأي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر مناف داو أماكن غير مراكز الحدود.[1]

3إمكانية انخراط الجزائر في القوة العسكرية الافريقية الجاهزة: بعد التعديل الأخير في عقيدة الامن الجزائرية، فغالبا ما كان ينظر الى الجزائر كدولة تنفر التعاون الأمني، على الرغم من استثمارها في الأمن الإقليمي، فأصبح لها وجودها في مختلف هيكليات التعاون الأمني الأفريقي. غير أن هذه الاستثمارات طويلة المدى في الهندسة الأفريقية للسلم والأمن، فضلاً عن تعيين بيروقراطيين جزائريين في مناصب أساسية في الأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (حيث يتولّى جنيت حالياً منصب المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة)، إلا أنها قد تبدو متناقضة مع صورة الجزائر المنعزلة والتي لا تبدي ارتياحاً للتعاون الإقليمي والدولي[2]، وهناك ممن يثمن موقف الجزائر من منطلق أنها تستحق التقدير لدورها في الخطوات التي قُطِعت نحو تحقيق الهندسة الأفريقية للسلم والأمن، وهناك ممن أن هذه الخطوات ناقصة ومتزعزعة بسبب مبادئها الحاكمة لعقيدتها الأمنية التقليدية وخاصة مبدأ الدخل العسكري.

غير أنه ومع التحول في نمط العقيدة الجزائرية، قد أتاح للجزائر التعاون الأمني في الاتحاد الأفريقي في التعامل مع متطلبات الامن الإفريقي من خلال إمكانية الانخراط في نشر قوات تابعة للاتحاد مادام صار بإمكان الجيش الجزائري المشاركة بعد موافقة البرلمان في بعثات لدعم السلام افريقيا عموما حيث بؤر التوتر الأمني، وفي دول الساحل، التي تشكل العمق الاستراتيجي للجزائر ولا يمكن انكار الأهمية الجيوسياسية له بالنسبة للجزائر، فالجزائر تبقى دولة افريقية والبوابة الشمالية للقارة وأكبرها مساحة .فبعد التطورات الأمنية و السياسية في المنطقة ومن خلال التجربة

[1] رئاسة الجمهورية، **الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني**، (رئاسة الجمهورية: الأمانة العامة للحكومة لقانون العقوبات القسم الثامناعادة 175 مكرر2015)، ص76.

[2] بنجامين نيكلز: **دور الجزائر في الأمن الأفريقي**، منشور على موقع مركز كارنجي للسلام الدولي بتاريخ: 2014.04.03، اطلع عليه في: 2022.06.12 على الرابط التالي:
https://carnegieendowment.org/sada/55240

الجزائرية ،وحفاظا على امنها الداخلي حتى لا يتأثر بالمهددات الخارجية طرحت برامج وخطط وأليات لاستيعاب الخطر الأمني خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة معتمدة على تجربتها الطويلة في مكافحة الإرهاب وتحاول الجزائر المشاركة في كل القضايا الافريقية وابداء الراي فيها حتى لا تدخل في عزلة دبلوماسية[1]، بالموازاة مع تحول عقيدتها الأمنية التي من دون شك سوف تحرر السياسة الخارجية من المتاعب السياسة والاحراج السياسي المتعلق بموقعها داخل منظومة الاتحاد الافريقي على وجه الخصوص.

ومن ثم، يمكن استخلاص أن الجهود الجزائرية عبر آلياتها الدبلوماسية والأمنية العسكرية ، تهدف بالأساس إلى ضبط الاستقرار الإقليمي والقاري، من منظورها الإنساني والأمني، من المتوقع أن تكثف الجزائر من دورها السياسي والمني في المستقبل المنظور إقليميا وقارية، وبعث مشاركة الأطراف في الاتفاقيات التي كانت وسيطا فعال فيها من اجل تسوية النزاعات في المنطقة، وعلى الصعيد الافريقي من منطلق مقارباتها في إطار عقيدتها الأمنية الإنسانية والدبلوماسية إلى جانب الأدوات الأمنية والعسكرية التي تعززت أكثر مع الانفتاح الأمني والعسكري للجيش الجزائري جراء التعديلات الدستورية الأخيرة بخصوص .

وما يمكن استنتاجه في خضم نهاية هذا المبحث، أن دلالات وأبعاد مضمون التغير في العقيدة الأمنية الإقليمية والقارية تقوم على عنصرين إثنين؛ هما الأنسنة، والأمننة، على الرغم من التغيير الجزئي لهده العقيدة، وهذا التغير الجزئي لا يهمل الأبعاد السياسية، والاقتصادية والأمنية بالنهاية، من منطلق أن الأمن الوطني يتوارى استتبابه من خلف الحدود الوطنية ؛حيث ضرورة مجابهة التهديدات الشاملة ومجاراتها والتعامل اللين والصلب معها إقليميا، وقاريا من شأنه أن يساهم التحول في العقيدة الأمنية بالدفع أكثر لفاعلية للسياسة الخارجية الجزائرية على الصعيد القاري وفي إطار المنظمات الإقليمية وبخاصة الاتحاد الافريقي والجامعة العربية[2]، بما يخدم المصالح الوطنية السياسية منها والاقتصادية ذات الابعاد الأمنية بالنهاية ونحوها، على اعتبار أن دواعي واهداف التحول في العقيدة الأمنية الجزائرية قائمة بالأساس على الاعتبارات مجابهة

[1] حمزة غربي، "الاستثمار والشراكة الافريقية الجزائرية، مرجع سابق، ص230

[2] موصر نعيمة، الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: مقاربة لبناء عقيدة أمنية جزائرية، مرجع سابق، ص 116

التهديدات السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية لخدمة الامن القومي بمفهومه الشامل من خلال تقييد "إطلاقية" مبدأ عدم التدخل على الصعيد الأمني والعسكري، مع الإقرار بوجود حدود لهذا التغير في العقيدة الأمنية.

المبحث الثاني: التغير في العقيدة الأمنية: الحدود، الانعكاسات والآفاق

بعد إقرار التعديلات فيما يخص تعديل النظام الأمني المشكل لعقيدة أمن الجزائر، فلم تمس هذه التعديلات جوهرها والتعرض للمبادئ المؤسسة لها جذريا، علما أن استهداف هذه التعديلات لمبدأ عدم التدخل كانت طفيفة ومقيدة. وهو الامر الذي يطرح حدود هذا التغيير ومتطلبات المصلحة الوطنية وكيفية إدراكها من خارج الحدود الوطنية. ومن ثم مدى انعكاسات مسارها في المستقبل المنظور على الامن القومي الجزائري بشكل عام، فضلا الآفاق المستقبلية لعقيدة الجزائر الامنية

المطلب الأول: حدود التغير في العقيدة الأمنية الجزائرية

استدعى عدم الاستقرار المترتب عن التهديدات الأمنية والعسكرية في شمال إفريقيا حيث الموقع الجيوسياسي للجزائر وأهمية الجزائر الجيو استراتيجية في المنطقة، خصوصا من العقد الأخير من القرن الماضي ومع انفجار الاضطرابات الأمنية في المنطقة المغاربية منذ 2011، تزامنا مع التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية، سيما الجهة الشرقية للمنطقة المغاربية في كل من تونس وليبيا، لتضاف إلى رصيد الاضطرابات الأمنية المحدقة بالأمن القومي الجزائري المنبعثة من دول الساحل الافريقي في خضم تنامي التدخلات الدولية على اختلاف مستوياتها المباشرة وغير المباشرة[1]، وأثرها على الأمن القومي الجزائري، تعديلًا على المسار الأمني الجزائري الذي كانت تسير وفقه الجزائر.

فمع تلك الاضطرابات الإقليمية المتنامية من كل حدب إقليمي وصوب إفريقي؛ فقد تنامت تهديدات؛ الهجرة غير الشرعية، وانتشار الإرهاب والجماعات المسلحة، ووجود عصابات الجريمة المنظّمة، والاتجار بالبشر وغيرها، لتشكل عوامل رفعت مستوى القلق الأمني في الجزائر، الأمر الذي تطلّب تعديلاً للنظام الأمني التقليدي. وكان لا بد لهذه التعديلات أن تتناسب مع واقع البلاد

[1] مهيب الرفاعي، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، مرجع سابق ص 05

الأمني والعسكري، بالإضافة إلى مصالح أمنها الإقليمي، وتتناسب أيضًا مع حجم الضغوط التي تمارسها القوى التقليدية عليه[1].

بالمقابل أيضا، لم تحقق البدائل المتكاملة(*) العائدات الأمنية المرجوة التي ظلت تطرحها الجزائر كبديل عوض التدخل الأمني والعسكري، المرافق لمبدأ عدم التدخل السياسي في إطار السياسة الخارجية. فعلى الرغم من أن التدابير الأمنية الجزائرية المتخذة على طول على حدودها الإقليمية، قد أتت أكلها من خلال تقليص انتشار التهديدات على حدودها، فضلا عنحماية حدود بلدان أخرى ذات صلة جغرافية بها، أين تعيش اضطرابات أمنية في كل منليبيا ومالي وجزئيًّا تونس، وعلى الرغم أيضا من مسارات التعاون الإقليمي الثنائي وما حققته مكاسب أمنية، إلا أن المسار التعاوني متعدد الأطراف والمتمثل في مبادرة دول الميدان لم تحقق مكاسب. كما لم تحقق الوساطة الجزائرية في ليبيا ومالي رغم استنادها لخبرة تاريخية وسمعة دولية مجال الوساطة الدولية، ولم تستطيع الجزائر إحلال السلم في محيطها الجغرافي والإقليمي[2]. وذلك بسبب قصور في استراتيجيتها الأمنية البديلة عن التدخل بحكم عقيدتها الأمنية التقليدية. وبسبب دخول أطراف إقليمية أخرى في مجال الوساطة وهي المغرب الذي يتبنى مواقف مناوئة للجزائر تقليديا وحتى في الوقت الراهن لأسباب تتعلق في المجمل بمعارضته للمواقف الجزائرية تجاه تأييد الجزائر لقضية الصحراء الغربية.

وبالتالي وأمام محدودية المقاربة الأمنية الجزائرية في حل المعضلات الأمنية الإقليمية الضارة بأمنها القومي المتزامنة مع ارتفاع وتيرة الاضطرابات السياسية والأمنية في محيطها، وما خلقته من متاعب سياسية لها، وتكاليف اقتصادية ذات أبعاد أمنية، فقد سارعت الجزائر إلى ادخال

---

[1] عبد النور بن عنتر، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، مرجع سابق، ص101

(*) يقصد بالبدائل الجزائرية التي طرحتها الجزائر في ظل عقيدتها الأمنية التقليدية عوض التدخل تلك الأطر التعاونية المتعلقة باستراتيجية الجزائر الأمنية لمواجهة التهديدات المتصاعدة في تخومها الجغرافية وصيانة الأمن الإقليمي عمومًا على مقاربة الأمن من خلال التعاونوتتمحور هذه الاستراتيجية المتكاملة المتمحورة حول خمسة محاور: **المحور الأول**: عملياتي، التدابير الأمنية والعسكرية وطنيًّا (على الحدود)، **المحور الثاني** يخص مسارات تعاونية سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار مساعدات وقروض مالية وتدريبات عسكرية .**المحور الثالث**. اجراءات أمنية اتخذتها الجزائر منذ اندلا ع الأزمة الليبية، في 2011، لتقطيه حدودها البرية مع التركيز على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي. **المحور الرابع** يخص التعاون المستوى الإقليميومتعدد الأطراف ويتمثل من جهة في إطلاق مسارين ثلاثيين (الجزائر–تونس–ليبيا، والجزائر–تونس–مصر) للتعاون والتنسيق، يخصان الأزمة الليبية، وفي مبادرات لحشد جهود دول المنطقة وتنسيقها من جهة أخرى، ومنها مبادرة دول الميدان (الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) التي أُطلقت عام 2010. **المحور الخامس** يخص التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي. وتتوافق هذه المحاور/البدائل والمبادئ المؤسِّسة لسياستها الخارجية والأمنية: **انظر**: عبد النور بن عنتر، **عقيدة الامن الجزائرية**، مرجع سابق، ص.06

[2] عبد النور بن عنتر، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، مرجع سابق، ص 102

تعديلات جزئية على عقيدتها الأمنية نصت عليها مواد دستورية عقب الاستفتاء على الدستور شهر نوفمبر2020، على أمل ان تكون التعديلات استجابة مرنة لمواجهة تلك المعضلات المذكورة[1]. بحيث أضحى للجزائر بإمكانها في ظل احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلم الإقليمي والقاري والدولي بعد موافقة البرلمان[2]. فبالنظر إلى نص المادة قد تبدو أن هذه الفترة لا تضيق بشكل كبير، خاصة وأن الجزائر قد قامت من قبل وفي إطار عمليات تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بالمشاركة تحت لواءها، لكن الجدير بالذكر هو إدراجها في نص الدستور والضجة الإعلامية التي تبحث عن التركيز بها وكذلك التوقيت الذي يعتبر هام وخاص للأوضاع التي تمر بها منطقة شمال إفريقيا، كلها إشارات على أن السلطة الجزائرية كانت بصدد تغيير منظورها الأمني.[3]

وفي هذا الخضم، فقد أوضح الباحث عبد النور بن عنتر" أنّ التعديلات الدستورية من الوجهة النظرية ترتبط بالتحول السياسي في الجزائر. لكنه استدرك موضحًا أنّ الحالة الجزائرية لم تشهد إلى الآن انتقالًا ديمقراطيًا بالمعنى المعروف، ولا نزال إزاء انتقال داخل النظام في حالة الجزائر، وأنه من الصعوبة مقاربة الأمر وفق مبادئ الرقابة المدنية على القوات المسلحة؛ فالحال لا تعكس سمات الرقابة المدنية في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية"[4].

بالمقابل، يبقى أي وضع أمني مرهونا بمدركات التهديد والشواغل الأمنية والمصالح، البنيوية والظرفية،لذا تختلف مواقف الدول باختلاف الأزمات وجغرافيتها. وهذا ما يفسر تطورموقف الجزائر من التدخل في مالي؛ رفضته قبل أن تسايره وتدعمه لوجستيًّا[5]، فالتخوف الأمني الجزائري والهواجس لا يمكن إنكارها، ولذلكفالمؤسسة العسكرية الجزائرية ترى في استفحال وتمدد الجماعات الراديكاليةالمسلحة خطرًا لا يمكن تجاهله، خصوصًا بعد تدهور الأوضاع في ليبيا وتغوُّلالجماعات المسلحة والمليشيات العسكرية على النظام السياسي في ليبيا ومالي،ويزداد هذا التخوف في ظل هشاشة النظم الأمنية لدول الجوار، ومنها تونس التيتعيش وضعًا قلقًا وقابلاً للتفجر في أي لحظة.

---

[1] عبد النور بن عنتر،" عقيدة الامن الجزائرية، مرجع سابق، ص04

[2] عبد الرزاق بوالقمح، هل تتجه الجزائر نحو مراجعة عقيدتها العسكرية؟،مرجع سابق، ص01

[3] رئاسة الجمهورية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مشروع تمهيدي لتعديل الدستور", ماي 2020

[4] عبد النور بن عنتر، **سمنار التحول الديمقراطي يناقش العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري الجديد**، مرجع سابق، ص03

[5] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الامن الجزائرية**، مرجع سابق، ص 05

ولعل إبرام اتفاقات الشراكةالاستراتيجية بين الجزائر وتونس وليبيا يأتي ضمن مسعى يهدف إلى تأمينالجوار، وكذا أمننة العلاقات الدبلوماسية الإقليمية[1].

وبالتالي، ما يهم بالنسبة للنظام الأمني في الجزائر بقدر ما هو رفض الخيار العسكري في تسوية النزاعات، والوصول إلى حلولٍ سلمية من شأنها ضمان الأمن غير المنقوص للدول المحيطة بالجزائر، إلا أنه ومع تغير العقيدة الأمنية وإعادة النظر في مبدأ عدم التدخل من المنظور الأمني، فقد حدّت مراجعة العقيدة الأمنية جزئيا من إطلاقية هذا المبدأ إلى نسبيته، نتيجة المشكلات الأمنية التي حّت ذاتها في السابق من قدرة الجزائر على التكيف مع السياق الإقليمي الفرعي الجديد الذي يتسم بتفكك الدول المجاورة، وهو دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في الأسس المعيارية التي وجهت سياستها الخارجية وتركيبتها الأمنية منذ الاستقلال، وفي مقدمتها مبادئ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، واحترام سيادة الدولة، ودعم الحركات الثورية المناهضة للاستعمار.

بالنتيجة، ومما سبق، نظريا، صحيح أنه ثمة حدود فعلا لتغير العقيدة الأمنية فيما تعلق أساسا بحدود التدخل ومحدوديته طبقا لما جاء في التعديلات الدستورية، لكن يمكن القول أنه عمليا، من السابق لأوانه، الحكم المطلق على مدى نجاعة هذا التغيير الجزئي في العقيدة الأمنية، خاصة وأن هذه التعديلات لم يمض عليها سوى نحو قرابة العالمين تقريبا على إقرارها دستوريا، وكذلك أنها لم تختبر بعد ميدانيا. وجود التوترات والاضطرابات في دول الساحل الإفريقي وليبيا تحديدا، وعلى الصعيد القاري عموما. لذا من الصعب الآن الحكم على مدى نجاعة التعديلات الدستورية الأخيرة من عدمها في مجال السياسية الخارجية والأمنية الجزائرية، وربما الحكم عليها يكون من خلال انعكاساتها مستقبلا على الأمن القومي الجزائري[2]

المطلب الثاني: الانعكاسات المحتملة لتغير عقيدة الجزائر الأمنية على أمنها القومي

مما لا شك فيه أن الجزائر تواجه خطر التهديدات الأمنية المتعددة المخاطر، والمتنوعة المصادر، على الرغم من القطيعة الاستراتيجية في مجال التهديدات، بين التهديدات الدولتية والغير دولتية المستفحلة. ولذلك فقد أفرزت تداعيات ثقيلة على الأمن القومي الجزائري في عديد

[1] بوحنية قوي،**الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**، مرجع سابق، ص 3

[2] قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع.01(2017): 12

الجوانبالاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهو ما سوف يضع العقيدة الأمنية الجديدة في موضع اختبار حقيقي لإثبات مدى نجاعتها من عدمها، في المجالات؛ السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية ذات الأبعاد الأمنية بالمفهوم الأمني الأشمل.

- **الآثار السياسية المنتظرة:** إن أهمية البعد الإفريقي للجزائر على كافة الأصعدة؛ خاصة السياسية والدبلوماسيةمنها، ليست جديدة. فالجزائر أدركت أهميةالدائرة الإفريقية لحركتها الجيوسياسية، منذ الثورة التحريرية، أين شكلتالقارة؛ قاعدة خلفية لها في سياق التضامن الثوري، الذي ساد بين دولها. فقدلعبت الدول الإفريقية، دورا مهما في الضغط (الدبلوماسي خاصة) على فرنسا؛لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر. وتجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ حيث التضامن السياسي في إطار كفاح الدولالإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية. فضلا عن المتغير الأيديولوجي والسياسي الذي اعتبر المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر علىالتركيز على إفريقيا، في سياستها الخارجية من جهة[1]. ومن جهة ثانية في الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، وخصوصًا معتنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في ليبيا ومنطقةالساحل، التي عززت توظيف الجزائر لمقاربة الدوركمحدّدمهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي مرورا بجواهرها الاقليمي[2].

وبالتالي ومن خلال الدور الجزائري التاريخي والراهن، فإن الاهتمام الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا بات يركز على البعدالأمني سيما مع انتشار ظاهرة الإرهاب ومختلف التهديدات الأمنية العابرةللحدود والأوطان (جريمة منظمة، تجارة المخدرات.) علاوة على ذلك تزايدالهجرة غير النظامية سيما من الساحل والصحراء الكبرى، وهذا يتطلب دبلوماسيةمن نوع جديد "الدبلوماسية الأمنية"[3]، ويفهم من هذا أن الجزائر بجهادها السياسي في إفريقيا متربط أساسا بأمن القارة وجوراها الإقليمي، هو من أمنها واستقرارها.ولذلك يُتوقع أن تؤدي هذه الرخصة الدستورية الجديدة إلى تغير لافت في السياسة الإقليمية للجزائر، ومراجعة بعد مراجعة بعض المبادئ السياسية الخارجية الجزائرية،التي ظلت أسيرة فكرة عدم التدخل العسكري في دول المنطقة، بما

[1] المرجع نفسه، ص12

[2] بوحنية قوي **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 29جانفي2014)، ص02

[3] مهيب الرفاعي، مرجع سابق، ص06

يؤدي إلتغيّر موازين القوى في المنطقة، وتبدل أدوات تفعيل الموقف في دول الجوارالتي تشهد توترات ونزاعات داخلية ذات انعكاسات أمنية سلبية على الأمن القومي الجزائري

- **الانعكاسات الأمنية المحتملة:** في خضم تراكمات التهديدات الأمنية، يعول على النظام الأمني الجزائري المعدّل في احتواء الهجمات الإرهابية المباشرة، التي تزامنت مع تدهور الأوضاع الأمنية على تخوم حدودها الجنوبية الشرقية حيث الجارة ليبيا التي لازالت تعاني من اضطرابات أمنية بسبب انهيار الدولة الليبية، وصعوبة بناء توافق وطني ليبي لأنهاء الصراع الداخلي الذي انجر عن التدخل الدولي والإقليمي في خلال العقد الماضي، ولا زال في حسبان العقيدة الأمنية الجزائرية أن ليبيا بعد استقرارها الأمني خاصة منذ اختطاف والي إليزي العام2012 قبل أن يتم تحريره من قبل جهود جهاز المخابرات الجزائرية والجيش الوطني، فضلا عن تداعيات تعرض المنشأة الغازية الاستراتيجية في ولاية إليزي في منطقة "تيقنتروين" إلى التهديد من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة التي تتخذ من الأراضي الليبية مرتعا، قبل أن يتم تدخل عناصر من القوات المسلحة الجزائرية الخاصة، وتخليص المنشأة وبشكل احترافي للغاية من التهديدات الإرهابية.

بالمقابل لا يزال كذلك في حسبان العقيدة الأمنية الجزائرية، قراءة التهديدات القادمة من مالي، ومن دول الساحل عموما، وقد ألقت الأوضاع الأمنية المتدهورة في مالي بتهديداتها على الامن القومي الجزائري بشكل مباشر، حين امتدت أيادي التهديدات الإرهابية في مارس 2012 إلى عمق التراب الجزائري بمدينة تمنراست والهجوم الإرهابي على مركز للدرك الوطني، ليتبعها في أفريل من نفس السنة اختطاف الدبلوماسيين في مدينة "قاو" بمالي، فضلا عن تفجير سيارة مفخخة في جوان2012 بمقر قيادة الدرك الوطني الجهوية في ورقلة، بالإضافة إلى التهديدات الأخرى المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتجارة بالسلاح والشر .. الخ[1]

كل هذه التهديدات الأمنية، وضعت على المحك الامن القومي الجزائري من خلال انكشاف الثغرات الأمنية في تعاطيها مع مخرجات جوارها الإقليمي، وهو ما اقتضى إعادة النظر الجزئية في العقيدة الأمنية الجزائرية وفق تلك التطورات والتهديدات، بحيث من المرجح تماما، وفي خضم بوادر الانسحاب الفرنسي من مالي بعد فشلها في بسط الاستقرار في هذ البلد المجاور للجزائر، وبعد تغير السماح الدستوري بعد موافقة البرلمان، بخروج قوات الجيش إلى خارج التراب الوطني

[1] حوالدية فؤاد، "السياسة الأمنية الجزائرية أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي، والساحل الافريقي"، مرجع سابق، 58

في إطار منتظم ثنائيأو إقليمي، ستسمح للجزائر بأن تتجاوز الأدوار التقليدية المتعلقة بعدمالتدخل بالدول الأخرى والتزام الحياد، لا سيما أن الفراغ الأمني في شمالمالي يهدد الأمن القومي للجزائر، وهو ما يعني ضرورة لعب الجزائر دوراًمباشراً في تهيئة الاستقرار في مالي، بالتنسيق مع حكام مالي الجدد والذينتتوافق الكثير من خياراتهم المحلية مع المقاربة الجزائرية[1] وربما نفس الخيار في التعامل الجزائري في الشأن الليبي حيث تدعم الجزائر الحل الليبي الليبي في حل الازمة الليبية.

ولا شك أن دور الجزائر في الأمن الإقليمي منبثق بتمسكهابالاتحاد الأفريقي والهندسة الأفريقية للسلم والأمن من خلاله، بصرف النظر عن دوافعها،إلى جانب الطلب من الجزائر تعزيز انفتاحها الأخير على التعاون الأمني معجيرانها، لدى المجتمع الدولي كامل الحق في تحدّيها كي تضطلع على أكمل وجهبالدور القيادي القاري الذي تدّعيه لنفسها. وتملك الدولالأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أسباباً وجيهة جداً لقياس إصرار الجزائر علىالتمتّع بالحضور والسلطة في الاتحاد الأفريقي بالمقارنة مع أدائها والنتائجالتي تُحقّقها نحو السلام والأمن عن طريق الهيكليات الأمنية الإقليمية التياستثمرت فيها الجزائر بقوّة طيلة سنوات[2].

ومن ثم، قد يسهم التحول في العقيدة الأمنية الحالية، الذي يحمل تصورا أمنيا لافتا للأمن الإقليمي، تماشيا وتحرك سياستها الخارجية بعد انعتاقها من حرج استطالة مبررات عن عدم انخراطها العسكري[3]، ومن المرجح أن تقوم العقيدة العسكرية على أداء مهمّات استخباراتية وقتالية محدودة خاصّةعلى الحدود الجنوبية، كمراقبة وملاحقة الجماعات الإرهابية والمهربينوالجماعات الإجرامية الدولية، وسبل إحلال السلام والامن الإقليميين والقاريين، الخادمين للأمن والتنمية الاقتصادية القارية والإقليمية وحتى المحلية بالنسبة لها. خاصة وأن الجزائر تحمل في طياتها مقاربات اقتصادية وتنموية واعدة منذ إطلاق مبادرات النيباد والشراكة الأفرو جزائرية، ما قد ينعكس ايجابيا عليها وعلى آل إقليمها وآل قارتها.

- **المكاسب الاقتصادية المرتقبة:** بالنظر إلى الاضطرابات الإقليمية، فضلا عن التهديدات الأمنية الهجينة الأخرى، فضلا عن نفقات التسلح الجزائري مند عقدين من الزمن وبخاصة في العقد الأخير، فقد وضعت العقيدة الأمنية الجزائرية التداعيات الاقتصادية المنجرة عن تلك التهديدات محل الانشغال الأمني بالمفهوم الاقتصادي، مستحضرة أن تزايد استنزاف الموارد

[1] المرجع نفسه، ص59

[2] بنجامين نيكلز، مرجع سابق، ص03

[3] عبد النور بن عنتر، **سمنار التحول الديمقراطي** ..،مرجع سابق، ص03

المالية والاقتصادية في سبيل التصدي لتهديدات باختلافها كأولوية، لا بد وأن تنعكس ببلوغ استقرار اقتصادي بعد استباب الامن بهدف بعث التنمية المستدامة في البلاد وتطوير الشراكة مع دول الجوار في إطار شراكة جزائرية إقليمية وافريقية[1].

وقد شكلت حجم الاتفاقات المالية الضخمة بفعل تراكم التهديدات وضرورة مواجهتها تحد استنزافا أكبر للاقتصاد الوطني، حيث بلغ إنفاق الجزائر العسكري خلال الفترة المتمددة2010 ما قيمته7.603مليار دولار ليصل إلى ما قيمته 10.654 مليار دولار سنة 2016، وربما المبلغ مرشح للارتفاع على خلفية التهديد المغربي في إطار التعاون العسكري الصهيوني–المغربي عقب التطبيع الأخير وما يشكله من تهديد دولتي قائم بذاته. ناهيك عن النفقات الضخمة التي تنفقها الجزائر على جيرنها على شكل مسعدات مالية لبعث الاستقرار، في تونس، ليبيا ومالي وغيرها. فكل هذه المبالغ يتم اقتطاعها على من الخزينة العمومية على حساب التنمية الاقتصادية للتصدي لمختلف التهديدات اللينة والصلبة المنتشرة على تخوم الجزائر، في وقت لازالت فيه عائدات الجزائر المالية من قطاع المحروقات بنسبة 95 في المئة، وهو ما يجعل خزينة الدولة عاجزة عن سد احتياجات البلاد والعباد[2]، خاصة عند تهاوي أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، كما حصل في تسعينيات القرن الماضي، وما حصل العام 2014 من تهاوي لأسعار المحروقات وضعت الامن القومي على المستوى الداخلي على المحك، بالموازاة مع التهديدات الخارجية المختلفة على الحدود[3].

ومع نهاية العام 2011، كانت الجزائر قد جندت25000 جندي في نشاط مشترك لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وفي نفس السنة مع بروز الاضطرابات الإقليمية قفزت ميزانية الدفاع بنسبة 10 في المئة، ما يعادل13.10 مليار دولار وكل هذا على حساب التنمية[4]، بالإضافة إلى تهديدات أخرى ضارة بالاقتصاد الوطني؛ كتهريب السلع، والبضائع والمنتجات على اختلافها، وتهريب المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية واختراق حدود دول الجوار، حيثوصل الأمر إلى درجة التشابك والتعقد في المصالح بين الدول الفاشلةوالجريمة المنظمة والإرهاب مما جعل هذه الدول

[1] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الأمن الجزائرية، مرجع سابق، ص03**

[2] زياني صالح، مرجع سابق، ص 293

[3] عبد الغني حدادي ودحمانين عبد الفتاح،" آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، ع.1(2017):108

[4] حسام حمزة،" الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة"، **مجلة سياسات عربية**، ع.21(2016):80

قواعد خلفية للجماعاتالمتطرفة ومافيا السلاح والمخدرات، فدول الساحل الصحراوي أصبحت تهدد وحدةالتراب الوطني بأزماتها المستعصية[1]

وعليه، ومن منطلق هذه التراكمات والأعباء الاقتصادية والمالية على حساب التنمية الاقتصادية المحلية، وفي خضم العقيدة الحالية، وبالنظر إلى حجم الاستنزاف الاقتصادي، يفهم أن الجزائر ستسعى إلى توطيد قدمها في محيطها الإقليمي القارة السمراء لتحقيق مكاسب اقتصادية، البحث عن أسواق افريقية واعدة لتصدير منتوجاتها، وزيادة الإيرادات الوطنية من العملة الصعبة لانعاش الخزينة العمومية، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في مجالات مختلفة، والتخفيف من حدة البطالة، بالإضافة إلى تنويع الاستثمارات في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة والسياحة على النحو الذي تضمن من خلاله الجزائر موارد مالية دائمة للخزينة العمومية لتغطية النفقات العامة من جهة، ومن جهة ثانية تشجيع المؤسسات والشركات الحكومية الجزائرية وكذا أفراد رجال الأعمال الجزائريين للاستثمار في بلدان القارة[2]، وتحقيق عائدات مالية ومادية خادمة للاقتصاد الوطني ومن ثم للاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي بأبعاده الأمنية من جهة أخرى.

أما على الصعيدي الإقليمي والقاري، وعلى اعتبار تلازم الأمن بالتنمية وعلاقتهما الاعتمادية المتبادلة، ففي خضم عقيدتها الأمنية السابقة، كان غالبا ما ينظر الى الجزائر كدولة تنفر التعاون الأمني، لكنطالما استثمرتالجزائر في الأمن الإقليمي[3] ذو أوجه سياسية وبخاصة اقتصادية ذات الابعاد النهائية للأمن، فأصبح لها وجودها في مختلف هيكليات التعاونالأمني الأفريقي، ومع تغير عقيدتها التقليدية ولو جزئيا ، من المرتقب أن يتدعم التعاون الإقليمي والقاري في المجال الاقتصادي، نظرا لإيمان صانعي القرار الجزائري بداء من الرعيل الأول من صناع القرار في الجزائر إلى الوقت الراهن مدى أهمية البعد الاقليمي والإفريقي للجزائر، بضرورة تغيير الوضع الاقتصادي الافريقي السيئ، بما ينعكس إيجابا على الجزائر. فبالرغم من أن إفريقيا تمثل 12 في المئة من سكان العالم، إلا أنها تمثل 1 في المئة فقط من الناتج الخام(PIB) وصيدها من

[1] عاسي عبد القادر، تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر، منشور بتاريخ،2014.05.29، اطلع عليه في 2022.06.12 على الرابط التالي:
http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/591

[2] حمزة غربي، "الاستثمار والشراكة الافريقية الجزائرية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية**، مرجع سابق، ص230

[3] بنجامين نيكلز، مرجع سابق، ص03

التجارة العالمية مجرد 2 في المئة ، وبها أعلى مؤشرات الفقر، فضلا عن ضعف وهشاشة اقتصادات بلدانها في معظمها إن لم نقل جلها مع استثناءات بسيطة.

وقد كانت مبادرة النيباد في قلب المعادلة الافريقية، وتحمل هذه المبادرة منظورا جديا للتنمية، تقودها الجزائر بمعية دول افريقية فاعلة أخرى، أسمي هدفها الاندماج الافريقي في الاقتصادي العالمي، واسترجاع قدرة افريقيا الاقتصادية، والتحكم في ثرواتها. وبهدف تعزيز الامن والتنمية الاقتصادية الافريقية، بما يعود على الجزائر والقارة الافريقية بالازدهار الاقتصادي، يتوقع أن تستكمل الجزائر مهامها في إطار النيباد[1]، بالموازاة مع إطلاق مشروع الشراكة الإفريقية الجزائرية التي لا تختلف تقريبا في مضامينها الأمنية والبواعث الاقتصادية الرامية من أجل نفخ روح التعاون الجزائري الافريقي سيما الإقليمي، بما يعود على اقتصادها، واقتصاد شركائها بالأمن والاستقرار والاقتصادي، من خلال مواصلة جهود الجزائرية في المجال الاقتصادي والبحث عن أسواق افريقية واعدة لتصدير منتوجاتها، وزيادة الإيرادات الوطنية من العملة الصعبة لانعاش خزانتها العمومية، وتنويع صادرات خارج قطاع المحروقات في مجالات مختلفة، والتخفيف من حدة البطالة ، بالإضافة إلى تنويع الاستثمارات في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة والسياحة[2] على النحو الذي تضمن من خلاله الجزائر موارد مالية دائمة للخزينة العمومية لتغطية النفقات العامة، بما يعود عليها بعوائد اجتماعية مرجوة.

- **الانعكاسات الاجتماعية المحتملة:** بالنظر إلى التهديدات الاجتماعية الناتجة الهجرة غير الشرعية، وعن تجارة السلاح، والمخدرات، وباقي تدفقات الآفات الاجتماعية المهددة للأمن المجتمعي الجزائري، فقد انجر عن الانفلات الأمي في كل من ليبيا، ومالي رواج تجارة الأسلحة والمخدرات، حيث تشير الأرقام إلى تسرب حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة من ليبيا إلى دول الساحل الإفريقي، و300 قاذفة أرض جو. وبحسب مصادر بريطانية تعد ليبيا من أكبر الأسواق السوداء الخاصة بتجارة السلاح في العالم[3].

والجدير بالذكر هنا، أن الغرب الذي قاد حلف الناتو للعدوان على ليبيا العام 2011، بقيادة فرنسية ودعم بريطاني وأمريكي، هم من تسببوا بالنهاية في انتشار السلاح عندما سلحوا المعارضة في

[1] جهاد الغرام،" الدور الإقليمي للجزائر في أفريقيا، المحددات والأبعاد"، **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، ع.06(2016):174

[2] حمزة غربي، مرجع سابق، ص 230

[3] حوالدية فؤاد، مرجع سابق، ص60

ليبيا لإسقاط نظام القذافي إلى جانب القصف الجوي للحلف على المنشآت الحيوية والبنى التحية لليبية تحت ذريعة أن نظام القذافي يشكل خطرا على الامن الإنساني. وقد تم العثور بالمقابل على أسلحة مضادة للطيران من قبل الجيش الجزائري مزروعة تحت الرمال بعين أمناس. في الوقت الذي تزامن فيه بروز جماعات مسلحة تسعى كل منها الاستفادة من الوضع المتردي في دول الساحل وفي طليعتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بالتزامن مع انتشار السلاح[1]. بالإضافة إلى انتاج وتجارة المخدرات والتسلل بها نحو الجزائر، حيث تشير تقارير للأمم المتحدة أن نحو من نسبته 30 إلى 40 في المئة من المخدرات الصلبة، تمر عبر المغرب العربي ودول الساحل.

انطلاقا من هذه التهديدات الخطيرة على الامن القومي الجزائري في شقه الأمني المجتمعي، فإن العقيدة الأمنية الجزائرية الجديدة، وبفعل ما طرأ عليها من دون شك سوف تقوم العقيدة العسكرية على أداء مهمّات استخباراتية وقتالية محدودة ،خاصّةعلى الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية على محور انتشار تجارة السلاح والمخدرات، لمراقبة وملاحقة الجماعات الإرهابية وتجار السلاح والمخدرات والمهربينوالجماعات الإجرامية الدولية حرصا منها على أمنها المجتمعي، حيث تمكنها التحول في هذه العقيدة العسكرية من أداء مهمها الأمنية على أكمل وجه مقارنة بسابق عهدها.

بالمحصلة، من المرجح بفعل التغير في العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية، وبالنظر إلى قائمة التهديدات غير الدولتية وضغوط استتباب الأمن القومي الجزائري في مضامينه السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والمجتمعية، وطالما أنه تم لجم قيود عدم التدخل دستوريا بصفة جزئية على صعيد السياسة الخارجية والأمنية للبلاد، ونظرا لاستيعاب الجزائر خلال العقد الماضي مدى خطورة هذه التهديدات وصعوبة زمزمة تدفقاتها عبر النظام الأمني التقليدي، رغم بدائل التنسيق والتعاون مع دول الجوار أمنيا، إلا أن ذلك التغيير قد يطرح آفاقا مستقبلية لهذه العقيدة و اتجاهات مسارها في التعامل مع مثل هذه التهديدات دولتية كانت أو غير دولتية.

المطلب الثالث: آفاق التغيير في العقيدة الأمنية الجزائرية في المستقبل المنظور

سمح الانكشاف الأمني للأمن القومي الجزائري في ظل العقيدة التقليدية للأمن الجزائري عن وجود ثغرات أمنية، أسهمت التهديدات غير الدولتية في اتساعها، مما استدعى بالجزائر بعد سلسلة

[1] محمد طالب أبصير" المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية،2010)،ص11

نقاش وجدل كبيرين في السنوات الأخيرة الماضية، أفضت إلى كسر حاجز قدسية بعض المبادئ التي ظلت حاكمة لعقيدة الجزائر التقليدية، عندما تم إقرار التعديلات الدستورية وما تعلق بالعقيدة الأمنية والعسكرية للبلاد، وبالتالي مادام كسر حاجز إعادة النظر فيها في الوقت الراهن، فإن احتمالات استمرارها، أو توسيع تعديلاتها مرة أخرى، أو إعادة النظرة فيها كلية، تبقى واردة كلما طغت التهديدات المتعدة جزئيا، أو كلية في المستقبل. وعليه فثمة ثلاث سيناريوهات محتملة لاتجاهات مسار هذه العقيدة في الآفاق المستقبلية.

السيناريو الأول: استمرار العقيدة الأمنية الجزائرية بالتعديل الطفيف الحالي: فعلى الرغم من أنه في الوقت الراهن لم يتم اختبار العقيدة الأمنية بشكل عملي بضرورة التكيف مع أوضاع المنطقة المحيطة بالجزائر، إلا أن وجود تحديات ذات طبيعة مختلفة لا يجدي معها الاكتفاء فقط بأساليب ووصفات العمل التقليدية السابقة، خاصة وأن الإبقاء على الوضع السابق للمذهب الامني الذي كانت تتبنّاه الجزائر في سياساتها الخارجية والأمنية من دون تعديل وتكييف للقواعد التي وضعت في عالم لم يعد قائماً أيضاً، الذي قد كلّف الجزائر التأخر كثيراً في الدفاع عن أمنها القومي، مقارنة بقدراتها ومصالحها، في مقابل أطراف أخرى أقل شأناً وأكثر حضوراً[1].

ففي إطار العقيدة المعدلة الحالية، التي تتيح للرئيس إمكانية "إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين من أعضائه"، تكون هذه العقيدة الامنية قد قدمت "رسالة واضحة جداً مفادها بأن الجزائر لن تحرم نفسها من أي وسيلة أو خيار يحقق مصالحها إن اقتضى الأمر". ومن ثم فحسب خبراء في الأمن فإن "الخطوة الجزائرية تجاه مراجعة العقيدة الخارجية والأمنية للجزائر برفع القيود المعيارية التي كانت تقيدها، تعتبر خطوة جادة وجريئة اتخذنها الجزائر، بحث كانت تلك القيود في السابق تحدّ وتحصر خياراتها وأدواتها في هذا الشأن، وتفوّت عليها فرصاً أكيدة للتعامل مع مستجدات جوار الجزائر الجيوسياسي بمنطق أكثر واقعية، وبما يمكنها من أداء أدوارها واستعادة مكانتها التي تستحقها في المنطقة[2]."

وانطلاقا، من المراجعة الجزئية للعقيدة الأمنية الجزائرية المعدّلة على النحو الحال، هي محصلة لجدال أخلاقي- أمني على المستوى الرسمي الأعلى للبلاد قد أفضى إلى ذلك، فإن

[1] عثمان لحياني، تغيير عقيدة الجيش الجزائري: ضوء أخضر لعمليات خارجية، منشور في 2020.05.09، اطلع عليه في 2022.06.20 على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk

[2] نفس المرجع

القائمون على التنظير للأمن القومي الجزائري قد أطلقوا من قبل بعد جهد كبير توصيف الحرب الدامية التي كانت تقودها إدارة الدفاع الوطني سياديا وحدوديا ضد الإرهاب سنوات العشرية السوداء، فإن إدارة الأمن القومي الجزائري كانت تعطي توصيف تلك الحرب توصيفا زمنيا لها، وبذلك قيد مفهوم الامن القومي الجزائري بحدود جغرافية وزمنية، في الوقت الذي كان يرى فيه على المستوى المفهومي للأمن القومي الباحث **تراجر Trager**" أن أهداف الأمن القومي ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية والمحلية والعالمية الملائمة لحماية وتعزيز القيم الوطنية الحيوية". في حين كان مفهوم **والفر Wolfer** "أن الأمن القومي في جانبه الموضوعي هو انعدام التهديد الموجه ضد القيم المكتسبة الراسخة وفي جانبه الذاتي هو انعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديد والخطر"[1].

ومن ثم فإن الرؤية الأمنية للأمن القومي الجزائري التي تراها دوائر الأمن السيادية في الجزائر تتمحور حول الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع. ويعني ذلك هنا أن الأمن القومي الجزائري يعني حماية الدولة–الأمة من خطر القهر على يد قوة وتهديدات أجنبية، وبالتالي الامن القومي الجزائري مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل الدولة المتوخية للحفاظ على بقاء المجتمع وحمايته من الاخطار المحدقة به نتيجة لتلك التهديدات الأمنية على اختلافها، وهو صلب العقيدة الأمنية الحالية[2]. وبالتالي، يفهم أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع أساسا من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف مقاصدها السياسية، وقدراتها العسكرية ومكتسباتها الأمنية، ومكاسبها الاقتصادية، ووحدتها الاجتماعية ، ومواجهة تلك التهديدات ذات المصادر المتعددة، بهدف منح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في مختلف المجالات الحيوية، وهو أسمى مبتغى العقيدة الأمنية الحالية التي يبدو أنها من خلال التعديل الأخير الذي مس ظاهرها دون جوهرها قد استوعبت مخاطر التهديدات الأمنية الحالية انطلاقا من إعادة قراءاتها لمتطلبات أمنها على انقاض تلك التهديدات.

وعلى هذا الأساس، وعلى الرغم من جزئية تعديل الجزائر لعقيدتها الامنية بما يتماشى والرؤية الأمنية الحالية ومتطلبات الأمن القومي الجزائري من خارج حدودها الإقليمية، وانطلاقا من

[1] فلاك نور الدين،"دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجدية"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**،ع.02(2019):1086

[2] المرجع نفسه، ص 1086

الشواغل الأمنية الحالية، إلا أنها على الأقل تبقى مسلحة بمقاربتها الأمنية الجديدة الموسعة بتوسع التهديدات الإقليمية خصوصا والقارية عموما، والتي تستهدف أيضا التكيف كأساس لبناء المكانة الإقليمية والافريقية، خاصة بعد وضع قيود على "مطلقية" عدم التدخل الأمني والعسكري والسياسي في ظل تنامي الفشل الدولتي، والهشاشة الأمنية الإقليمية والقارية، فضلا عن استكانة الضعف الاقتصادي الافريقي[1].

وعليه، فإن استمرار العقيدة الأمنية الجزائرية بالتعديل الحالي الطفيف هو أحد سيناريوهات عدم مضي الجزائر في تعديلات أخرى غير التعديل الأخير، من منطلق أنالملاحَظ في بعض المبادئ المؤسِّسة لهذه العقيدة التي طرأ عليها بعض التعديل أو على الأقل التكييف، من دون أنيقود ذلك إلى مراجعة لخياراتها الاستراتيجية[2]؛ أهمها التدخل المحدود "المشرعن" دوليا وإقليميا وفي ظل غياب صراع واسعالنطاق يمس بشكل مباشر وخطير بترابها، فإنه من غير المرجح أن تعيد الجزائرالنظر في سياستها الأمنية بشكل جوهري، ومن ثم الإبقاء على سيناريو استمرار العقيدة الحالية المعدلة جزئيا، خاصة أن تطورات الوضع تؤكد صوابتصوراتها[3].

لكن ذلك، ومع الإقرار افتراضا، أن التحول الحالي لهذه العقيدة بما يتناسب والتصورات الأخلاقية(المبادئ) والبرغماتية(الأمنية) معا، وربما مع من صوابها التكيفي الحالي لها من منظور القيادة السياسية والأمنية للبلاد في الوقت الراهن والمستقبل المنظور، إلا أن تلك التصورات تبقى دوما رهينة المستجدات الأمنية الإقليمية والقارية خلال مقبل ذلك المستقبل، خاصة وأنها تصورات تبقى قابلة للتحيين والتجديد، وهو ربما ما يطرح تصورات أخرى قائمة على تدرجية أو توسعية المراجعة في العقيدة الأمنية طبقا لتلك المستجدات الأمنية ممكنة التأثير على الامن القومي الجزائري، التي قد تحدث في خضم المستقبل المنظور.

السيناريو الثاني: المراجعة التدريجية للعقيدة الأمنية الحالية

[1] المرجع نفسه،ص 1099.

[2] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الامن الجزائرية**، مرجع سابق، ص04

[3] عثمان لحياني، رخصة دستورية للجيش الجزائري للقتال في الخارج: تغير جذري بالعقيدة العسكرية، منشور في 2020.05.09، اطلع عليه في 2022.06.014 على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/

إذا كان الملاحظ في سلوك الجزائر بشكل معمق يتوقف عند بعض التعديلات –وإن كانت تبدو هامشية–في عقيدتها الأمنية، فقد تسببت طبيعة التهديدات غير الدولتية وانتشار الأزمات في تخومها وتعقدها في بعض "التناقض" في موقف الجزائر وذلك جراء التوتر الناشئ بين "المبادئ المؤسسة لعقيدتها الأمنية" و"المصالح الأمنية"، الأمر الذي حتم عليها تعاملاً مرناً مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية[1]، وهو الأمر الذي أفضى إلى العقيدة الأمنية المعدلة الحالية.

وإذا كان بالمقابل، من المتوقع أن تؤدي الرخصة الدستورية الجديدة إلى تغير لافت في السياسة الإقليمية للجزائر، بعد مراجعة بعض المبادئ الحاكة للسياسة الخارجية،التي ظلت أسيرة فكرة عدم التدخل العسكري في دول المنطقة، بما يؤدي إلىتغيّر موازين القوى في المنطقة، وتبدل أدوات تفعيل الموقف في دول الجوارالتي تشهد توترات ونزاعات داخلية، إلا أنه ربما قد يؤدي حدوث مشكلات أمنية أخرى أكثر إضرارا بالأمن القومي الجزائري في ظل مقاربة العقيدة الأمنية ذات التغيير الجزئي الحالية، إلى بروز تصورات أخرى، قد تؤدي إلى مزيد من توسيع مدركات المصلحة الوطنية ومن ثم مزيد من مراجعة عديد المبادئ ولو بصفة تدريجية، بما تتطلبه ظروف المرحلة، وعلى هذا الأساس تكون باب المراجعة التدريجية للعقيدة الأمنية تتماشى حسب أهمية المبادئ المشكلة لها من جهة، ضغوط المصلحة الوطنية الأمنية وضروراتها من جهة أخرى. خاصة وأن حدوث مستجدات أمنية طارئة في المستقبل المنظور[2]، قد تحد من قدرة الجزائر بعقيدتها الحالية على التكيف مع السياق الإقليمي والقاري الفرعي الجديد الذي يتسم بتفكك خاصة الدول المجاورة منها، مثل ليبيا ومالي، فإن انفجار أوضاع أمنية أخرى في محيطها الجغرافي، ربما سوف يعيق عمليا ممارسة العقيدة الأمنية والعسكرية الحالية على النحو الذي يشير إلى جزئية التغيير فيها.

بمعنى أخر، إذا كان تصميم المراجعة الأمنية الحالية للعقيدة الأمنية التي قد تبدو لصناع القرار في الجزائر على الصعيد السياسي والأمني للبلاد الذين يتوخون مدركات الأمن القومي الجزائري من ضغوط مستلزمات الأمن القومي وفق تصوراتهم بالتوازي من جهة بين الحفاظ على عديد المبادئ المعيارية وتعديل البعض منها وفق متطلبات المرحلة الراهنة وربما تصقليها مستقبلا

[1] المرجع نفسه، ص 04

[2] سالم حمز، "تداعيات الاعتراف الأمريكي بما سمي بمغربية الصحراء الغربية وأثرها على الأمن القومي الجزائري"(مداخلة مقدمة في اطار فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب الامن القومي الجزائري: التشريعات والسياسات، جامعة سكيكدة ، وذلك يومي15و16 مارس2021)،ص 02

وفق كذلك متطلباته من جهة أخرى ، إلا أن هذه التصورات قد جاءت بالمحصلة لتطورات الوضع الإقليمي الأمني من احدى دوائر الأمن القومي المغاربية والافريقية، في حين أن دوائر الأمن القومي الجزائي ليست محصورة بالضرورة في هاتين الدائرتين فحسب، وإنما تشكيلته تضم باقي الدوائر الأخرى كالدائرة المتوسطية والأخرى العربية. وبالتالي فإن مستلزمات الأمن الجزائرية تخضع بالضرورة لأهمية كافة الدوائر دونما استثناء. بينما درجات تأثير التهديدات فيها تختلف من دائرة إلى أخرى، ومن مرحلة زمنية إلى أخرى. ومن ثم يكون الانشغال الأمني الجزائري متفاوت بتفاوت درجات تأثير في كل دائرة، وفي كل مرحلة، وهو ما يفرض مدى نجاعة العقيدة المتبناة ومدى شمولية تغطيتها الأمنية لكافة الدوائر وليس تغطيتها لدائر من دون أخرى[1].

وعليه، فإن العقيدة الأمنية الحالية، قد جاء تصميمها وفق ضغوط الاعتبارات والشواغل الأمنية التي شهدتها الدائرتين المغاربية (انهيار الدولة في ليبيا وتبعاتها) والافريقية (الاضطرابات الأمنية في دول الساحل خاصة مالي)، فهما متساويتان تقريبا في درجات التهديد، مقارنة بتراجع التهديدات في الدائرة العربية والمتوسطية في الوقت الراهن على الأكثر، وبالتالي كانت صياغة التحول الجزئي الجديد وفق التهديدات القادمة من محيط الدائرتين المغاربية والافريقية من دون ربما باقي الدوائر الأخرى، هذا من جانب[2].

ومن جانب آخر، وانطلاقا من أهمية البعد الإقليمي والقاري للجزائر، وإذا كانت العقيدة الأمنية الجزائرية الحالية بالنهاية تكتسي أهمية بالغة انطلاقا من اعتبارها بالمحصلة دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والإقليمي والدولي، ومدى ارتباطية العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، فإن ما يلاحظ هو تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية. وإذا كانت العقيدة الأمنية للدولة تركز على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية القريبة، المتوسطة والبعيدة، وما تمده للفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي ، فإن عقيدة أمن الجزائر الحالية بتوجهها العام قد اعتراها تعديل بعض

[1] المرجع نفسه، ص03

[2] مهيب الرفاعي، مرجع سابق، ص06

المبادئ فيها، خاصة عدم التدخل في شؤون الآخرين، نتيجة تبعاته السلبية وقيوده في ظل العقيدة التقليدية قد أبان التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية منذ 2011 قصوره في الحفاظ على الامن القومي الجزائري، كما ابان قصوره في تحرك الجزائر بالنظر إلى قوتها العسكرية والسياسية مقارنة بدول المنطقة في الحفاظ على أمنها.

لكن بالمقابل، فتحرك الدبلوماسية الجزائرية المستمد من تصورات عقيدتها الأمنية الحالية وفق في فضائها الجيوسياسي الإفريقي، في خضم طموحات الاقتصادية المرتقبة في افريقيا ومحيطها الاقليمي ومستلزمات المصلحة الوطنية الاقتصادية، إلى جانب متطبات المصلحة الوطنية، و المنغصات الأمنية، فهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في؛ صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة، ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية البنى الاقتصادية الهشة ، وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر، مع ضعف الأداء السياسي[1]. فقد لا يكفي مشاركتها الأمنية في إقليمها وقارتها في حدود تدخلها السياسي والأمني الذي لازال خاضعا لعديد المبادئ المعيارية، رغم رسم حدود "مطلقية" عدم التدخل دستوريا مشروطا، خاصة مع مؤشرات استفحال الاضطرابات الأمنية واستقواء ظاهرة النزاعات الاثنية في أفريقيا وعلى تخوم حدودها، وإمكانية تضرر أمن الجزائر القومي، قد يطرح مستقبلا عدم كفاية التعديلات الأخيرة في عقيدتها[2]، وهو ما قد يستدعي مزيدا من التعديلات بشكل تدريجي، بما تقتضيه المصلحة الوطنية الأمنية الشاملة في كل مرحلة، وربما مراجعة شاملة جوهرية لعقيدتها الأمنية من الأساس.

[1] بوحنية قوي، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،03 جوان2012)، ص03

[2] سالم حمزة، مرجع سابق، ص04

السيناريو الثالث: المراجعة الجوهرية للعقيدة الأمنية والتغيير الجذري فيها:

على الرغم من استبعاد هذا السيناريو المتعلق بإمكانية مراجعة العقيدة الجزائرية الأمنية بشكل جذري وجوهري، لعدة اعتبارات أهمها المرجعية التاريخية لصياغة عقيدة الأمن الجزائرية في الأصل الممتدة إلى الثورة الجزائرية، ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية أهمها احترام سيادات الدول، مع عدم "مطلقية" مبدأ عدم التدخل[1]، ومع الإقرار أنه سوف يُتوقع أن تؤدي هذه الرخصة الدستورية الجديدة إلى تغير لافت في السياسة الإقليمية والافريقية للجزائر، التي ظلت أسيرة فكرة عدم التدخل العسكري في دول المنطقة، بما يؤدي إلى تغيّر موازين القوى فيها، وتبدل أدوات تفعيل الموقف في دول الجوار التي تشهد توترات ونزاعات داخلية[2]، إلا أنه علميا يمكن وضع احتمال هذه المراجعة الشاملة والجوهرية للعقيدة الأمنية الوطنية رغم استبعاد ذلك اعتقاديا، انطلاقا من مؤشرات واحتمالات تاريخ وراهن التوترات والأزمات الإقليمية والقارية التي لازالت تعيشها المنطقة رغم الجهود السياسية والأمنية والاقتصادية التي تقودها الجزائر المتراوحة بين الأنسنة الواضحة في سلوكها السياسي والأمننة الجلية في مقاربتها الأمنية في المنطقة.

فالنظر إلى تصورات العقيدة الأمنية الجزائرية للأمن القومي، والإقليمي والقاري وآليات سبل ادراكها بما تقتضيه المصلحة الوطنية في إطار مبادئها العامة، فإن المحيط الإقليمي والقاري يبدو أنه لم يعرف له حالا من الاستقرار، وهذه نظرة غير تشاؤمية للواقع الافريقي والإقليمي، وإنما محلولة استشراف لما هو موجود فعلا. فبالإضافة إلى تاريخ الازمات والتوترات والنزعات الداخلية وحتى بين الدول الافريقية في حد ذاتها، فلازالت افريقيا لحد الآن أمام غياب كلي تقريبا للديمقراطية والتداول على السلطة بالطرق السلمية، مازالت مرتعا لعديد الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة بالقوة في القرن الحالي. في مقابل الانكشاف الأمني الإقليمي والقاري الذي غدته التدخلات الأجنبية السياسية منها والعسكرية، فضلا عن استمرار الإذعان الاقتصادي الافريقي للقوى الكبرى، وتعرض خيراتها للاستنزاف والصراع الدولي فيها، فضلا عن النزاعات الطائفية والاثنية، وضعف مؤسسات الاتحاد الافريقي في الإحاطة بالتهديدات الأمنية على اتساعها، فكل هذه الشواهد التاريخية، والوقائع الراهنة، والمنغصات الأمنية، مع تنامي التهديدات

[1] مهيب الرفاعي، مرجع سابق، ص04

[2] عثمان لحياني، رخصة دستورية للجيش الجزائري للقتال في الخارج: تغير جذري بالعقيدة العسكرية، مرجع سابق، ص02

الأمنية تضع على المحك الامن القومي الجزائري بعقيدته الحالية موضع التأثير المباشر، على اعتبار أن الجزائر بموقعها الجيوسياسي الهام باعتبارها بوابة افريقيا من الشمال، وطول حدودها البرية وطولها وتوسع مساحتها بتوسع التهديدات المحدقة بيها دولتية كانت أو غير الدولتية وما لهذه الأخيرة من تأثير بالغ الامنية على أمنها، من انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير، تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر[1].

ومن ثم، فإن عين الجزائر على استقرارها من خلال نظامها الأمني الحالي الجديد–القديم، قد انبنى، منذ خوضها حرباً عويصة استنزافية ضد لعشرية كاملة من الزمن منذ تسعينيات القرن الماضي، وعينها الأخرى على التحرك الإقليمي الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة، والتي تشكل –فيما تشكل–نقل جميع أنواع الفشل الأزمويوالدولتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري في المستقبل المنظور، في خضم هيمنة المبادئي المعيارية، رغم تعديلات طفيفة مست عقيدتها الأمنية[2].

وبالتالي وانطلاقا من استشاطة وإمكانية استفحال التهديدات غير الدولتية في المستقبل المنظور، ومع عدم انتفاء التهديدات الدولتية بشكل كامل في محيط الجزائر الإقليمي، خاصة على حدودها الغربية مع المغرب، واتباع المغرب لخطوات عدائية مع الجزائر، وإقامة تحالفات أجنبية ظاهرها التعاون وباطنها يحمل العداء للجزائر، بسبب مواقفها الدولية والإقليمية في نصرة مبدأ تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، فإنه في خضم اجتماع التهديدات الأمنية ذات الطبائع المختلفة من شأنه أن يكون عاملا مهما في المراجعة الشاملة للعقيدة الحالية في المستقبل المنظور

[1] بوحنية قوي، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية**..، مرجع سابق،ص03

[2] فلاك نور الدين،مرجع سابق، ص1086

بالنسبة للجزائر، من خلال في وضع تصورات أمنية جديدة شاملة لأمنها القومي مغايرة تماما لما هي عليه الوقت الراهن على النحو الذي يحفظ أمنها ووجودها بالنهاية.

وما يمكن استخلاصه في خضم عرض سيناريوهات اتجاه مسار العقيدة الأمنية الجزائرية الحالية، أنها تخضع لضغوط المرجعية الاخلاقية المعيارية من جهة، ومؤشرات التصعيد في التهديدات باختلاف طبيعتها، ومصادرها ونحوها من عدمها. كونها بالنهاية هي المتحكم في مدى استمرارها على هذا النحو الحالي، أو تطلب توسيعها وإعادة النظر تدريجيا في بعض مبادئها وفق الملتزمات الأمنية، أو اعادة النظر فيها كلية وجوهريا إذا ما اقتضت ضرورة تهديد وجود الدولة في حّذتها. وعموما يتوقف مدى نجاعة النظام الأمني الحالي للعقيدة الجزائرية بمدى نجاح اختبارها في المستقبل المنظور.

وفي ختام هذا المبحث، يمكن استخلاص أنهإقرار التعديلات فيما يخص تعديل النظام الأمني المشكل لعقيدة أمن الجزائر، لم يمس جوهرها والتعرض للمبادئ المؤسسة لها جذريا، علما أن استهداف هذه التعديلات لمبدأ عدم التدخل كانت طفيفة ومقيدة. وهو الامر الذي جعل لها حدودا وفق متطلبات المصلحة الوطنية وكيفية إدراكها من خارج الحدود الوطنية من جهة. والمحافظة على عديد المبادئ التي تأسست على انقاضها في البداية منذ الاستقلال، وهذا التغيير الطفيف هو محاولة استجابة واحاطة بالشواغل الأمنية الجديدة التي دفعت رسم تصورات أمنية موسعة لتوسع تلك الشواغل على أنقاض توسع التهديدات في محيط دوائر الامن القومي الوطني من جهة أخرى، ومن ثم، قد يأتي هذا التغير بانعكاسات محتملة في عديد الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية الباعثة على الاستقرار والامن الوطني، وهذه الأخيرة هي التي تحدد اتجاه ومسار العقيدة في المستقبل المنظور.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- العقيدة الأمنية لا زالت قائمة على أسس الشرعية الدولية، لكن لم تعد راكدة على الأقل بحكم التغير في مسارها الأمني الطفيف، بحيث تضمن الجزائر أن أي تحرّك يجب أن يكون خاضعًا لقرار أممي يسمح لها بالتحرّك عسكريًا أو أمنيًا أو استخباراتيًا، بالإضافة إلى مبدأ الجهوزية

للمشاركة في ضبط عمليات التسلح في القارة الإفريقية بما يتناسب مع الآليات والأعراف الدولية، ووفق متطلبات مصلحتها الوطنية بالنهاية.

- كشف التغير الطفيف في هذه العقيدة عن عدم قدسية المبادئ إذا تعلق الأمر بالمصلحة الوطنية وتهديد وجود وأركان الدولة الجزائرية، في ظل تحولات مفهوم الامن القومي الجزائري في الوقت الراهن من جهة، ورغبة الجزائر في تغيير تصورات التعامل مع هذه التهديدات المزدوجة في إطار التعديلات الدستورية الأخيرة؛ سيما بعد تصاعد أعمال العنف، وخطر المجموعات المسلحة في جوارها الإقليمي، بالإضافة الى التهديدات الأمنية الهجينة الأخرى إقليميا وقاريا،

- دلالات التغيير في العقيدة الأمنية من خلال مضمونها كشفت عن البعد الإقليمي والعمق القاري للأمن القومي الجزائري، قد تساهم بقسط كبير في تحرير السياسة الخارجية الجزائرية من متاعبها السياسية –خاصة فيما تعلق بوضع قيود على مبدأ عم التدخل–القائمة على عنصرين إثنين؛ هما الأنسنة، والأمننة، كعنصرين مهمين في تقلد الجزائر واضلاعها بدوري إقليمي وقاري مؤثر من منطلق أن الأمن الوطني أضحى يتوارى استتبابه من خلف الحدود الوطنية.

- بالنظر إلى قائمة التهديدات غير الدولتية مرتفعة الحدّة، فضلا عن عدم انتفاء التهديدات الدولتية وضغوط استتباب الأمن القومي الجزائري في مضامينه المتعددة، وفي خضم لجم قيود عدم التدخل دستوريا بصفة جزئية على صعيد السياسة الخارجية والأمنية للبلاد، ونظرا لاستيعاب الجزائر خلال العقد الماضي مدى خطورة هذه التهديدات وصعوبة زمزمة تدفقاتها عبر النظام الأمني التقليدي، إلا أن ذلك التغيير قد يطرح آفاقا مستقبلية لهذه العقيدة سواء بالإبقاء عليها، أو مراجعتها تدريجيا، أو إعادة النظر في جوهرها كليا، وذلك حسب التصعيد في التهديدات المختلفة من عدمها اتجاهات مسارها في التعامل مع مثل هذه التهديدات دولتية كانت أو غير دولتية.

الخـــاتمة

الخاتمة

لقد عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال تقلبات متأثرة بالظروف المرحلية لكل فترة زمنية، وفي ختام الموضوع يمكن استخلاص النتائج التالية:

- مفهوما؛ باستنطاق مفهوم العقيدة الأمنية، تبين أنها بشكل عام والعقيدة الأمنية الجزائرية بشكل خاص، تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة ومنها الفاعلين في الأمنيين في الدولة الجزائرية بإطار مفهومي متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.خاصة، وتتحكم في صاغتها وبلورتها عوامل متعددة ذات تأثير مباشر وغير مباشر، كما هو الحال بالنسبة لعقيدة الجزائر الأمنية. حيث تساهم عدة عوامل في صياغة العقيدة الأمنية، وتجد تبريراتها في تاريخ الأمة وفلسفتها الجمعية، المرتبطة بالدين والعادات والتقاليد، تحت تأثير البيئة الإقليمية والدولية وضمن رؤى النخب الحاكمة وتفسيراتها الخاصة ورآها الأمنية.

يتميز مفهوم العقيدة الأمنية بالشمولية مقارنة ببعض المفاهيم، كالعقيدة العسكرية، الأمن القومي، المصلحة الوطنية، والإستراتيجية الأمنية، وهذه المفاهيم الأخيرة بالنهاية ذات علاقة تأثير في العقيدة الأمنية وتأثر بها.

- نظريا؛ ومن خلال التموقع النظري للعقيدة الأمنية الجزائرية من المقاربات تناولت مفهوم الأمن من زوايا مختلفة، تبين فهم تموقعها النظري من أدوار متغير المصلحة، الدافعة لسلوك الدولة الجزائرية من أجل الحصول على مكتسبات امنها القومي في خضم الفوضوية الأمنية الإقليمية والقارية وانعكاسات ذلك على الإجراءات الأمنية التي تتخذها الجزائر في سبيل توقي أمنها من المنظور الواقعي، فين حين تلك الفوضوية، لم تثن العقيدة الجزائرية في تبني مقاربة الاعتماد المبادل الأمنية، خاصة في ما تعلق بالمؤسسات الإقليمية على غرار الاتحاد الافريقي ،كسبيل أمثل لخلق شبكة من التفاعلات والمصالح المتبادلة خاصة ما تعلق في المجال الاقتصادي والأمني، في حين بنائيا تتموقع العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال رؤيتها في خلق هوية امنية إقليمية مشتركة بناء على المصالح

الأمنية المشتركة، للانعتاق أمنيا من الناحية النقدية من شبح التهديدات الأمنية الناجمة عن التهديدات الأمنية ما دون الدولة.

- بإسقاط بعض افتراضات وتحليلات المقاربات النظرية المشار اليها على موضوع الدراسة، وتوظيف بعض من مفاهيمها المركزية على اختلافها، تبين أن العقيدة الأمنية الجزائرية بثباتها أو تعديلها، وربما تغيرها في المستقبل المنظور كلية، تحكم صياغتها وتشكيلها اعتبارات المصلحة الوطنية، ومتطلبات الأمن القومي الجزائر بمفهومه الأشمل.

- أن العقيدة الأمنية الجزائرية، تستمد مرجعيتها من الخلفية الثورة، ومن الممارسة وطبية التهديدات التقليدية والراهنة، كما انها محكومة بمحددات متعددة، تاريخية، جيوبولتيكية، وايديولوجية، إلى جانب المحددات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية الخادمة للأمن القومي الشامل، فضلا على أنها ترتكز على جملة من المبادئ المعيارية، التي ظلت مهيمنة لعقود طويلة رسخت ثباتها، لكن مؤخرا وبفعل تنامي التهديدات الدولتية وغير الدولتية التي هزت كيانها، قد وضعت على المحك اعتبارات المصلحة الوطنية ومستلزمات الأمن القومي، وضرورات إعادة النظر في محظورات بعض مبادئ ومراجعتها، لاستكانة اهتزازها.

- من خلال تتبع مسار العقيدة الأمنية ومبررات تعاطيها مع التهديدات الدولتية في كافة دوائر الجيوسياسية لأمنها القومي على اختلاف درجات التفاوت في تهديداتها، سواء خلال السياقات التاريخية الماضية أو في خضم الاحداث الراهنة، إلا أن هذه التهديدات من منظور عقيدة الأمن الجزائرية، تبقى قائمة باحتمالاتها الممكنة في بمبررات مواجهة التهديدات الأمنية ذات الصلة بالبعد العسكري لمفهوم الأمن

- مع انتشار الاضطرابات الأمنية فيجوارها وتوسع رقعتها، فضلا عن انتشار التهديدات غير الدولتية المصدر، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أنوضعت تصورات للتعامل معها، وبالتالي هزت ارتداداتها بعض أركان عقيدتها الأمنية التقليدية كمبدأ "عدم التدخل" وكشفت عن انكشاف أمني لم يغطيه منذ عقود ثباتها. وهو ما كشف عن مكامن اهتزاز ثباتها

- التمسك بالعقيدية التقليدية في تكاليف الموقع الجيوسياسي الجزائري، والمساحة الجزائرية الواسعة، والحدود البرية الطويلة، وتزايد النفقات العسكرية على الجانب العسكري، وصعوبة الإحاطة بكافة التهديدات في ظل ثبات العقيدة الأمنية، وخاصة ركنها المتعلق بعدم التدخل، إضافة إلى نرجسية الريادة الجزائرية الإقليمية بمتاعبها السياسية وتكاليفها المالية الاستنزافية، وأعبائها المالية، قد بينت مدى استشعار الجزائر لاهتزاز هذه العقيدة الأمنية بهذه الضغوطات المتكاملة من جهة، ومتطلبات متغير المصلحة الوطنية على الصعيد الداخلي والخارجي من جهة ثانية، و ضرورة مراجعة عقيدتها الأمنية وتوجيه ممارستها ومسارها تماشيا وظروف المرحلة الراهنة حيث التهديدات دولتية المصدر وغير دولتيته، وربما المراحل المقبلة. وهذا ما خلق جدالا حثيثا واسعا في إطار العقيدة الجزائرية بين أعباء المبادئ واعتبارات المصلحة الوطنية. أين عجلت بإعادة النظر وتغيير العقيدة الجزائرية

- العقيدة الأمنية لا زالت قائمة على أسس الشرعية الدولية، لكن لم تعد راكدة على الأقل بحكم التغير في مسارها الأمني الطفيف، بحيث تضمن الجزائر أن أي تحرّك يجب أن يكون خاضعًا لقرار أممي يسمح لها بالتحرّك عسكريًا أو أمنيًا أو استخباراتيًا، بالإضافة إلى مبدأ الجهوزية للمشاركة في ضبط عمليات التسلح في القارة الإفريقية بما يتناسب مع الآليات والأعراف الدولية، ووفق متطلبات مصلحتها الوطنية بالنهاية.

- كشف التغير الطفيف في هذه العقيدة عن عدم قدسية المبادئ إذا تعلق الأمر بالمصلحة الوطنية وتهديد وجود وأركان الدولة الجزائرية، في ظل تحولات مفهوم الامن القومي الجزائري في الوقت الراهن من جهة، ورغبة الجزائر في تغيير تصورات التعامل مع هذه التهديدات المزدوجة في إطار التعديلات الدستورية الأخيرة؛ سيما بعد تصاعد أعمال العنف، وخطر المجموعات المسلحة في جوارها الإقليمي، بالإضافة الى التهديدات الأمنية الهجينة الأخرى إقليميا وقاريا،

- دلالات التغيير في العقيدة الأمنية من خلال مضمونها كشفت عن البعد الإقليمي والعمق القاري للأمن القومي الجزائري، قد تساهم بقسط كبير في تحرير السياسة الخارجية

الجزائرية من متاعبها السياسية -خاصة فيما تعلق بوضع قيود على مبدأ عم التدخل-القائمة على عنصرين إثنين؛ هما الأنسنة، والأمننة، كعنصرين مهمين في تقلد الجزائر واضلاعها بدوري إقليمي وقاري مؤثر من منطلق أن الأمن الوطني أضحى يتوارى استتبابه من خلف الحدود الوطنية.

- بالنظر إلى قائمة التهديدات غير الدولتية مرتفعة الحدّة، فضلا عن عدم انتفاء التهديدات الدولتية وضغوط استتباب الأمن القومي الجزائري في مضامينه المتعددة، وفي خضم لجم قيود عدم التدخل دستوريا بصفة جزئية على صعيد السياسة الخارجية والأمنية للبلاد، ونظرا لاستيعاب الجزائر خلال العقد الماضي مدى خطورة هذه التهديدات وصعوبة زمزمة تدفقاتها عبر النظام الأمني التقليدي، إلا أن ذلك التغيير قد يطرح آفاقا مستقبلية لهذه العقيدة سواء بالإبقاء عليها، أو مراجعتها تدريجيا، أو إعادة النظر في جوهرها كليا، وذلك حسب التصعيد في التهديدات المختلفة من عدمها اتجاهات مسارها في التعامل مع مثل هذه التهديدات دولتية كانت أو غير دولتية.

ولذلك فإنه، إذا كان تلاؤم العقيدة الأمنية الكلاسيكية الثابتة في مجابهتها سابقا للتهديدات الأمنية الدولتية التقليدية، إلا أنه وعلى الرغم من عدم انتقاء التهديدات الدولتية المنشأ، فإن قد يكون من الممكن أن يستجيب ويساهم التعديل الجزئي الأخير فيها في مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال توسيع أطر التعاون السياسي، والاقتصادي، فضلا عن التدخل العسكري المؤسسي لاستتباب الامن الإقليمي والقارين، بما يعود بالاستقرار على الأمن الوطني بمفهومه الأشمل.

المراجـــــع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

المصادر

1. إعادة 1.26عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، جوان-ديسمبر 2005(الجزائر: رئاسة الجمهورية، 2006).
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور2008: الجريدة الرسمية المؤرخ في.2008.16.11، ع63 (الجزائر: الوزارة. الأولى،2008).
3. رئاسة الجمهورية، الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، (رئاسة الجمهورية: الأمانة العامة للحكومة لقانون العقوبات القسم الثامناعادة 175 مكرر2015).

2- الكتـب

4. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، ب ط**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر 2005 .
5. بهلول نسيم ،**العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة الإستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة ط1**، الأردن، دار الجامعة الأردن،2019 .
6. بوحنية قوي وآخرون، **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية،ب ط**، عمان، مكتبة ودار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
7. بوزنادة معمر ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي في الجزائر، ط1**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1992.
8. بوعشة محمد ، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة. "دراسة المفاهيم والنظريات، ط1**، بيروت: دار الجيل ،1999.
9. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، ط1**،الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
10. حافظ صلاح الدين ،**صراع القوى حول القرن الإفريقي، ب ط**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والقانون والأدب، 1990 .
11. الدويكات قاسم ، **مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي**، جامعة أم القرى، ط1 الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية،2003.
12. صبري إسماعيل مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت: دار السلاسل، 1985).
13. الصواني يوسف محمد ،**نظريات في العلاقات الدولية، ط1**، بيروت : منتدى المعارف،2017.
14. عدنان حسين ، **نظرية العلاقات الدولية**، ط1 بيروت، الجامعة اللبنانية، 2003
15. عودة جهاد ،**النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، ط1** مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005 .
16. غراف عبد الرزاق، **دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط، الأزمة الليبية نموذجا** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي.
17. فرج أنور محمد ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،تقرير مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ب ط**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007 .
18. قلاع الضروس سمير ،**مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ط1**، بيروت: دار الروافد الثقافية 2017.
19. ليتل ريتشارد ، ترجمة: هاني تابر، **توازن القوى في العالقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج. ب ط**، بيروت: دار الكتاب العربي،2009 .
20. محمد خليل محمود ،**الأمن في الإسلام، ط1**، القاهرة، دن، 2000.
21. مقلد إسماعيل صبري ،**العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ب ط**، الكويت، دار إسماعيل، 1984 .
22. ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية، ب ط** بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
23. نيوف صالح ، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، ب ط**، كوبنهاغن: الأكاديمية العربية، 2010 .
24. الهرماسي عبد القادر ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط1 بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987.

2- المجلات

المراجـــــع

25. بوزيتونة لينة ولحرش أيوب التومي، "التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب"، **مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية**، ع 12.(2019)
26. بوسكين سليم ، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكاليات التكيف مع التهديدات الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع. 02 (2019).
27. حدادي عبد الغني ودحمانبن عبد الفتاح،" آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها"، مجلة التكامل الاقتصادي،ع.1(2017)
28. حمزة حسام ،" الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة"، مجلة سياسات عربية،ع.21(2016)
29. خبيزيوهيبة ، النشاط الدبلوماسي الجزائري، على الصعيد الافريقي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، ع.2(2016)
30. خوالدية فؤاد، "السياسة الأمنية الجزائرية أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي، والساحل الافريقي"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع.2(2021)
31. خيري عمر، "التدخل الدولي في ليبيا منذ 2011 وانعكاساته السياسية"، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية،ع.3(2019)
32. دالع وهيبة، "المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الافريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة"، **مجلة دراسات استراتيجية**،ع.18(2013)
33. دحموح الطاهر ، "الأمن الوطني بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقاتالدولية**،ع.16(2018)
34. زياني صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر**، ع.05(2010).
35. سعداوي عمر ، "عقيدة الأمن القومي الجزائري"، **مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية**، ع.4(2004).
36. صديقة الفتني و مالكي حنان ..،" الهوية الثقافية الجزائرية في زمن العولمة الثقافية -التحديات وسبل المواجهة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع.1(2021)
37. العايب معمر ،" الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر(1954-1958)"، **مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا** ع.07(2018)
38. عبد الكريم جمال ولويزة شنتوني "دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها "، **مجلة الحقوق والعلومالإنسانية**، ع.11(2018)
39. عبد هللا الحربي سليمان ، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، ع. 19 (ب س ن).
40. عطية ادريس ،" مكانة الأمن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري، مجلة مصداقية،ع.01(2019)
41. علي أحمد حسن الحاج ،" العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، **مجلة عالم الفكر**،ع1(2005)
42. غربي حمزة ، "الاستثمار والشراكة الافريقية الجزائرية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية**،ع.05،(2020)
43. فلاك نور الدين،"دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجدية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،ع.02(2019)
44. قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع.01(2017)
45. محمودمصطفى نادية، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، **مجلة السياسة الدولية**،ب.ع،(1985)

3 التقارير

1. بوحنية قوي «الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،29 جانفي2014)

المراجـــــع

2. بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي": تقرير مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014)

3. حمز سالم ، "تداعيات الاعتراف الأمريكي بما سمي بمغربية الصحراء الغربية وأثرها على الأمن القومي الجزائري"(مداخلة مقدمة في اطار فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب الامن القومي الجزائري: التشريعات والسياسات، جامعة سكيكدة ، وذلك يومي15و16 مارس2021)

4. قوي بوحنية الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، تقرير مركز الجزيرة للدراسات،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 29جانفي2014

5. مركز الجزيرة للدراسات "**التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمالات**"، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات **(**الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،16 جانفي2013**)**

6. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية،" **معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة**، "، تقدير موقف وحدة التحليل السياسي، (تونس: مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية،13 أكتوبر 2020).

7. مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات، **(**الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 20 اكتوبر 2011**)**

4- الأطروحات والرسائل

8. أبصير محمد طالب " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية،2010)

9. بو نقطة محمد مسعود ، "البعد الأمني في السياسة الخارجية تجاه المغرب العربي"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: قسم الدراسات الدولية 2014).

10. بوقليلة أجمد ، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة من اجل تنمية افريقيا "النيباد"، (رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية2011-2012)

11. حمزة حسام ، "الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة: العلوم السياسية، 2011.

12. سعيدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

13. قريفة عبد السلام. ، دور الجزائر في إطار المغرب، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية كلية الاعلام والعلوم السياسية جامعة الجزائر2003-2004).

14. قسايسة إلياس ، "التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة: الإرهاب والجريمة المنظمة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: قسم الدراسات الدولية،2017 .

15. موصر نعيمة، الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: مقاربة لبناء عقيدة أمنية جزائرية، (مذكرة ماستر العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزيوزو: قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات إقليمية2018 -2019)

المراجـــــع

5 المقالات من الانترنيت

16. يورو نيوز، الجزائر تقول إنها "المستهدفة" من زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي للمغرب، منشور في 2021.11.25، اطلع عليه في 2022.06.07 على الرابط التالي: https://arabic.euronews.com/2021/11/25/algeria-comments-on-israeli-defence-minister-visit-to-morocco

17. عادل نجدي، مناورات "الأسد الأفريقي" للمرة الثانية في الصحراء، منشور على موقع العربي في 2022.01.25، اطلع عليه في 2022.06.22 على الرابط: التالي: https://www.alaraby.co.uk/politics/

https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=DZ

https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb312165-302244&search=books

18. أصوات مغاربية،"أزمات حدودية أشعلت الصراع بين المغرب والجزائر، منشور في 201.03.24، اطلع عليه في 2022.06.07 على موقع: https://www.maghrebvoices.com/trends/2021/03/23 /

19. بنجامين نيكلز: دور الجزائر في الأمن الأفريقي، منشور على موقع مركز كارنجي للسلام الدولي بتاريخ: 2014.04.03، اطلع عليه في: 2022.06.12 على الرابط التالي: https://carnegieendowment.org/sada/55240

20. بيان أول نوفمبر، منشور على موقع وزارة الاتصال بتاريخ 2018.10.31 اطلع عليه في 2022.06.09 على موقع الوزارة https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/5469

21. الجزيرة نت ، "القمة العربية تختتم اليوم ومسودة بيانها تدعو لقوة مشتركة"، منشور بتاريخ 2015.03.29، اطلع عليه في 2022.06.10 على الرابط : https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/29/

22. الجزيرة نت، "الجزائر ترفض إقامة قواعد عسكرية أميركية على أراضيها"، منشور في 2007.04.03 اطلع عليه في: 2022.06.09 على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/3/4/

23. درويش عبد المجيد، تأثير الارهاب على علاقة الجزائر بدول الجوار، منشور بتاريخ 2014.12.15، اطلع عليه في2022.06.18، على الرابط التالي: http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/553

24. الرفاعي مهيب ، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، منشور بتاريخ، 2020.12.23، اطلع عليه في 2022.06.02 على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion

25. الشروق أون لاين،" لماذا لا تشارك الجزائر في أيّ "حرب" خارج الحدود؟ (ملف)"، منشور بتاريخ 2015.04.01 اطلع عليه في 2022.06.08 على الرابط التالي: https://www.echoroukonline.com/

26. عاسي عبد القادر، تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر، منشور بتاريخ،2014.05.29، اطلع عليه في 2022.06.12 على الرابط التالي: http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/591

27. عبد العالي عبد القادر «موقف الجزائر من السياسات الامنية للحلف الاطلسي والاتحاد في المتوسط بعد الحرب الباردة"، منشور على2015.07.16، اطلع عليه في: 2022.06.08 على الرابط التالي: http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/474?mode=full

28. عبد العالي عبد القادر، تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر، منشور بتاريخ2014.05.24، تاريخ الاطلاع2022.06.02على الرابط: http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/591

29. عثمان لحياني، رخصة دستورية للجيش الجزائري للقتال في الخارج: تغير جذري بالعقيدة العسكرية، منشور في 2020.05.09، اطلع عليه في 2022.06.014 على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/

30. عربي تي آرتي، هل يتسبب الدعم العسكري الإسرائيلي للمغرب في اندلاع حرب مع الجزائر؟ منشور في 2022.01.17، اطلع عليه في 2022.05.13 على الرابط التالي: https://www.trtarabi.com/issues/

31. فرانس24، "الجزائر تضخ وديعة بقيمة 150 مليون دولار في البنك المركزي التونسي"، منشور على الموقع 2020.02.02 اطلع عليه في 2022.06.09 على https://www.france24.com/ar/20200202

المراجـــــع

32. فرانس24، الجزائر تعلن فتح تحقيق حول عمليات تجسس تعرضت لها باستخدام برنامج "بيغاسوس"، منشور في 2021.07.23، اطلع عليه في 2022.06.2 على الرابط التالي:
33. قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنيةدراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، تاريخ النشر 2019.01.01 اطلع عليه بتاريخ:2022.026.10 على الموقع التالي
34. مجلة الجيش الجزائري، " مقترح مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام يتماشى مع السياسة الخارجية للجزائر"،منشور10 جوان2021، اطلع عليه في 2022.06.22على الرابط التالي: https://www.aps.dz/ar/algerie/88115-2020-06-10-15-34-02
35. محمود االشربيني،"التّهديدات الإسرائيليّة للجزائر من الأراضي المغربيّة وصراع المحاور"، منشور في 2021.09.08، تم الاطلاع عليه في2022.06.09 على الرابط: https://www.almayadeen.net/articles/article/2375551/
36. معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الانفاق العسكري(%من اجمالي الناتج المحلي، منشور على موقع المعهد ، تاريخ النشر 2021، اطلع عليه في 2022.06.5 على الرابط التالي:
37. منتدى الجيش العربي، "الجيش الجزائري واقع وتحديات-القوات البرية" ، منشور في 3 نوفمبر 2011، اطلع عليه في 2022.06.09 على الرابط التالي: https://army.alafdal.net/t35407-topic

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الفرنسية

livre

38. **André Peaufre**, Introduction à la stratégie, s.ed, paris hachette littératures, 2008.
39. **Roche Jean jaques** ،Théories des relations internationales, 2eme ed, paris; Montchrestien, , 1997.
40. **Zogbibe Charles**, l'avenir de la sécurité internationales, s.ed paris : presses des sciences politiques, 2003 .

ثالثا : قائمة المراجع باللغة الانجليزية

Book

41. **Buzan Barry**, People, States and Fear London : Wheatsheaf Books, LTD, 1983 .
42. **J-Jack Roche**, op.,cit.
43. **Kaufman Daniel**,and **Others**, U.S. National Security A Framework for AnalysisToronto : Lexington Books, 1985.
44. **Krause Keith** and **William Michael**, Critical Security Studies : Concepts and Cases, ed.1, Minneapolis : University of Minnesota Press, 1987.
45. **mcinnesCollin**, security and strategy in the new Europe London Taylor& Francis e-library, 2002
46. **Spaniers John**, Games Nations Play, New York :CollegePublishing, 1984.
47. **Viotti Paul R.**, **V.Kauppi Mark**. International relations Theory, RealismPluralism, Globalism and Beyond, 3rd ed (London,:1999).
48. **Waltz Kenneth N.**, Theory of International Politics, New York ; McGraw-Hill, 1979.
49. **Wolfers Arnold**, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore : John Hopkins UniversityPress, 1962),.

Links

50. https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=DZ
51. https://www.alaraby.co.uk/opinion
52. https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb312165-302244&search=books

الفهرس

الموضوع	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
الاهداء	
ملخص الدراسة	
خطة البحث	
مقدمة	أ_خ
الفصل الاول: الاطار المفهومي والاسناد النظري لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية	***
المبحث الاول: مفهوم العقيدة الأمنيةوالمفاهيم ذات الصلة	**10**
المطلب الاول: مفهوم العقيدة الأمنية	**11**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تشكيل العقيدة الأمنية	**14**
المطلب الثالث : التمييز بين المفاهيم ذات الصلة بمفهوم العقيدة الامنية	**16**
المبحث الثاني: الإسناد النظري لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية	**25**
المطلب الاول: تفسيرات العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال الاتجاه الواقعي	**25**
المطلب الثاني: تموقع العقيدة الأمنية الجزائرية من طرح الاتجاه اللبرالي	**33**
المطلب الثالث:المنظور البنائي وانعكاسه على العقيدة الأمنية الجزائرية	**40**
خلاصة الفصل	**45**
الفصل الثاني: الثباث في العقيدة الأمنية الجزائرية : المحددات والمرتكزات الثبات	***
المبحث الاول: محددات ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية	**49**
المطلب الاول: البعد التاريخي للعقيدة الأمنية الجزائرية	**49**

الفهـــرس

المطلب الثاني: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية	**55**
المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية	**58**
المبحث الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية: مواطن الثبات ومكامن الاهتزاز	**64**
المطلب الاول: مواطن الثبات في العقيدة الأمنية مبرراتها	**64**
المطلب الثاني: مكامن الاهتزاز في العقيدة الأمنية ومخاطرها	**69**
المطلب الثالث: جدلية أعباء المبادئ واعتبارات المصلحة الوطنية	**74**
خلاصةالفصل	**80**
الفصل الثالث: التغير في العقيدة الأمنية الجزائرية: الدواعي والاهداف....الحدود والانعكاسات	***
المبحث الاول: دواعي التغيير في العقيدة الأمنية و أهدافه	**83**
المطلب الأول: مضمون التغير في العقيدة الأمنية وتركيبتها الجديدة	**84**
المطلب الثاني: دواعي التغيير في العقيدة الأمنية الجزائرية	**90**
المطلب الثالث :أهداف التغيير في العقيدة الأمنية الجزائرية	**98**
المبحث الثاني: التغيير في العقيدة الأمنية الجزائرية:الحدود والانعكاسات و الافاق	**105**
المطلب الأول: حدود التغيرفي عقيدة الامن الجزائرية	**105**
المطلب الثاني: انعكاسات التغيير الممكنة والمحتملة للتغيير على الامن القومي الجزائري	**108**
المطلب الثالث: أفاق العقيدة الأمنية الجزائرية (السيناريوهات)	**116**
خلاصةالفصل	**124**
الخاتمة	**127**
المراجع	**131**
الفهرس	***